تُركستان الشرقية

البلد الإسلامي المنسي

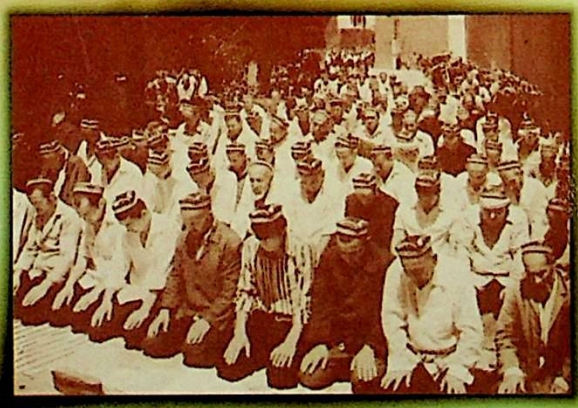

تأليف

توختي أخون أركين

دار الأندلس الخضراء

للنشر والتوزيع

تركستان الشرقية

البلد الإسلامي المنسي

بقلم
توختي أخون أركين

دار الأندلس الخضراء
للنشر والتوزيع
جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

دار الأندلس الخضراء

المملكة العربية السعودية - جدة
الإدارة: ص.ب ٤٢٣٤٠ جدة ٢١٥٤١
هاتف: ٦٨١٠٥٧٧ - فاكس ٦٨١٠٥٧٨

المكتبات
• حي السلامة - شارع عبد الرحمن السديري - مركز السلامة التجاري
هاتف: ٦٨٣٦٩٣٠ - فاكس ٦٨٢٥٢٠٩

• حي الشفا - شارع باخشب - سوق الجامعة التجاري
هاتف: ٦٨١٥٠٢٧ - فاكس: ٦٨١٠٥٧٨

• فرع الرياض: حي السويدي الغربي - بجوار أسواق اليمامة
هاتف: ٤٣٣٣٧٣١ - فاكس ٤٣٣٣٦٥٧

http: //www. al-andalus-kh.com
info @ al-andalus-kh. com: E-MAIL

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسَلين محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد اطلعت على ما كتبه الأستاذ توختى أخون أركين عن قضية **المسلمين في تركستان الشرقية** التي تحتلها الصين الشعبية، فوجدته فريداً في نوعه، ومفيداً في مجاله، وخاصة أن الإخوة المسلمين في تلك الديار المسلوبة يعانون صنوفاً شتى من الاضطهاد، وممارسات جائرة لطمس هويتهم الإسلامية والشخصية الوطنية.

وقد عالج المذكور في كتابه أوضاع المسلمين الراهنة بقدر من الدقة، مستعيناً بالمراجع المحلية، وساعده في ذلك إجادته اللغتين العربية والأويغورية، كما كانت مراجعه الأخرى موفقة.

وتطرّق بذلك إلى كثير من المواضيع التي كانت خافية على القرّاء، وخاصة قرّاء اللغة العربية التي لا يوجد فيها كتاب عن **مسلمي تركستان الشرقية** إلا عدد محدود لا يزيد عن بضعة كتب.

وآمل أن يلاقي هذا الكتاب قبولاً وانتشاراً، ويكون داعياً للاهتمام الإسلامي بقضية **مسلمي تركستان الشرقية** بما يتلاءم مع معاناتهم، ويتناسب مع محنتهم، ويساعد في كشف الغمة عنهم، مع أن الاهتمام الإسلامي قاصر في الوقت الحاضر على بعض الهيئات

الإسلامية المحدودة وعلى رأسها رابطة العالم الإسلامي التي بذلت جهوداً مشكورة في الدعم المعنوي والأدبي، وما يكتبه الإخوة المسلمون أحياناً عنهم في الصحف والمجلات الإسلامية.

ومن خلال هذا الكتاب أحب أن أوجه الدعوة إلى منظمة **المؤتمر الإسلامي** أن تولي هذه القضية الإسلامية عنايتها إذ لم نسمع لها صوتاً واحداً يدافع عن حقوق المسلمين وحرياتهم في تلك الديار المغتصبة، مع أن منظمات دولية وعالمية قد أشارت إلى انتهاك حقوقهم.

والأمل عظيم في الله عز وجل ثم في المسلمين شعوباً وحكومات أن تولي اهتمامها قضية إخوانهم التركستانيين بالتعريف والتوضيح والمطالبة برفع الحيف عنهم، عملاً بقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾.

التاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧م
الجنرال المتقاعد محمد رضا بكن
رئيس مؤسسة تركستان الشرقية
عضو المجلس التاسيسي برابطة
العالم الإسلامي

تركستان الشرقية

بلاد التبت التي تحتلها الصين الشعبية يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وأغلبهم من البوذيين، مع أقلية مسلمة تعتبرهم السلطات الشيوعية من قومية خوي Huizu مع أنهم تبتيين مسلمين.

والتبتيون مثل جيرانهم، وشريك محنتهم التركستانيين يعانون مرارة الحكم الأجنبي، ويقود كفاحهم زعيمهم الديني الدلاي لاما، الذي التجأ إلى الهند عام ١٩٥٩.

وقد لقي الدلاي لاما الدعم والمساندة من كثير من دول العالم، وله مكاتب منتشرة في القارات الست، وله في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من عشرين ممثلية، ولا تتردد الحكومات والهيئات الدولية من مساندته، ودعم قضية التبت، وتمارس ضغوطها السياسية والاقتصادية، ولا تبالي في ذلك غضب الصين أو سخطه.

وأقرب مثال لذلك فقد عقد مؤتمر دولي حول التبت، نظمته مؤسسة فريدريش ناومن من الحزب الليبرالي الشريك في الحكومة الألمانية في يوم الاثنين ١٨/٦/١٩٩٦، وأقر المؤتمر الذي حضره الزعيم الديني الدلاي لاما، وشارك فيه ٣٥٠ من رجال الجامعات والفكر والسياسة والمؤسسات غير الحكومية من مختلف بلاد العالم، مطالبة بكين بفتح حوار مع الدلاي لاما، كما أقر خطة عمل هدفها حماية الثقافة والدين في التبت وإعطاء هذه المنطقة حكماً ذاتياً. وأقر

البرلمان الألماني قرارات المؤتمر المذكور، وأعرب عن انتقاده لسياسة الصين القمعية في التبت، وطالب بتحسين ظروف التبتيين مجمداً الاتصالات الرسمية، وقد أدى ذلك إلى إلغاء زيارات لوزراء ألمان إلى الصين، منهم وزير الخارجية كلاوس كينكل، ووزير الاقتصاد جونتر ريكسرودت، ووزير التنمية والتعاون الاقتصادي كاريل ديتر شبرانجر.. مع أن الصين تعتبر ثالث أكبر شريك تجاري لألمانيا في الشرق إذ بلغت قيمة صادرات ألمانيا إلى الصين ١٥,٩ بليون مارك، والواردات منها حوالي ١٠,٧ بليون مارك في عام ١٩٩٥م.

وفي المقابل نجد قضية تركستان الشرقية التي هي بلاد إسلامية، تسكنها أكثرية مسلمة تقدر بحوالي ٦٠٪ من سكانها البالغ عددهم ١٧ مليون نسمة حسب الإحصاءات الحكومية. يعاني المسلمون من إجراءات وممارسات جائرة تهدف لإذابتهم عرقياً وثقافياً، بضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة، وهم يحاولون الاحتفاظ بشخصيتهم الإسلامية، وهويتهم القومية، ولكن لا يجدون دعماً ومؤازرة، وإنما صدوداً وإعراضاً من المسلمين حكومات وهيئات، بل بالعكس دعوة إلى التجاهل، ودفاعاً عن الصين وما توفره من حريات لمواطنيها المسلمين، في الوقت الذي تجد الصحف الصينية نفسها تكتب عن القيود التي تفرضها السلطات الشيوعية على الممارسات الدينية.

فمثلاً نشرت جريدة الصين اليومية China Daily الصادرة باللغة الإنجليزية في بكين بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ بعنوان الصين تمنع سيطرة الأجانب على الدين، وهذه صحيفة رسمية تنشر المقالات والأخبار لغير الصينيين، ولم تكن جريدة محلية مع أن الصحف المحلية تحمل الكثير من هذه الأنباء، مثال ذلك جريدة شينجانغ الرسمية التي تصدر في أورومجي نشرت بتاريخ ١٩٩٤/٨/٦ القيود الخاصة بالعمل الديني في تركستان الشرقية.

والواقع أن السلطات الشيوعية تعامل المسلمين بمعيارين، فما

توفره للمسلمين في مقاطعات الصين يختلف عما هو موجود في تركستان، وما يتمتع به مسلمو قومية خوي الصينية يختلف عما يمارسه مسلمو القومية التركية من الأويغور والقازاق والقرغيز، وأظهر مثال على ذلك حرية الفتاة المسلمة من قومية خوي الصينية في تعلم أحكام ومبادىء الإسلام في مساجد ومدارس خاصة بهن، بينما ذلك يحرم على الفتيات المسلمات في تركستان، بل يمنعن من دخول المساجد، ورجال الدعوة الإسلامية الذين كانت لهم فرصة زيارة تركستان ومقاطعات الصين الإسلامية يعرفون ذلك.

علاوة على ذلك فالمسلمون الصينيون لهم حق إصدار صحف ومجلات إسلامية مثلما هو حاصل في بكين وكانسو وينجوان، ولهم حرية نشر الكتاب الإسلامي، فالمسلمون التركستانيون وهم لا يقلون عدداً منهم لا يحظون بهذه الحرية؛ حتى أن مجلة المسلم الصيني التي كانت تصدر نسخة باللغة الأويغورية منع صدورها.. وإذا كان هذا التمايز في العمل الإسلامي، فالمسلمون التركستانيون محرومون من حقوقهم الإنسانية وحرياتهم إلا بقدر ما يخدم أهداف حكومة الصين الشيوعية.. والفرق ملحوظ لكل ذي بصيرة عما يجده المسلمون الصينيون في مقاطعة نينغشيا ذات الحكم الذاتي لمسلمي قومية خوي، وما يمارسه المسلمون التركستانيون من حقوق في مقاطعة شنجانغ ذات الحكم الذاتي لمسلمي قومية الأويغور.

والتبتيون هم من الديانة البوذية، وأغلب الصينيون يدينون بالبوذية، وهي الديانة الأولى في الصين، والدلاي لاما الزعيم الروحي لهم، وإن اختلفت مذاهبهم، ولم يرض التبتيون بالاحتلال الصيني، ولم يطلب إليهم ذلك؛ لأن ما تمارسه حكومة الصين الشعبية هي عمليات تصيين وإذابة لغير الصينيين، واستئصال الوجود التبتي أو التركستاني، خاصة وأنها تسعى إلى إيجاد قومية واحدة تذيب فيها كل القوميات وهي ما يسمونها القومية الصينية العظمى Ta Han Chui، وتفيد أن أمة الصين Chunggua تتكون من سلالات عدة هي السلالات

التي تعيش داخل حدود الصين السياسية لا تشكل أمة واحدة فحسب، بل عنصراً واحداً، واعتبرت قومية هان الصينية Hanzhou تطورت تدريجياً عبر القرون، حيث امتص الصينيون القدماء جميع القوميات والشعوب والقبائل التي هاجرت إلى أراضيها أو عاشت على حدودها، وأن هذه العلاقات التاريخية لا تزال تربط قومية هان بغيرها من القوميات العرقية الأخرى، وتوطيد الحياة الاشتراكية التي يفرضها الحزب الشيوعي الصيني مع توثيق الصلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يؤدي في النهاية إلى تشكيل الجميع في أمة صينية واحدة، كما أدى ذلك إلى نشوء قومية هان.

وهذه السياسة في مداها الطويل لا تهدد التركستانيين أو التبتيين بل تهدد المسلمين الصينيين وغيرهم من الأقليات العرقية، ويكفي أن يلاحظ أن عدد المسلمين قبيل الحكم الشيوعي كان ٤٨,١٠٤,٢٤٠ نسمة حسب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٤٨، وبدل أن يزيد عددهم بعد خمسين عاماً، يلاحظ أن عددهم نحو ٨,٦٠٢,٩٧٨ نسمة حسب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٩٠.

ويكفي أن يفتخر التركستانيون أن دينهم الإسلامي هو الذي منحهم القوة لمقاومة سياسة الإذابة العرقية والثقافية التي تمارس ضدهم، وتحفظهم وتحفظ هويتهم الإسلامية، وليس هذا فحسب بل أصبح أحد أبناء المسلمين التركستانيين وهو أوركه ش نور محمد دولتي الذي يلفظ الصينيون اسمه ويركايكش Wuer Kaixi رئيس الحركة الديمقراطية في واقعة تيان مين المشهورة في ربيع عام ١٩٨٩ وواجه الزعامة الشيوعية بمفاسدها، وطالبها بالإصلاحات على نطاق الصين كلها على أمل أن تؤدي هذه الإصلاحات الديمقراطية إذا تحققت في الصين إلى تخفيف الممارسات الشيوعية في تركستان، وخلال القمع الوحشي لحركة الطلاب الديمقراطية هربته الجهات الأوروبية مع غيره من الزعماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتزعم هناك الحركة الديمقراطية ضد الصين.

فقد كتبت عنه مجلة التايم بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦ بأنه يستطيع أن يوضح الفروق بين حياة الناس وحياة الزعماء، وقد نمت نظرياته السياسية من خبراته الشخصية، ولم تكن بتأثير غربي فهو لم يرحل إلى خارج الصين، ولكن قراءته المكثفة ومعاناته الشخصية ساهمت في تكوين شخصيته، وهكذا يتضح أن الصينيين أنفسهم يلتفون حول داعية انبثق من قلب المأساة الإسلامية في تركستان، فيصور الجور والظلم الذي يعانيه الجميع من الاضطهاد الشيوعي ليس في تركستان فحسب؛ بل في الصين كلها.

❁ ❁ ❁

تركستان
بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى

لا شك أن تركستان مصطلح جغرافي يعني بلاد الترك في آسيا الوسطى، وتعني تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها مقاطعة شنجانغ أويغور الذاتية الحكم، وتركستان الغربية التي احتلتها روسيا وقسمتها في عام ١٩٢٤ إلى خمسة جمهوريات وهي:

أوزبكستان ـ تاجيكستان ـ تركمانستان ـ قازاقستان ـ قيرغيزستان، وعلى أثر انهيار الاتحاد السوفياتي استقلت هذه الجمهوريات عام ١٩٩٢، وأدى هذا الاستقلال الذي حظي به المسلمون في هذا الجزء الغربي إلى إثارة روح الحرية في نفوس المسلمين، الذين لا يزال الصين يحتل بلادهم في الجزء الشرقي.

والأمر جداً طبيعي، فالمسلمون في كل من الجزئين يشكلون شعباً واحداً، يجمع أفراده وحدة العنصر، والدين، والتاريخ، والثقافة، ويتوزع أفراده على الجانبين، فالقازاق والقيرغيز والأوزبك والتاجيك في جمهورياتهم المستقلة لهم وجود وامتداد في تركستان الشرقية حسب اعتراف الإحصاء الصيني الرسمي لعام ١٩٩٠ فعددهم كالآتي:

القازاق ١,١١١,٧١٨ نسمة ـ القيرغيز ١,٣٣٥,٤٩٠ نسمة.

الأوزبك ١٤,٥٠٢ نسمة ـ التاجيك ٣٣,٥٣٨ نسمة.

والأويغور الذين يشكلون العنصر الرئيسي في تركستان الشرقية يتواجدون في جمهوريات تركستان الغربية، فعددهم ٢٦٢,١٩٩ نسمة في الاتحاد السوفياتي حسب الإحصاء الرسمي لعام ١٩٨٩، ولكن التقديرات المحلية التي تذكر أن أكثرية الأويغور بسبب الممارسات السوفياتية وخاصة بعد المذبحة والتي أوقعها الروس بهم في عام ١٩٣٧ قد تحولت إلى قوميات محلية، مثل الأوزبك، والقازاق، والقيرغيز، تجعل عددهم الكلي نحو مليون نسمة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، - وقد اجتمعتُ شخصياً إلى أفراد ينتحلون قومية الأوزبك أو القازاق وهم أصلاً من الأويغور - ويقدر عددهم كالآتي:

قازاقستان ٥٠٠ ألف نسمة.

قيرغيزستان ٢٠٠ ألف نسمة.

أوزبكستان ١٥٠ ألف نسمة.

تاجيكستان ٥٠ ألف نسمة.

تركمانستان ٣٠ ألف نسمة.

روسيا الاتحادية ٧٠ ألف نسمة.

علاوة على ذلك فالعلاقات الثقافية وثيقة، فقبل الحكم السوفياتي كانت اللغة الجغتائية ذات الأحرف العربية هي السائدة في عموم تركستان الكبرى لا تفصلها الحدود أو تمنعها الحواجز، وهي لغة العلم والأدب والدين، وإذا عرفت بلاد الإمام البخاري باسم بخارى الكبرى فقد كانت كاشغر تعرف باسم بخارى الصغرى.

وإذا كانت الصين أسبق في احتلال تركستان الشرقية عام ١٧٥٩ عن غزو روسيا لجزئها الغربي، فقد كانت خوقند وما جاورها من مدن وادي فرغانة قاعدة لعمليات تحرير تركستان الشرقية من الاحتلال الصيني، وأشهرها تلك التي أدت إلى استقلالها بزعامة الملك بدولت يعقوب خان فيما بين ١٨٦٤ - ١٨٧٧، كما كانت ملاذاً يلجأ إليها التركستانيون هروباً

من الاضطهاد الصيني، وآخرها ما حدث في عام ١٩٦٢.

وإذا كان الوضع السياسي في تركستان الشرقية لم يساعد على دعم حركات الكفاح التي اندلعت في جزئها الغربي لكن كانت هناك مشاركات فعالة، مثلاً في ثورة الباسمه جي التي اندلعت ضد الحكم الشيوعي عام ١٨ ـ ١٩٢٤، كما احتضنت آلاف اللاجئين من عمليات القمع والاستبداد السوفياتي في عهده الستاليني، كما لعب الأويغور الذين هم أصلاً من تركستان الشرقية دوراً هاماً في مختلف ميادين الحياة في تركستان الغربية؛ حتى تقلد السيد إسماعيل يوسف وهو أويغوري منصب رئيس جمهورية قازاقستان فيما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠ ولازال الأويغور يتمتعون بمشاركة فعالة في هذه الجمهوريات المستقلة.

وكانت روسيا تهتم بتركستان الشرقية منذ عهدها القيصري، فقد احتلت ولاياتها الشمالية عام ١٨٨١ وحظيت بنفوذ واسع فيها، ثم تعزز موقع الاتحاد السوفياتي في عهد حاكمها الصيني شنغ شي تساي بعد أن ساعده في القضاء على الثورة الإسلامية في عام ١٩٣٣، ثم عاد ودعم ثورة التركستانيين التي اندلعت في ولايات الشمال في عام ١٩٤٤، ولكن عندما نجح الشيوعيون الصينيون في احتلال تركستان الشرقية دبر مكيدة لاغتيال زعمائها بسقوط طائرة تقلهم عبر روسيا إلى بكين في ١٩٤٩/٨/٢٧ للمساعدة في تحكيم السيطرة الصينية عليها.

بيد أن الاتحاد السوفياتي كان يرى أن الحركة الشيوعية في الصين هي جزء من الحركة الشيوعية الأممية التي تأتمر بأمره، ولكن ماوتسي تونغ أعلن التمرد عليه، وحدث الانفصام بين أكبر دولتين شيوعيتين، وأخذ الاتحاد السوفياتي يندب حظه، ويعمل على دعم نزعة انفصال التركستانيين عن الصين، وأخذ يقوي وجوده العسكري في تركستان الشرقية، وأخذت الصين تطالب بتركستان الغربية أو بأجزائها، وتدعو إلى تحريرها من الاحتلال الروسي، وفي الوقت الذي

لم تجد الصين تجاوباً من شعوب تركستان الغربية كان الاتحاد السوفياتي قد استثمر الأويغور الذين يتطلعون لاستقلال بلادهم بدعم نضالهم، وقد أدى هذا إلى لجوء أكثر من ٦٠ ألف شخص إلى قازاقستان فيما بين إبريل - أكتوبر ١٩٦٢، وتمكن هؤلاء اللاجئون مع إخوانهم الأويغور المحليين من تنشيط حركتهم الوطنية بالدعاية السياسية المحدودة عبر الصحف المحلية والإرسال الإذاعي الموجه ولم تمكنهم روسيا من نقل قضيتهم إلى المحافل الدولية، ولم يكن جيش جبهة تحرير تركستان الشرقية الذي روج له الإعلام السوفياتي إلا كذبة دعائية لا أساس لها من الصحة.

وهكذا لم يكن الاتحاد السوفياتي جاداً في دعمه النضال التركستاني ضد الاحتلال الصيني، ومع ذلك فقد أتاح الفرصة على نشر صحف وكتب عن قضية تركستان الشرقية بلورت في الغالب نظرياته وأهدافه السياسية.

ومع أن وسائل الإعلام الغربية تناقلت تصريحات وأحاديث اللاجئين التركستانيين حينذاك إلا أن نضالهم الوطني انحصر في مجال الإعلام والأدب والثقافة حيث ألف الأستاذ ضياء صمدي عدة روايات تاريخية تحول منها قصة ما يماخان إلى عمل سنمائي أثار الاحتجاج الصيني ضد الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٩، وظهرت عدة كتب عن الممارسات الجائرة لحكومة الصين الشعبية ضد شعب تركستان الشرقية باللغتين الأويغورية والروسية، ثم ظهرت جريدة ينكي هايات (الحياة الجديدة) باللغة الأويغورية ذات الأحرف العربية عام ١٩٧٠ وجريدة كومومينزم توغي (علم الشيوعية) والتي تحول اسمها مؤخراً إلى أويغور اوازي (صوت الأويغور باللغة الأويغورية ذات الأحرف السلافية في عام ١٩٥٦).

وكانت هناك جريدة بزنك وطن «وطننا نحن» التي كانت تصدر بالأحرف العربية باللغتين القازاقية والأويغورية عام ١٩٧٦، ومجلة

برواز (الإطار) بالأحرف السلافية، والغالب في مواضيع هذه المطبوعات الأخبار المحلية ثم الأدب وقليلاً ما تعالج قضايا سياسية.

وفي عام ١٩٩٤ صدرت جريدة الاتفاق في بشكك عاصمة قيرغيزستان إلى جانب هذه المطبوعات، وهناك مراكز ثقافية للأويغور في كل من ألما آتا وطاشكند وفرونزه (بشكك) تهتم بشؤون الموسيقى والغناء والتراث الشعبي والمسرحي، وقامت الفرقة الأويغورية المسرحية بإحياء ثلاثة حفلات في موسكو عام ١٩٨١.

وتبث إذاعتا راديو طاشكند وألما آتا برامج ثابتة بالأويغورية يومياً كما أن تلفزيون أوزبكستان وقازاقستان يقدم برامج إخبارية وثقافية وفنية باللغة الأويغورية.

والطلاب الأويغور يدرسون لغتهم في المدارس الابتدائية وإن كانت المدارس الخاصة بهم قد ازدهرت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وكان لهم معهد عال بمثابة كلية متخصصة في الدراسات الأويغورية وإعداد معلمي اللغة الأويغورية بجامعة قازاقستان في المآآتا، وكذلك قسم أويغوري في أكاديمية قازاقستان منذ عام ١٩٦٣، وقد عقد أول مؤتمر عن دراسات الأويغور في الما آتا في عام ١٨٧٩، وأما في قيرغيزستان فقد افتتح كلية الدراسات الأويغورية في جامعة قيرغيزستان عام ١٩٩٤.

بالإضافة إلى ذلك فهناك الاتحاد الأويغوري الدولي الذي له فروع في أوزبكستان وقيرغيزستان، وقد تأسس في ألمآآتا عاصمة قازاقستان عام ١٩٩٢، وينحصر نشاطه أيضاً في الثقافة والفنون والاجتماع، وإن كان له مشاركات في مؤتمرات وندوات سياسية محدودة بموجب نظامه وصفته الرسمية، وقد أصبح مؤخراً جمعية خاصة بالأويغور لقازاقستان برئاسة الأستاذ قهرمان غوجم بردي.

ويتحمل العبء السياسي الجبهة المتحدة لثوار تركستان الشرقية الوطنيين التي يرأسها الأستاذ يوسف مخلص، وتصدر نشرة باسم

صوت تركستان الشرقية منذ عام ١٩٧٩، وكذلك جمعية أويغورستان الحرة التي يرأسها الأستاذ حاشر واحدي وتصدر نشرة باسمها منذ إبريل ١٩٩١، ومع أنهما يعملان بصفة غير رسمية وبمجهود ذاتي، إلا أنهما نشيطان في العمل السياسي وخاصة الجبهة المتحدة لثوار تركستان الشرقية الوطنيين التي لها مشاركات دولية.

وأما جمعية مواطني تركستان الشرقية التي يرأسها الأديب الأويغوري المعروف ضياء صمدي منذ عام ١٩٩١ فهو تكتل لبعض الشخصيات والزعماء التركستانيين اللاجئين من تركستان الشرقية عام ١٩٦٢، ومع أن نشاطهم غير معروف إلا من خلال ما ينشرونه من شعر ورواية ولكن لهم أثر في قوة الجماعات الأخرى التي ينضمون إليها مثل الاتحاد الأويغوري الدولي.

وكان الأديب القازاقي الكبير أولجاس سليمان قد شكل لجنة شعبية للمطالبة بوقف التفجيرات النووية السوفياتية التي كانت تتم في سميبا لاتينسك Semipalatisk في قازاقستان عام ١٩٨٩، وعلى أثر نجاح مساعيه ظهرت لجنة فرعية تحت إشرافه ورئاسة الأستاذ أزاد حكيم خوجه الذي نظم مؤتمراً دولياً حول التفجيرات النووية في لوب نوربتركستان الشرقية وذلك في ألماآتا عاصمة قازاقستان في ٢٧ ـ ٢٨ مارس ١٩٩٢، وشارك مندوبوها في مؤتمرات دولية عقدت في ألمانيا وتركيا وهولندا، ونظم مظاهرات حاشدة في قازاقستان.

ويتضح مما سبق أن أعمال التركستانيين ويعرفون بالأويغور لم تكن تتعدى مجالات الثقافة والأدب والإعلام وفي السياسة على نطاق ضيق لخدمة الدعاية السوفياتية، ولم يظهر معالم النضال الوطني للأجئين التركستانيين في جمهوريات آسيا الوسطى إلا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

والسبب في ذلك أن روسيا القيصرية ووريثها النظام السوفياتي لم يكن جاداً في دعم النضال التركستاني للاستقلال عن الصين، كما كان

موقفه في مؤازرة استقلال منغوليا عن الصين، مع أن فوائد روسيا الاقتصادية من تركستان الشرقية أكبر مما كانت تحصل عليها من منغوليا، فروسيا القيصرية هي التي ساعدت الصين المانشورية في القضاء على دولة يعقوب بك عام ١٨٧٧، والنظام السوفياتي هو الذي أمد الوالي الصيني شنغ شي تاي بالأسلحة والعتاد للإجهاز على جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية عام ١٩٣٣، وهو الذي أجبر أيضاً الثوار التركستانيين على قبول الحكم الصيني الشيوعي حينما أعدم زعماءهم بإسقاط طائرتهم التي كانت تقلهم إلى بكين في عام ١٩٤٩، وهو الذي تخلى عن نصرتهم في ثورة عام ١٩٦٢ أو أسكتهم، وسكت عما كان يتعرض له التركستانيون من ظلم ومعاناة، ولم يقدم لهم عوناً حتى ولا دعماً سياسياً في المحافل الدولية، بل اكتفى أن يتحدث التركستانيون عن رغيد حياتهم في جنة الاتحاد السوفياتي، وما يعانيه إخوتهم من ظلم الحكم الصيني.

ومع ذلك فإن العلاقات السوفياتية الصينية قد تدهورت إلى حدوث اشتباكات مسلحة بينهما دفعت الصين بأكثر من مليون جندي، وتسليح أكثر من مليوني شخص في مليشيات شعبية في تركستان الشرقية منذ أوائل عام ١٩٧٠.

والواقع أن المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت بين روسيا والصين عديدة وكثيرة، بدءاً من معاهدة نرجنيسك Nerchnisk عام ١٦٨٩، وكلها تتجه إلى التنافس على احتلال تركستان الكبرى وتعزيز مواقعها العسكرية، وتقسيم مكاسبهما، ومساعدة بعضهما لقمع حركات النضال والكفاح لشعوب تركستان، وهي شعوب لا تمت بصلة إليهما إلا بحكم الجوار وهو سبب مأساتهم ومصيبتهم.

والمعاهدة التي وقعتها الصين مع رؤساء جمهوريات روسيا وقازاقستان وقيرغيزستان وتاجيكستان في شنغهاي في ٢٦ إبريل ١٩٩٦ لا تختلف كثيراً في مضمونها عن سوابقها؛ لأنها تهدف إلى تعزيز

الهيمنة الروسية على مناطق نفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى التي استقلت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، كما أن الصين حظيت بضمان روسيا لها بأن هذه الدول الحديثة النشأة والتكوين والتي لا تزال في إطار النفوذ الروسي لن تمد يد العون والمؤازرة إلى أشقائها في تركستان الشرقية في طريق كفاحهم لخلع الاستبداد الصيني والاستقلال عن الصين.

ولا شك أن هذه المعاهدة قد أدت مفعولها فيما فشلت في تحقيقها المباحثات الثنائية التي أجرتها الصين من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤوليها والمسؤولين في جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة منذ عام ١٩٩٢ م، وقد أدت هذه المعاهدة إلى ممارسة الضغوط على المنظمات الأويغورية لإيقاف نشاطاتها السياسية إلى حد ما، حيث منعت من تنظيم مظاهرات خلال زيارة الرئيس الصيني جيانغ زمين لكل من قيرغيزستان وقازاقستان في شهر يوليه ١٩٩٦.

ومع ذلك نجح الأويغور في تسليم رسالة إلى وزير خارجية الصين عن طريق وزارة خارجية قيرغيزستان، كما طرح مندوب إحدى الصحف سؤالاً لوزير خارجية الصين عن الوضع المضطرب في تركستان الشرقية فأجابه الوزير الصيني بالاعتراف بالحركات الانفصالية التي اندلعت فيها، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي تم في ألماآتا بتاريخ ١٩٩٦/٧/٥، وكانت الصين قد استغلت معاهدة شنغهاي في شن حملتها القمعية التي عرفت بعنوان: اضرب بقوة ضد مسلمي تركستان الشرقية في مايو ١٩٩٦.

ومهما يكن فالوضع في آسيا الوسطى قد تغير عما كان في السابق، وقد انهار النظام السوفياتي واستقلت شعوبها التي عانت من الاستبداد الروسي والشيوعي، ولا شك أن دولها لم تتخلص من تبعات الحكم الروسي السوفياتي الذي لا يزال نفوذه يتربع في كل مجال، وقد تستغرق زمناً وجهداً لبناء كيانها الخاص والقوي، ولكن سيتحقق

بمشيئة الله تعالى ثم بسواعد أبنائها وتطلعاتهم الواعية، وخاصة أن هناك دعوات وطنية صادقة، وزعامات متفهمة لمسؤولياتها الوطنية والتاريخية.

ويبدو جلياً من متابعة الأحداث وقراءتها أن أكثرية أفراد الشعوب لا يزال يملأ قلبها الإيمان، وأن الإسلام هو كيانهم الخالد، وأنهم يتطلعون إلى إحياء دورهم التاريخي، فهناك دعوات محلية من خلال الصحف مثل جريدة تركستان التي تصدر في كل من ألماآتا وطاشكند، وحتى الأحزاب السياسية التي أخذ بعضها يدعو إلى اتحاد جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وقد أخذ بالفعل زعماؤها يتجهون بحذر إلى وضع خطط التنسيق والتعاون والتآلف، ومن ذلك اجتماع القمة الثلاثي لرؤساء جمهوريات قازاقستان وقيرغيزستان وأوزبكستان الذي عقد في قازاقستان في أوائل عام ١٩٩٦.

وقد دخلت تركيا أيضاً لتعزيز هذا الاتجاه على المدى البعيد، ومن خلال المؤتمرات والندوات التي تنظم سنوياً لشعوب الأتراك في العالم، وقد أثارت تصريحات الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال بأن بلاد الأتراك يمتد من البحر الأدرياتيك إلى سور الصين مخاوف الصين وروسيا على السواء.

وأمام هذا الاتجاه فالمستقبل هو الذي يوضح مصير هذه الاتفاقيات التي تقصدها الصين مع حكومات آسيا الوسطى الإسلامية لتعزيز قبضتها الاستبدادية على مسلمي تركستان الشرقية.

❁ ❁ ❁

مصادر لمزيد من الاطلاع

١ ـ تركستان الشرقية منطقة الانفجار المرتقب بين الصين وروسيا ـ الندوة ـ العدد ١٧١٢ في ١٣/٥/١٣٨٤ هـ.

٢ ـ موسكو تستغل الشعب التركستاني لحماية حدودها مع الصين ـ الندوة يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع الأول ١٣٨٨ هـ.

٣ ـ ٧٠ ألف لاجىء من الصين إلى روسيا ـ جريدة البلاد العدد ١٣٥٣ في ٢٤/٢/١٣٨٣ هـ.

٤ ـ جيش تركستاني يرابط في الأراضي السوفياتية، ويشن ٥ آلاف غارة على الحدود الصينية ـ الندوة/العدد ٢٤٣٤ في ٢٠/١٠/١٣٨٦ هـ.

٥ ـ جمهورية القرغيز تستعد لمحاربة الصين ـ الندوة ـ العدد ٢٤٢٤ في ٨/١٠/١٣٨٦ هـ.

٦ ـ تسامح سوفياتي مفاجىء تجاه مسلمي (اليوغور) هدفه استخدامهم ضد الصين ـ المدينة المنورة ـ العدد ٥٢٩٣ في ١٩ شوال ١٤٠١ هـ.

٧ ـ الحدود الطويلة المتفجرة بين روسيا والصين ـ جريدة عكاظ ٢٨/١١/١٣٨٦ هـ.

٨ ـ موسكو تتوقع انسلاخ بعض الأقاليم الصينية لتنضم إليها ـ الندوة ـ العدد ٢٤٦٤ في ٢٦/١١/١٣٨٦ هـ.

٩ ـ تركستان الشرقية بين روسيا والصين ـ المدينة المنورة ـ العدد ٩٣٥ في ١١/١/١٣٨٧ هـ.

١٠ ـ مقتل جندي صيني وإصابة آخر في معركة على الحدود مع السوفيات ـ الشرق الأوسط في ٢٣/٨/١٩٨٦.

١١ ـ اشتباك وقتيل على الحدود الصينية ـ السوفياتية في يولية/ الندوة ٨٣٥١ في ١٨/١٢/١٤٠٦ هـ.

١٢ ـ أويغوريون في كازاخستان يريدون شن حرب على الصين ـ جريدة الحياة العدد ١١١٥٦ في ٣٠/٨/١٩٩٣ م.

13-Wu, Aitchen k.
china and the Soviet Union, A stydy of Sino-Soviet Relations.
Kennikat Press. INC., Port Washington 1967.

14-Moseley, George.
A Sino-Soviet Cultural Frontier.
The Kazakh Autonomaus Chau.
Harvard University Press, Cambridge, Mass 1966.

15-Dennis J. Doolin.
Territorial Claims in the Sino-Soviet Conflict.
Documents ans Analysis.
Hoover Institution Studies No. 7, Stanford University 1965.

❁ ❁ ❁

تركستان الشرقية
الاضطهاد حقيقة لا افتراء

لقد اطلعت على خطاب قنصلية الصين العامة بجدة الذي نشر في جريدة عرب نيوز بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢١ تعقيباً على المقال الذي نشرته للأستاذ أنور رحمان بعنوان: (الاضطهاد يستمر في تركستان الشرقية) في تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ ويتضمن التعقيب الإشارة إلى أمور ثلاثة ألا وهي:

أولاً: اعتبرت القنصلية الصينية أن المعلومات التي أوردها أنور رحمان عن معاناة المسلمين من الحكم الصيني الشيوعي في تركستان الشرقية افتراءات وتشويهات خطيرة.

ثانياً: اعتبرت القنصلية الصينية أن نشر الحقائق التي تفضح السياسة الجائرة التي يمارسها الحكم الصيني الشيوعي ضد مسلمي تركستان الشرقية بأنها تسيء إلى علاقات الصداقة السعودية الصينية وأن الأمر يتطلب كتمانها والسكوت على انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

ثالثاً: اعتبرت القنصلية الصينية أن مجرد ذكر اسم تركستان الشرقية ونشر الحقائق عن أهلها المسلمين الأتراك دعوة إلى التدخل وفصل تركستان الشرقية أو كما تسميها سنكيانغ عن أراضي الصين الشعبية.

ومع أن موقف القنصلية الصينية من مقال أنور رحمان في جريدة عرب نيوز يذكّر المهاجرين التركستانيين بما لقيتها شقيقتها في استانبول

بتركيا من هجوم عنيف عندما اعترضت على مقالات نشرها محمد أمين حضرت عن معاناة التركستانيين من الحكم الصيني الشيوعي في جريدة الزمان التركية قبل ثلاث سنوات، وهو موقف متكرر مع اختلاف مكانه، إلا أنها تستحق الشكر؛ لأنها أتاحت فرصة الشرح والإيضاح ونشر الوقائع والحقائق عن حقيقة أحوال المسلمين في تركستان الشرقية، ولأن طمس الحقيقة وكتمانها أو السكوت عنها لا تخدم قضية تحسين العلاقات الثنائية أبداً.

وإذا كانت الصين الشعبية فعلاً حريصة على علاقاتها الودية مع دول العالم الإسلامي وخاصة في ظل ظروفها التجارية والاقتصادية التي أخذت في ازدياد ونمو مع تحقيق طموحاتها وتطلعاتها التي ترمي إليها من خلال ما أسمتها سياسة الانفتاح، فالواجب يفرض عليها أن تنفذ فعلاً ما تدَّعيه أجهزة الإعلام من حريات دينية وفكرية واجتماعية واحترامها لحقوق الإنسان.

وكلما تأكد المسلمون هيئاتٍ وشعوباً بأن المسلمين يتمتعون حقاً بحرياتهم وحقوقهم، وأن المواد التي نص عليها الدستور العام وقوانين مقاطعات الحكم الذاتي تترجم عملياً على أرض الواقع، فإن ذلك لا شك يؤدي إلى رضاهم واستحسانهم، وبالتالي إلى تقديرهم، فالمعاملة الطيبة التي تحظى بها جماعة إسلامية هي محل تقدير المسلمين كلهم ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[1]، وما يسيء إلى جماعة إسلامية فهي إساءة إلى الجميع؛ لأن المسلمين كما قال عنهم نبيهم الكريم: «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادِّهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى»[2].

وعلى ضوء ذلك فالأجدر أن تحسن حكومة الصين الشعبية معاملة مواطنيها المسلمين حتى تتوثق علاقاتها وتتعزز صلاتها الودية مع الشعوب الإسلامية وحكوماتها ومؤسساتها؛ لأن ذلك هو الطريق

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم الحديث ٦٠١٠.

الأمثل، ولا يحتاج ذلك إلى دعاية إعلامية وبيانات سياسية مثلما صرح تيان زنغ نائب وزير الخارجية الصيني في مقابلته لمعالي الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة في يوم ١٩٩٤/٦/٣١؛ لأن الدعايات الإعلامية مهما أحكمت جوانبها وفرض التكتم على الأحداث الأليمة فإن الحقائق هي التي تبدد ذلك دوماً.

ومع أنني لم أقرأ تفاصيل مقال الأستاذ أنور رحمان عن معاناة المسلمين في تركستان الشرقية بالصين الشعبية ولكن تعقيب القنصلية الصينية وما أثاره من شبهات دفعني لاستقراء الأحداث والوقائع بهدف استخلاص النتائج التي تعكس حقيقة أحوال المسلمين ومعاناتهم من الحكم الصيني الشيوعي وحقيقة مطالبهم ومشروعيتها.

ما هي معاناة المسلمين في تركستان الشرقية:

قدرت الإحصائية الحكومية عدد المسلمين في الصين الشعبية كلها بحوالي ١٧,٥٩٧,٣٧١ نسمة بموجب إحصاء عام ١٩٩٠، يعيش منهم ٩,٢٣ مليون مسلم في مقاطعة تركستان الشرقية، ويعني هذا أن أكثر من ٥٢٪ من إجمالي مسلمي الصين الشعبية يتواجدون في تركستان الشرقية التي بلغ عدد سكانها ١٥,١٥٥,٧٧٨ نسمة بموجب إحصاء عام ١٩٩٠، ويعني هذا أيضاً أن نسبة المسلمين تصل إلى ٦٠٪ من جملة سكانها.

وبهذا تحتل تركستان الشرقية المرتبة الأولى في كثافة المسلمين في الصين عدداً وانتشاراً، وتليها مقاطعة نينغشيا خوي الذاتية الحكم الذي يبلغ فيها عدد المسلمين ١,١٦٨,٣٨٨ نسمة أي بنسبة ٢٩,٣٪ من جملة إحصاء إقليمي عام ١٩٨٣. وكلا المقاطعتين تتمتعان بالحكم الذاتي لصالح المسلمين حسبما يظهر من الدستور الصيني العام والخاص بهما، مع أن الأولى أكثر كثافة إسلامية، ولكن جميع مواطني جمورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون بموجب منطوق مادتي (٤) و (٣٣) من دستور جمهورية الصين الشعبية، كما تدعي ذلك.

وخلال دراستي في الجامعة الإسلامية في إسلام آباد بباكستان كان من زملائي طالب صيني من قومية خوي من عائلة مسلمة في مدينة ينجوان عاصمة مقاطعة نينغشيا، فجرى نقاش طويل بيني وبين بقية زملاء الدراسة وهم من قوميتي الأويغور من تركستان الشرقية وقومية خوي المسلمة التي ينتشر أفرادها في الصين كلها وفيها مقاطعة نينغشيا.

وكان هذا النقاش يتناول الحريات الدينية والحقوق الإنسانية التي توفرها الحكومة الصينية لمواطنيها المسلمين، وكان الحديث جاداً بين الطلاب؛ لأنه لم يسبق أن زرت مقاطعة نينغشيا ولا غيرها من المقاطعات في الصين، كما أن زميلي الصيني من قومية خوي واسمه (شعبان) لم يسبق له أن زار تركستان الشرقية، ولإقرار الحق وفصل الموضوع قرر الطلاب جميعاً أن نقوم نحن الاثنان بزيارة إلى تركستان الشرقية ومقاطعة نينغشيا في العطلة الصيفية لعام ١٩٩٠م، وقمنا بالزيارة معاً عن طريق البر وهو ما يسمى بالطريق الحريري الذي يربط تركستان الشرقية بباكستان من ممر خونجراب، وشملت الزيارة مدن كاشغر وياركند وخوتن وأورومجي في تركستان الشرقية، ومدينتي لانجو ولينشيا في مقاطعة كانسو، ومدينة ينجوان عاصمة مقاطعة نينغشيا، وكانت النتيجة كالآتي:

١ ـ تركستان الشرقية:

التعليم الإسلامي المعتاد في المساجد محظور تماماً، وقد أخذت السلطات الشيوعية المحلية تعهدات خطية مشددة من أئمة المساجد بعدم تجميع أطفال المسلمين وتعليمهم علوم الإسلام في المساجد، ومن ذلك ما صرّح لنا فضيلة الشيخ عبد الحكيم عبد الجليل مخدوم رحمه الله إمام مسجد قارغليق الذي نقل إلى المعهد الإسلامي في أورومجي بعد أن تم تسريح طلابه. وفي الواقع لم نجد مسجداً واحداً يتعلم فيه أطفال الحي مبادىء قراءة القرآن الكريم وأداء الصلاة.

كما لا توجد مدرسة إسلامية واحدة لتعليم البنات علوم الإسلام في كل تركستان الشرقية التي يتواجد فيها أكثر من تسعة ملايين مسلم.

المساجد التي زرناها في القرى والمدن كلها قديمة، وقد أعيد ترميم بعضها في المدن الرئيسية، وعلمنا أن الحكومة الصينية تمنع بناء مساجد جديدة، ومكبرات الصوت لا تستخدم إلا في المساجد الرئيسية في المدن وذلك في صلاتي العيدين، وفي صلاة الجمعة التي يتواجد فيها ضيوف من الخارج، وفي غير ذلك يمنع رفع الأذان من مكبرات الصوت.

والكتب الإسلامية لم نجد منها عند الباعة حول مسجد عيدكاه في كاشغر ومسجد خان تنكري في أورومجي إلا بعض الكتب القديمة والمصاحف، إذ لم تنشر في تركستان الشرقية كلها إلا أربعة كتب إسلامية فقط خلال السنوات العشر الماضية، وقد نفدت كلها من الأسواق لقلة المطبوع منها، كما أن الحكومة الصينية تمنع إدخال الكتب الإسلامية ولا تجيز إلا بدخول مصحف واحد مع الحاج العائد إلى بلاده عبر خونجراب من باكستان، وقيل إن الكتب الإسلامية التي صادرتها وأتلفتها إدارة جمارك الحدود في خونجراب يزيد وزنها على أربعة أطنان عام ١٩٩٠.

وإذا كان طبع الكتب الإسلامية وإدخالها إلى تركستان الشرقية محظوراً فإن نشر المقالات الإسلامية في الصحف أو إذاعتها من الراديو والتلفزيون ممنوع أيضاً؛ إلا إذا تضمن قدحاً وهجوماً ضد الإسلام، علاوة على أن المسلمين مع كثرة عددهم التي تصل إلى أكثر من تسعة ملايين حسب التقدير الرسمي لا يملكون جريدة أو مجلة إسلامية تصدر في تركستان الشرقية.

٢ ـ مقاطعتي كانسو ونينغشيا الذاتية الحكم:

الاهتمام بالتعليم الإسلامي واضح في المساجد... فالمساجد

التي زرناها في لانجورلينشيا وينجوان يتواجد فيها شباب إسلامي لا يقل عددهم عن عشرين طالباً يسمونهم الخلفاء، يتعلمون القرآن الكريم وعلوم الإسلام وأحكامه ويتأهلون أئمة ودعاة ومدرسين، فهم بهذا خلفاء؛ لأنهم يخلفون من سبقوهم من الأئمة والخطباء والمؤذنين.

بالإضافة إلى هؤلاء الشباب المسلم تتواجد الفتيات اللاتي يتعلمن أمور دينهن، فالتعليم الإسلامي ليس قاصراً على البنين فقط بل الفتاة المسلمة أيضاً تأخذ قسطاً من التعليم الإسلامي، فمثلاً في:

- مسجد شي غوان داسي في لانجو عاصمة مقاطعة كانسو أكثر من تسعين طالبة.
- مسجد داجي سي في مدينة لينشيا في مقاطعة كانسو ٣٠٠ طالبة.
- مدرسة باوفوجيا الإسلامية في ينجوان عاصمة نينغشيا ٢٥٠ طالبة.
- المسجد شي داسي في تونغشين في نينغشيا ٦٨ طالبة.

وفي الشارع الذي يقع فيه مسجد شي غوان في لانجو وفي مدينة لينشيا في مقاطعة كانسو عدد من المكتبات الخاصة التي تبيع المصاحف وكتب إسلامية باللغتين العربية والصينية، ومجلات إسلامية باللغة الصينية، وقد طبعت ونشرت أكثر من مائة عنوان من الكتب الإسلامية بالصينية، وهناك أربع مجلات إسلامية تصدر باللغة الصينية، بل هناك أشرطة إسلامية مرئية ومسموعة تباع في هذه المكتبات.

هذا الفارق بين النشاط الإسلامي في مقاطعتين تحكمها الصين الشعبية بنظام ودستور واحد لاحظه زميلي بنفسه ولمس واقعه شخصياً ودفعه إلى أن يعبر عن استغرابه لسياسة الحكومة الصينية المزدوجة ويعلن عن سخطه عليها.

ولا يعني هذا أن المسلمين الصينيين الذين يعرفون باسم قومية (خوي) لا يجدون اضطهاداً ولكن معاناتهم مختلفة، ومن ذلك ما

نشرته جريدة سنغ تاو Sing Tao في ١٧/٣/١٩٩٢ من أن الحزب الشيوعي الصيني أخذ في تطبيق إجراءات صارمة للحد من تطور النشاطات الدينية في الصين، ومنها ما تطبقه اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لمقاطعة جنغهاي إذ منعت عضو الحزب الشيوعي أن يؤدي أي شعيرة دينية، أو يمارس أي نشاط ديني؛ إلا إذا كان بهدف التظاهر، أما من يحتل منصباً دينياً أو يؤدي الصلاة أو الصوم أو الحج الصدقة فإنه يفصل من الحزب الشيوعي الصيني.

والواقع أن هناك أحداثاً كثيرة مثل أحداث مسجد مدينة شيجي Xiji في جنوب نينغشيا الذي اقتحمه الجيش الصيني وقتل عشرين مسلماً في مايو ١٩٩٣، وكما اقتحم المسجد الكبير في مدينة شينغ عاصمة مقاطعة جنغهاي واعتقل أكثر من عشرة من الأئمة والخطباء منهم الشيخ إسحاق هان وين جينغ في ٧ أكتوبر ١٩٩٣، وأغلقت مدرسته الإسلامية الخاصة الوحيدة في بكين.

كل هذا يؤكد أن الاضطهاد الديني يصيب الجميع بدون استثناء، ولكن شدته وألوانه يختلف عما يحدث في تركستان الشرقية؛ ذلك لأن المسلمين التركستانيين يختلفون عنصراً وثقافة ولغة عن غيرهم، ولا يشعرون بالانتماء إلى الصين أبداً؛ إلا لكونها تستعمر بلادهم وتتحكم في أمورهم، ويمارس الحكم الصيني الشيوعي ضدهم شتى أساليب القمع والاضطهاد بهدف الامتصاص والإذابة والاستئصال، فالأمر ليس اضطهاداً دينياً فحسب بل ممارسات جائرة ضد الإنسان التركستاني المسلم، وهو ما يتناوله البحث والدراسة، على أمل أن نعود إلى دراسة أحوال المسلمين الصينيين بالتفصيل في فرصة أخرى.

إذا كانت القنصلية الصينية تتردد في قبول ما ذكر سالفاً عن زيارتي مع زميلي الصيني المسلم لكونه انطباع شخصي، فإنني أوجه ندائي إلى جميع من زار تركستان الشرقية والصين من مبعوثي رابطة العالم الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وبنك التنمية الإسلامية

وغيرهم للإدلاء بوجهات نظرهم عما لمسوه من واقع حياة المسلمين، إلا أنني أود أن أقدم الشواهد التالية:

*** ـ حادثة قرية بارين في منطقة أقتو في جنوب كاشغر:**

فقد هاجم الجيش الصيني جماعة المسلمين لمنعهم من بناء مسجد جديد في ٥ أبريل ١٩٩٠، وذهب ضحيتها أكثر من ستين مسلماً، واعتقل أكثر من ألف شخص، ولا يزال بعض من ألقي القبض عليهم في السجون حتى اليوم. ولقد ألقى سونغ هان ليانغ Song Han Liang رئيس الحزب الشيوعي للمقاطعة تقريراً عن هذه الواقعة في اجتماع اللجنة المركزية لأعضاء الحزب الشيوعي لمقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) في ٢١ إبريل ١٩٩٠؛ اتخذت السلطات الصينية على أثره عدة إجراءات تم تنفيذها من تاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ وتضمنت ما يلي:

* إجبار جميع رجال الدين على حمل تصاريح رسمية تمنح لهم على ضوء تقارير الجهات الأمنية التي تؤكد على مدى تعاونهم ومؤازرتهم لرجال السلطات والحزب الشيوعي، وتجدد لهم سنوياً حسب التقارير التي ترفع عنهم.

* إرسال الأئمة ورجال الدين إلى معسكرات عمل لإعادة تأهيلهم وفق المبادىء الشيوعية وتعاليم السلطات الشيوعية في التعامل مع شئون المسلمين الدينية والاجتماعية.

* استدعاء رجال الدين إلى مراكز الأمن والمباحث وإجبارهم على توقيع تعهدات بالامتناع عن تعليم أبناء المسلمين أحكام دينهم الحنيف في المنازل أو في المساجد.

* الاكتفاء بالمساجد القائمة بحجة أنها كثيرة، وأنها تسبب إزعاجاً لسكان الأحياء الجديدة، وحظر استخدام مكبرات الصوت إلا في المساجد الرئيسية في المدن المفتوحة التي يتردد إليها السياح الأجانب وأن يكون استخدامها لصلاة العيدين وصلاة الجمعة.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى إيقاف بناء ١٥٣ مسجداً، وإغلاق خمسين مدرسة في ولاية كاشغر فقط كما أوردتها جريدة شينجانغ الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠.

كما ذكرت جريدة شينجانغ الرسمية بعددها الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٩١ بأنه قد تم تطهير ٢٥ ألف من رجال الدين بحجة عدم الولاء للحزب الشيوعي الصيني.

كما اعتقلت السلطات الشيوعية ٦٤٠٠ شخصاً، وأشارت جريدة شينجانغ الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٩٩٢ بأن ١٨٢ منهم متهمون بالرجعية، وأنه أعدم ٤٩ منهم في عام ١٩٩١.

وتفيد الأنباء الموثوقة بأن حكومة الصين الشعبية زجت بالآلاف من العلماء والمفكرين وحفظة القرآن الكريم من أمثال عالم جان قاريء حاجي وعبد الأحد مخدوم، كما وقع لي بينغ Li Peng رئيس الوزراء الصيني في ٣١ يناير ١٩٩٤ قرارين بخصوص النشاط الديني وخلاصته كالآتي:

القرار رقم ١٤٤: الأجانب لا يصرح لهم بإنشاء مؤسسات أو هيئات دينية تتحكم في النشاطات الدينية.. ولا مراكز ثقافية أو مدارس دينية بهدف النشاط الديني. كما يمنع الأجانب من الاتصال برجال الدين، أو تعيينهم، أو تحريضهم على النشاط الديني بين الشعب الصيني.

القرار رقم ١٤٥: تغلق جميع أماكن العبادة السرية، والنشاط الديني السري التي انتشرت في الصين في السنوات الأخيرة، ويتم مراقبة جميع النشاطات الدينية.

❁ ❁ ❁

حقيقة الحرية الدينية في الصين الشعبية

تقوم نظرة الشيوعيين الصينيين إلى الدين على مقولة كبيرهم ماوزيدونغ الذي يزعم: (بأن الفلاحين الذين يصنعون آلهتهم هم الذين يزيلونها بأيديهم عندما يحين الوقت، ولا يحتاج أن يتولى غيرهم ذلك.

ولكن سياسة الحزب الشيوعي الدعائية هي أن توجه السهام وتدعو الفلاحين لإطلاقها)[١].

ويعود ماوزيدونغ يشرح سياسته التي أشار إليها: (لا نستطيع أن نجبر الناس على ترك معتقداتهم ونجبر غيرهم على الاعتقاد بالماركسية ولكن الأسلوب الوحيد لحل قضايا الاعتقاد والخلاف هو استعمال الديمقراطية والنقاش والنقد والإقناع والتعليم.. ولكن لن يكون عن طريق الإكراه والإجبار)[٢].

ومع ذلك يؤكد على رفض مبادىء الدين، إذ يقول: قد يشكل الشيوعيون جبهات سياسية مع أصحاب المثل وأتباع الأديان لمقاومة الإمبريالية والإقطاعية ولكن لن نوافق على مثالياتهم ومبادئهم الدينية[٣] لأن الماركسية الصينية هي دين الشعب الصيني[٤].

ويشرح المنظر الشيوعي ياهان جانغ Ya Han-Chang عن الأساليب التي ينبغي استخدامها لإنفاذ نظريات ماو الإلحادية فيقول في

مقال طويل نشرته جريدة الشعب اليومية الرسمية: (النضال ضد الدين الصحيح هو نضال عقائدي، وينبغي فقط استعمال الأسلحة الأيديولوجية النقية، ومثل هذه الأسلحة تكون في التعليم الإلحادي الإيجابي والتركيز على تدريس التعاليم الماركسية والنشاط الدعائي لرفع مستوى الوعي الجماهيري. ولا يعني هذا استخدام وسائل الإكراه بل من الضروري عدم إيذاء مشاعر المؤمنين)[٥].

وتتلخص هذه النظريات التي صاغها الشيوعيون الصينيون بمنح أصحاب المعتقدات الدينية حرية ممارسة شعائرهم الدينية العادية ومنعهم من ترويج دعايتهم الدينية مع تأمين حرية الملحدين فيما يذهبون إليه من نشر دعاياتهم الإلحادية وتعليمهم المادي؛ لأنهم يزعمون أن ذلك يؤدي إلى تلاشي الدين بالتدريج.

وإذا كانت السلطات الشيوعية قد شنت حرباً ضارية ضد الدين أبان الثورة الثقافية بتهمة الرجعية ومعاداة الثورة العمالية، ولكنها مع ما تسميه بالانفتاح السياسي والاقتصادي الحديث عادت تؤكد على موقفها السابق حيث نص الدستور الذي أقره مجلس الشعب الصيني في دورته الخامسة المنعقدة في الرابع من ديسمبر ١٩٨٢ على ما يلي:

المادة ٣٦: مواطنو جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحرية الاعتقاد الديني، ولا يحق لأية هيئة حكومية أو مؤسسة شعبية أو لأي فرد أن يضغط على المواطنين للاعتقاد بدين أو الإنكار به، والحكومة تحمي النشاطات الدينية العادية، ولا يجوز لأي أحد كان أن يستخدم الدين في نشاطات تؤدي إلى إزعاج النظام العام أو الإضرار بصحة المواطنين أو التدخل في النشاط التعليمي، والهيئات الدينية لا تخضع مطلقاً لأي سيطرة أو تدخل أجنبي[٦].

المادة ٢٤: تعمل الدولة على بناء الثقافة الروحية الاشتراكية من خلال نشر التعليم في المثاليات والأخلاق والتعليم العام والأدب والنظام، كما تعلم الناس الوطنية والجماعية والعمالية والشيوعية

والجدلية التاريخية والمادية وتحارب الرأسمالية والإقطاعية وغيرهما من الأفكار الضارة[٧].

ومع أن هذه المادة الأخيرة تشير إلى إمكانية ترويج الثقافة الدينية بما تعكسه كلمة الروحية من معنى وهي كلمة شاذة في القاموس الماركسي، ولكن صفة الاشتراكية التي لحقتها تعني تسخير الأفكار الدينية لبناء الاشتراكية ولا يعني البتة نشر الإيمان الاعتقادي؛ لأن إمكانية ذلك تتلاشى مع المادة ١٩ التي تنص على أن الدولة تطور التعليم الاشتراكي لرفع المستوى العلمي والثقافي لكل الأمة[٨]. وتأتي الفقرة الموجودة في المادة ٣٦ التي تقول بعدم التدخل في النشاط التعليمي الحكومي بالتقييد لحرية النشاط الديني.

وقد شرح ذلك لي روى خوه ن في محاضرة للمشاركين في دورة دراسة القضايا الدينية والقومية في الظروف الجديدة في ١٩٩٤/٧/٤: (ولا بد أن يكون الدين في خدمة المجتمع الاشتراكي ضمن القانون وضوابط السياسة الحالية، فالقانون يضمن حرية الاعتقاد، والدين يعمل طبق الأسس السياسية ويتحرك وفق القانون)[٩].

وتوضح ذلك الدكتورة فرانسواز أوبان مديرة أبحاث مركز الدراسات الصينية في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية في باريس في مقالها (كيف يعاش الإسلام في الصين) حيث تقول:

(يعود تاريخ النصوص القانونية الأساسية التي تنظم الممارسة الدينية - أو بالأحرى التي تنظم نقصان الحرية الدينية كما يقول المؤمنون - إلى عام ١٩٨٢ (المادة ٣٦ من الدستور، والوثيقة الصادرة عن اللجنة المركزية المعروفة بـ (الوثيقة رقم ١٩) وتؤكد هذه النصوص تقريباً المبادىء المطروحة في السنوات الأولى للنظام: للإلحاد نفس الحقوق والوظائف الممنوحة لكل دين، دون أن يسمح بممارسته داخل أماكن العبادة الرسمية، وتعود إدارة الأمور الخاصة بكل دين إلى جمعية وطنية تلزم القائمين بمراسيم العبادة والانتماء إليها، لقاء

الاعتراف بهم رسمياً والحصول على أجر محدد، كما أن التربية الدينية ممنوعة للقاصرين أي لمن لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، يضاف إلى ذلك أن النشاطات الدينية محظورة خارج أماكن العبادة المصرح بها، مما يعني بوضوح أن الدعاية المضادة للدين يمكن ممارستها في كل مكان باستثناء المعابد والأديرة والجوامع والكنائس، في حين أن التبشير الديني ممكن فقط للراشدين وداخل عدد من الأسوار والأبنية المحددة[١٠].

ويقول تانغ شي مين: (إن معاداة الدين هو أساس الفلسفة الماركسية التي يبني عليها حزب البروليتاريا نظامه في تسيير الحكومة الاشتراكية، وما يطبقه الحزب الشيوعي الصيني من نظرية ماركسية وحرية دينية معاً يعني حرية ممارسة شعائر الدين مع تكثيف الدعاية والتعليم الماركسي[١١].

ثم يفصل في مقاله الطويل مفهوم الحرية الدينية على أنها تصرف شخصي ضمن إطار قانون وأحكام الحزب الشيوعي التي تحدده طبقاً لظروفه وسياسته، ولا يمكن أن يخرج بأي حال من الأحوال عن ذلك، ويتطلب في الوقت ذاته ترويج الدعاية الإلحادية، ودعوة الناس إلى ترك ممارسة شعائر الدين، وإرغام رجال الدين على شرحه، وفرض الاحترام على المعتقدين بالدين وغيرهم من الملحدين. كما ينبغي تكثيف التعليم الماركسي وترويج نظريات ماركس ولينين وماوزيدونغ بالأساليب الإعلامية الحديثة على نطاق شامل وأعم[١٢].

وعلى ضوء هذا الاتجاه الماوي الشيوعي فقد قرر الحزب الشيوعي الصيني منع الأطفال من التعليم الديني قبل أن يبلغ الثامن عشر عاماً من العمر، وأن يكون التعليم الديني بعد ذلك أيضاً في معاهد تشرف عليها السلطات الشيوعية؛ إذ أن الهدف الرئيسي منها هو تأهيل الموظفين الذين يستطيعون تطبيق سياسة تسخير الدين لأهداف الحزب الشيوعي.

وهذا ما شرحه بالتفصيل كتاب التوجيه في تفعيل الاشتراكية بالدين الذي وضعه قسم الجبهة المتحدة في الحزب الشيوعي الصيني لولاية كاشغر، بالاتفاق مع الإدارة الدينية للاقليات في محافظة كاشغر حيث ضم الكتاب دروساً ومحاضرات ألقيت في ندوة ضمت ٤٨ شخصاً من رجال الدين و ٢٤ شخصاً من رؤساء الإدارات الدينية الحكومية، و٢٠ شخصاً من مسؤولي المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، و٤٣ شخصاً من مدرسي الدين، وهذه الندوة التي ضمت ١٣٥ شخصاً وعقدت في كاشغر فيما بين ٥ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩٤ ووضعت الخطوط الرئيسية لإنفاذ خطة الحزب الشيوعي الصيني في محاربة الدين وبالأخص الدين الإسلامي، وتركزت على ما يلي:

١ ـ يمنع حلقات حفظ القرآن الكريم وتعليم أحكام الدين في المساجد والمنازل، وأن يتم ذلك فقط في المعاهد الإسلامية التي تفتح في المدن الرئيسية تحت إشراف السلطات الرسمية.

٢ ـ أن يكون التعليم الإسلامي قاصراً فقط على من بلغ الثامنة عشر من العمر.

٣ ـ لايتم ترميم المساجد وإصلاحها أو بناء الجديد منها إلا بإذن رسمي من السلطات الرسمية.

٤ ـ يمنع تدخل علماء الإسلام في الأحوال الشخصية الإسلامية من عقود الأنكحة، والطلاق، والميراث، وتحديد النسل، والتعليم، وجمع الزكاة وصرفها.

٥ ـ تسخير المفاهيم الإسلامية في ترويج النظام الشيوعي، وتأييد ممارسات السلطات الصينية لإعمالها، ويمنع الإشارة إلى أي مفهوم ديني ينتقد الفكر الماركسي الماوي الشيوعي الصيني.

٦ ـ رجال الحزب الشيوعي الصيني لا يمارسون شعائر الدين؛ لأنهم العاملون بنظامه ومنفذو تعليماته، ولا يحق لأي كان أن يحتقرهم ويسيء إليهم بسبب مواقفهم من الدين.

٧ ـ يمنع اتصال الهيئات الدينية ورجالها بالمؤسسات الإسلامية وشخصياتها في خارج الصين، كما يمنع تلقي المساعدات منهم بدون تصريح حكومي، ويمنع السماح لأي عالم أو إمام أجنبي أن يؤم المسلمين أو أن يخطب فيهم في المساجد.

٨ ـ يحظر لغير الإمام الرسمي الإمامة والخطابة، كما يمنع الصلاة والوعظ في غير المساجد التي تفتح بإذن السلطات الرسمية وتحت إشرافها[١٣].

وقد أكدت القرارات الحكومية تطبيق هذه التعليمات الشيوعية التي تهدف إلى محاربة الإسلام، حيث نشرت جريدة شينجانغ اليومية الرسمية[١٤] في ٦ أغسطس ١٩٩٤ قانون (مراقبة النشاط الديني) الذي يتكون من ٣٣ مادة، وصادق عليه مؤتمر شينجانغ الشعبي في ١٦ يوليه ١٩٩٤، ووضع موضع التنفيذ من أول أكتوبر ١٩٩٤، وجاء فيه:

ـ لا يحق لأي كان أن يستغل الدين للإضرار بوحدة الأمة والشعب والاستقرار الاشتراكي أو يهاجم نظام تحديد النسل ونظام التعليم الحكومي.

ـ لا تخضع المؤسسات الدينية والنشاط الديني لأي قوى أجنبية.

ـ جميع رجال الدين من العلماء والأئمة يخضعون لزعامة الحزب الشيوعي الصيني، ويعملون بالنظام الاشتراكي، ويدافعون عن وحدة الأمة والشعب.

ـ يخضع الإمام والعالم لشروط الحكومة وموافقتها.

ـ يجب تسجيل جميع الأماكن الدينية وموافقة الجهات الرسمية حتمية لإنشاء المسجد أو ترميمه.

ـ تعمل الهيئات الدينية على تنفيذ سياسة الحزب الشيوعي تجاه الدين.

ـ يمكن أن تفتح الهيئة الدينية مدرسة دينية بشرط موافقة مجلس

الوزراء، وبدون موافقته لا يمكن لأي هيئة أو شخصية دينية أن يفتح مدرسة دينية أو فصلاً دينياً.

- يمكن أن تقيم هيئة أو شخصية دينية علاقة صداقة على أساس المساواة مع هيئة أو شخصية دينية أجنبية بشرط موافقة مجلس الوزراء على ذلك.

- لا يمكن طبع ونسخ وتوزيع الكتب أو المنشورات أو التسجيلات الدينية بدون موافقة السلطات الرسمية.

- يعاقب بشدة جميع الهيئات والشخصيات الدينية التي تعترض تنفيذ هذا القانون.

ولم تكن هذه المواد هي النهاية في محاربة الدين بل اتخذت السلطات الصينية حادثة مسجد بيت الله في خوتن لإصدار القرارات التالية في العشرين من يوليه عام ١٩٩٥، وكانت كالآتي:

- يمنع الاستفادة من الحرية الدينية لمعارضة النظام الشيوعي وسياسة الحزب الشيوعي الصيني أو ترويج الدعاية ضدهما.

- يمنع تدخل الأئمة ورجال الدين في نظام التعليم الحكومي وصرف الشباب عن ذلك.

- يمنع اشتغال الشباب بالشعائر الدينية.

- يمنع استخدام مكبرات الصوت في المساجد، كما يمنع استخدام التسجيلات الدينية في أماكن الاجتماعات العامة.

- يمنع النساء من دخول المساجد.

- يمنع أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من ممارسة شعائر الدين من صلاة وصيام وعبادة ويعاقب من يفعل ذلك[١٥].

وفي نفس اليوم ٢٠ يوليه ١٩٩٥ نشرت جريدة الصين اليومية[١٦] التي تصدر باللغة الإنجليزية في بكين عاصمة الصين الشعبية كلمة

بعنوان: (الصين تمنع السيطرة الأجنبية على الدين) كتبها شي ليانغ جون Xie Liangjun على لسان زانغ شنغ زوه Zhang Jheng-Zuo رئيس مكتب شئون الأديان التابع لمجلس الوزراء الصيني من مقابلة صحفية نشرت في العدد الأول من (مجلة الأديان) الدورية التي صدرت في بكين في ١٩/٧/١٩٩٥: أن حكومة الصين والهيئات الدينية الصينية لن تتدخل في الشئون الدينية في الدول الأخرى، كما أنها في نفس الوقت لا تسمح أن تتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الدينية والجماعات الدينية في الصين، وأن اتصال الهيئات والشخصيات الدينية الصينية وتعاونها مع مثيلاتها فيما وراء البحار سيكون على أسس الود والمساواة.

وطبقاً لنظام حكومي صدر في الأول من يناير ١٩٩٤ يمنع الأجانب من تأسيس مدارس دينية أو مكاتب دينية أو أماكن للأنشطة الدينية في الأراضي الصينية.

ثم أشار إلى معاقبة عدد من المعتقدين بالدين بسبب اشتراكهم في أعمال تضر المصالح الوطنية وسلامة الناس وأملاكهم.

والواقع أن جميع الأحداث التي تورط فيها المسلمون في تركستان الشرقية أو في الصين نفسها لم يكن المسلمون أسبابها، بل الجانب المدافع للإساءة ومن ثم تحمل نتائجها، حيث كان عليهم قبول الإساءة أو رفضها قبول العقوبة.

فمثلاً عندما نشرت جميعة شنغهاي لنشر الثقافة كتاب العادات الجنسية لمحرره كه لي وسانغ باللغة الصينية في شنغهاي في أواخر شتاء عام ١٩٨٩.

Ke Lei and Sang Ya eds; Xing fengsu-Sexual Customs, Shanghai: Shanghai Cultural Publishing Society, 1989.

قام المسلمون بمظاهرات حاشدة للمطالبة بمصادرة الكتاب المذكور الذي يسيىء إلى تعاليم الإسلام، ومعاقبة كل من المحررين

ودار النشر، وذلك في بكين، ولانجو، وينجوان، وشينيغ، وأورومجي، في شهري مايو - إبريل ١٩٨٩، ومع أن السلطات الشيوعية أعلنت عن اتخاذ إجراءات لإنصاف المسلمين ولكنها كانت إجراءات طالت المسلمين أنفسهم، حيث اعتقلت عدداً منهم في شينينغ وأورومجي ولانجو.

وفي أغسطس عام ١٩٩٣ في جنغدو عاصمة مقاطعة سيشوان نشرت دار نشر محلية سلسلة كتب للأطفال بعنوان: (فكر وأجب)، وجاء في الكتاب العاشر وهو بعنوان: (دوران الدماغ السريع) صورة كاريكاتورية لخنزير يقف خلفه رجل بملابس عربية يصلي له وخلفهم صورة مسجد، وكتب في التعليق تحت الصورة: لماذا لا يأكل المسلمون الخنزير؟ الإجابة: لأنهم يعبدونه. وقد أثار هذا غيرة المسلمين فقامت مظاهرات حاشدة في أرجاء الصين في أكتوبر ١٩٩٣ وتم اعتقال الكثير من المسلمين منهم الشيخ إسحاق هان ون Han Wen-cheng مدير المدرسة الإسلامية الخاصة في بكين[١٧]، ولا يزال المذكور في السجن والمدرسة مغلقة بحجة أنها لم ترخص مع أنها مفتوحة منذ أكثر من ثمانية أعوام.

وفي يوم ١٤١٤/١٠/١١ اقتحمت القوات الصينية منازل المسلمين في قرية خوشين في مقاطعة خينان في جنوب الصين بدعوى أنهم يبحثون عن الأسلحة، واعتقلت ٥٢٠ مسلماً، ولا يزال في السجن ٦٥ منهم حتى الآن.

ومع أن النظام الشيوعي يمارس دائماً خلاف ما يقننه في دستوره إلا أن بوادر الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي بدأ دينغ شياوبينغ عهده أضفت على الممارسات الدينية حرية نسبية كانت مفقودة في عهد سلفه، وأوصت بالآمال على تحسن أحوال المسلمين... بيد أن ذلك لم يدم وبدأ يتراجع عملاً بالمفهوم الماركسي خطوتين إلى الأمام ثم خطوة إلى الوراء.

وما يعانيه المسلمون من إجراءات تعسفية يعكس أن حكومة الصين الشعبية قد حققت هدفها من الانفراج النسبي تجاه الدين وخاصة مع المسلمين، حيث تمكنت من دخول أسواق دول الخليج وحققت علاقات دبلوماسية مع العالم الإسلامي وخاصة المملكة العربية السعودية، وهي خطوات هامة في سياستها الدولية، وبدأت حالياً خطوة إلى الوراء.. فهل يعي المسلمون ما تمارسه الصين من أعمال في المجالين الداخلي والخارجي.. أم يترك المسلمون لمصيرهم المجهول ضحية المصالح والمنافع الاقتصادية والسياسية.

❁ ❁ ❁

حواشي المبحث السابق:

(١) - Donald, E.MacInnis; Religious Policy and Practice In Communist China: A Documentary History; London: Collier- Macmillan LTD, 1972, P. 9.

(٢) - Ibid. P. 13.

(٣) - Ibid. P. 12.

(٤) - Ibid. P. 17.

(٥) - Ibid. P. 37.

(٦) - The Constitution of the People's Republic of China: Promulgated for Implementation on December 4, 1982, Foreign Languages Press, Beijing, 1983, P. 32.

(٧) Ibid. P. 24.

(٨) Ibid. P. 21.

(٩) لي روى خوه ن.
يكى ۋه زيه ت ئاستدكي ئاز سانليق مللە تله ر خزمتكه.
ۋه ديني خزمة تگه دائرة برنه ججه مه سله توغرسيدا.
بيجن - تبزدسنش ژورنال نوموسي سان 84 بيل 1994 سان 6 به ت 9. باللغة الأويغورية.

(١٠) فرانسواز أوبان.
كيف يعايش الإسلام في الصين؟ في مجلة دراسات شرقية - باريس العدد ١٣ - ١٤ عام ١٤١٤/١٩٩٤ ص ١٥ - ١٦.

(١١) تانغ شَىَ من.
ماركسز منك دين قارشى وه بارتي منك ديني سياسي.
شينجاك ئجتمائى په نله رته تقيقاتي ژورينلي - ئورومجي ١٩٩١ سان ا به ت ٤٠ باللغة الأويغورية.

(١٢) المصدر السابق ص ٥٨.

(١٣) ج ك ب قه شقه رويلايه تلك كومتيتي بر لكسه.پ بولومي قه شقه ز مه موري مه هكمه مله تله ردين ئشلري باشقا رميس.
تشخانس توزذى:
ديننى سوتسيا ليزمغا ماسلاشتوروشقا ئاكتب يته كله يلى.
هه رميلله ت كاديرلرى وه ره هبرلري يولد اشلارنك ئوكنيش وه توشر يق قلشتا بايدلنش ما يتربيالي.
قه شقه ر - أويغور نه شربياتي ١٩٩٤ به ت ١٣٤ باللغة الأويغورية.

(١٤) النسخة الصينية Xinjiang ji bao August 6, 1994.

(١٥) تلفزيون شينجانغ في أورومجي مساء يوم ٢٠/٧/١٩٩٥.

(١٦) China Daily, July 20, 1995.

(١٧) الحكومة تشدد قبضتها على المسلمين لتحجيم العمل الإسلامي. الكويت/ مجلة المجتمع ـ العدد ١٠٩٤ في ١٤/ شوال ١٤١٤ ص ٤٥.

اضرب بقوة
عنوان الحملة الصينية الجديدة
ضد مسلمي تركستان الشرقية

تتميز الحملة الصينية بأنها الأعنف بعد الثورة الثقافية ضد مسلمي تركستان الشرقية، وكانت الحكومة الصينية قد حضَّرت لإنفاذها مناخاً سياسياً:

أولاً: بتحسين صورتها إسلامياً بتوفير أكبر قدر من الحريات الدينية لمسلمي الصين، وتوجيه أكثر الوفود الإسلامية إلى مناطقهم وإرسال مئات من أبنائهم إلى الجامعات والمعاهد في العالم الإسلامي، فهناك مثلاً نحومائتي طالب صيني مقابل عشرة طلاب تركستانيين في المملكة العربية السعودية، وكلهم طبعاً يحملون جوازات سفر صينية، ويعتبرون صينيين، ونادراً ما يقوم الفرد المسلم لمعرفة سبب الفرق بين هذين الرقمين مع أن المسلمين الصينيين عددهم ٨ مليون والتركستانيين عددهم ٩ مليون، وهذه الصورة التي لا يلاحظها أكثر المسلمين تستعملها الحكومة الصينية وسيلة تعتيم على ما تمارسها ضد المسلمين التركستانيين.

ثانياً: قامت الصين الشعبية مؤخراً في شهر إبريل ١٩٩٦ بمعاهدات أمنية مع روسيا وقازاقستان وقرغيزستان وتاجيكستان التي تحد الصين مع تركستان؛ وقد تضمنت هذه المعاهدات اتخاذ تدابير

عسكرية على جانبي الحدود، وإجراء اتصالات عسكرية دورية على أعلى المستويات، وضرورة الإبلاغ بالمناورات التي تجري في المناطق الحدودية، وأعطت المعاهدات أيضاً طابعاً رسمياً لانتشار جنود الروس على حدود جمهوريات آسيا الوسطى الثلاث.

وقد قال الرئيس الروسي بوريس يلتسين في حفل التوقيع: أنا على اقتناع أننا لن نقف عند هذا الحد فنحن نحضر لتحركات جديدة في مجال التعاون العسكري في المناطق الحدودية. وقد وصف وزير الخارجية الصيني هذه الترتيبات بأنها مساهمة كبرى في تمتين الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً: موجة الاتهامات التي أخذت تطلق جزافاً على الهيئات الإسلامية بالإرهاب والعنف، والمسلمين بالأصولية والتطرف، من النفوس الصليبية الحاقدة بهدف توجيه العداء الأوروبي إلى الإسلام بعد انهيار الشيوعية وأنظمتها، وجدتها السلطات الصينية فرصة - وهي شيوعية تكن العداء أصلاً - لكي تصطاد المسلمين التركستانيين في الماء العكر بتهمة التطرف، فقد وصفت جريدة شنجانغ الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٨ المسلمين بالإرهاب وأنهم يستغلون الدين لأغراض سياسية.

في الحقيقة إن السلطات الصينية بالتمييز بين المسلمين الصينيين والمسلمين التركستانيين في حقوق المواطنة والحريات بذرت بذور الخلاف والفتن بينهم، وأصبح المسلمون لا يثقون ببعضهم؛ بل حتى أنهم لا يدخلون مساجد بعضهم، وهي إنما تمارس سياسة فرق تسد باستخدام أسلوب فحواه استعمال جماعة ضد جماعة أخرى لبسط السيطرة الصينية، وهو نفس الأسلوب الذي تزاوله مع الأويغور والقازاق مع أن كلاهما شعب مسلم واحد.

وعلاقات الصين مع ما تدعيه أقليات مسلمة، وعلاقات هذه الأقليات مع بعضها، وما تمارسه الصين من أعمال ضدهم جميعاً

وعلى انفراد، تحتاج إلى دراسة دقيقة لفهم ما يدور بينهم من مشاكل وما يلزمهم من توجيه ونصح للالتزام بواجب الأخوة الإسلامية التي هي فوق كل القوميات والعصبيات.

وحكومة الصين الشعبية التي تمارس ضغوطاً غير عادية ضد المسلمين التركستانيين كانت تحضّر لاتخاذ إجراءات صارمة ضدهم، واتخاذها ذريعة لضربهم وقمع نشاطهم وعملهم.

ومن هذه الممارسات غير العادية ضد المسلمين التركستانيين:

أولاً:

منع جميع الموظفين ليس من أعضاء الحزب الشيوعي فحسب بل كافة العاملين في الأجهزة الحكومية والمتقاعدين منهم أيضاً من ممارسة أي شعيرة دينية، وأولها الصلاة.

ثانياً:

حصر التعليم الإسلامي في المعاهد التي تشرف عليها السلطات الشيوعية وتحديده لمن تجاوز ١٨ عاماً من الذكور، ومنع المرأة بشكل عام والأبناء الذكور ممن يقل أعمارهم عن ١٨ عاماً بصفة خاصة من تلقي التعليم الإسلامي وارتياد المساجد وملازمة العلماء.

ثالثاً:

منع تداول الكتب والمواد الإسلامية، ومصادرة الترجمة الأويغورية لمعاني القرآن الكريم التي طبعت في مجمع الملك فهد في المدينة المنورة وشحنتها رابطة العالم الإسلامي وعددها ثلاثمائة ألف نسخة، ومنع استعمال أشرطة التلاوة في السيارات والاجتماعات الخاصة.

رابعاً:

تسريح آلاف العلماء من وظائفهم في الإمامة والخطابة في

المساجد بدعوى عدم ولائهم لأجهزة الحزب الشيوعي ومعارضتهم سياستها في التعليم وقانون الأحوال المدنية وتحديد النسل، وأخذ تعهدات منهم بعدم تعليم أبناء المسلمين أحكام الدين وتعاليمه وتحفيظ قراءة القرآن الكريم للأبناء.

خامساً:

منع بناء مساجد جديدة في الأحياء السكنية التي نشأت حديثاً أبان العهد الشيوعي، ومنع استعمال مكبرات الصوت في الأذان بدعوى إزعاج الصحة العامة، ومضايقة المسلمين في ترميم وإصلاح مساجدهم القديمة.

وقد أدت هذه الإجراءات الجائرة إلى إثارة سخط المسلمين وغضبهم، وهي أمور كما يتضح لا علاقة لها بالنشاط السياسي، علاوة على أنها ليست موجودة في مناطق إسلامية غير تركستانية في الصين فأدت إلى احتكاكات وصدامات بين المسلمين ورجال السلطة الشيوعية، وزادتها حدة المشاعر القومية لأبناء تركستان الذين يرون أن الحكم الصيني لم يقتنع بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية ضدهم؛ بل أخذ يعمل على تجريدهم من دينهم الحنيف الذي هو أعز ما يملكونه في حياتهم.

وفي الوقت الذي تحاول السلطات الشيوعية اتهامهم بعلاقتهم بالجهاد الأفغاني ودعم المجاهدين الأفغان لهم إلا أن التحريات التي أجرتها الأجهزة الرسمية لمضبوطات الأسلحة لهم كما جاء في كتابها المنشور بعنوان: (ضحايا تهدئة الاضطراب) الذي نشرته دار الشعب باللغة الأويغورية في أورومجي في ١٠/٩/١٩٩٠ هي أسلحة بدائية، ومحلية الصنع، ولا يتجاوز عددها بضعة مسدسات.

والواقع أن أكثر ظواهر الرفض التي يمارسها المسلمون هو الإعراب عن الرفض السلمي بتعليق اللوحات واللافتات وتوزيع المنشورات خاصة بعد أن منعت المسيرات السلمية.

ولكن السلطات الشيوعية التي لا تسمح بأي وسيلة للإعراب عن الحقوق الإنسانية تقوم بحملات تفتيش واسعة، ومحاكمات جائرة لاعتقال الأشخاص الذين يكتبون اللوحات ويوزعون المنشورات، حتى وإن كانوا من الأطفال، وهذا أيضاً مما دفع الناس لاتخاذ السلاح وسيلة للإعراب عن الرفض ما دام الاعتقال موجوداً في كلتا الحالتين.

وكانت الحركة الإسلامية التي اشتد صراعها مع السلطات الشيوعية بعد الاشتباك المسلح بينهما على إثر منعها لبناء مسجد في بارين في ضاحية أقتو في الحادي عشر من رمضان عام ١٤١٠، ومع أن الحكومة الصينية ألقت القبض على أفراد هذه الحركة الإسلامية التي سمت نفسها الحزب الإسلامي الديمقراطي، أو الحزب الإسلامي الإصلاحي الديمقراطي، وأعدمت رؤساءهم حسب الادعاء الصيني، إلا أن الصدامات المسلحة مع جيوب الحزب الإسلامي الإصلاحي استمر بين حين وآخر في مختلف أنحاء تركستان، واضطرت الأجهزة الصينية أن تشير إلى بعضها، حيث أعلنت عن إعدام خمسة من رجال الحزب المذكور في ٣٠ مايو ١٩٩٥، وتوالت الأحداث بعد ذلك في حادثة مسجد بيت الله في مدينة خوتن بتاريخ ١٩٩٥/٧/١، والواضح أن أكثر من ٢٧ حادثة مسلحة وقعت خلال عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

وفي موسم حج عام ١٤١٦ اتخذت السلطات الشيوعية إجراءات خاصة لمنع تزايد سفر التركستانيين إلى الحج، فقد حددت عدد المسموح لهم بالحج بألف ومائتي شخص من تركستان، وأصدرت تعليماتها إلى مراكز الجوازات بمنع سفر أي شخص يحمل تأشيرة دخول إلى الأراضي المقدسة من غير إجازة الجمعية الإسلامية الصينية، ومنعت بهذه الترتيبات أكثر من ألف شخص من السفر من بكين إلى الأراضي المقدسة، بينما وصل جماعة منهم إلى تركيا وقازاقستان وقرغيزستان وحتى ماليزيا وباكستان بذرائع مختلفة على أمل الحصول على تأشيرات الدخول من السفارات السعودية في تلك البلدان، وقد تمكن بعضهم من أداء فريضة الحج وحرم الأكثر منهم.

وقد تسبب ذلك في تزايد سخط المسلمين على السلطات الشيوعية، وحتى على رجالاتها من المسلمين لأن بعض هؤلاء الأعوان من رجال الدين يؤدون الحج أكثر من مرة، وإخوانهم الباقون يحرمون من أدائها حتى لمرة واحدة، ونظراً لأن هذه الأمور من الممارسات الدينية فإن الجمعيات الإسلامية التي هي أجهزة حكومية تصدر الفتاوى وتطبق التعليمات التي تتماشى مع التوجيهات الشيوعية، كما حدث بخصوص فتاوى تحريم تعليم المرأة العلوم الإسلامية ودخولها المساجد وإباحة الإجهاض وغير ذلك.

والسلطات لا تتعامل إلا مع العلماء الذين يسيرون في ركابها، ومنهم الشيخ هارون خان بن هاشم خان داملا من علماء كاشغر تعين رئيساً لجمعية مقاطعة تركستان (شنجانغ) في عام ١٩٩٠، ثم ترفع إلى نائب رئيس المجلس الاستشاري السياسي لمقاطعة تركستان ١٩٩١، وهو عضو في الجمعية الإسلامية الصينية المركزية، كما أنه عضو في مجلس الشعب الصيني المركزي في بكين، فترصد له أحد الشبان المسلمين عند خروجه من منزله وطعنه في ظهره، وفر هارباً في صباح يوم ١٢ مايو ١٩٩٦، ومع أن المذكور لم يمت ولكن إصابته كانت بليغة نقل على أثرها إلى المستشفى لمعالجته.

وكانت الحركة الإسلامية قد نشطت على أثر التدابير التي اتخذت لمنعهم من أداء فريضة الحج أو تجددت كما يتضح من التقارير الرسمية في أواسط شهر أبريل ١٩٩٦، واتخذت منعطفاً جديداً بالهجوم على رجال الدين الذين تستعين بهم السلطات الشيوعية على تنفيذ سياستها المعادية للإسلام وأحكامه، إذ لم يكن هارون خان بن قاسم داملا هو الوحيد بل تعرض بعضهم للاعتداء في مدينة خوتن أيضاً بعد تحريمهم لصلاة المرأة في المسجد، وتعلمها لأحكام دينها، ومنع الأئمة من الدعاء لعامة المسلمين في الخطب والمناسبات في ١٠/٧/١٩٩٥.

وقد تطورت الأحداث إلى اشتباك مسلح، حيث شن المجاهدون المسلمون على قاعدة عسكرية في مدينة كوجار في مساء يوم ٢٥ أبريل ١٩٩٦، وحفزهم نجاحهم وغنيمتهم على أسلحة وذخائر، وتوالى هجومهم على مراكز الشرطة والأمن ومقر الحزب الشيوعي في اليوم التالي، ولكن الجيش الصيني والأمن العام قد أخذ أهبة الاستعداد وسد منافذ الطرقات إلى كاوجار، حتى إذا كان في يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٦ استشهد في المعركة أربعة مجاهدين منهم توختي أخون؛ إذ قام بعملية انتحارية حيث ألقى بنفسه على سيارة جيب عسكرية تنقل القائد العسكري لولاية آقسو الذي كان يدير المعركة ضد المجاهدين المسلمين فقضى عليه وعلى زملائه وفر بقية المجاهدين المسلمين إلى التلال، وقد حاصرت القوات الصينية منطقة كوجار كلها، ومع ذلك هاجم المجاهدون المسلمون قافلة عسكرية كانت في الطريق من أورومجي إلى كوجار بقنابل يدوية أدت إلى نسف عدة عربات تحمل الجنود، واستشهد منهم اثنان، وذلك في مساء يوم ٢٩ أبريل ١٩٩٦.

وقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية من جريدة شنجانغ اليومية الصادرة باللغة الصينية في أورومجي بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٦ بياناً لسكرتير اللجنة القانونية في الحزب الشيوعي لمقاطعة شنجانغ (تركستان) فينغ زي شنغ عن نتائج المعركة المذكورة جاء فيه أن الجيش الصيني ألقى القبض على أكثر من ١٧٠٠ مجاهد بعد أن سقط منهم مائتي شهيد وأنه وجد لديهم ١١٠٠ كيلو غرام من مواد التفجير و ٩٢ بندقية، وأملاك تقدر قيمتها ١,٧٠٠ مليون يوان، وذلك في العمليات التي تمت فيما بين ٢٥ ـ ٣٠ أبريل ١٩٩٦، وكانت الجريدة ذاتها قد نشرت بعددها الصادر بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٦ أن عدد الشهداء في تلك المعارك تسعة.

ومع ذلك فالمقاومة الإسلامية استمرت في نضالها في أماكن مختلفة، حيث قاد عبد الله قاسم الحركة المسلحة في جنوب غرب كوجار وتومور تورسون في منطقة بوكور وشاه نياز في ولاية قمول،

واندلعت الاشتباكات المسلحة في غولجه، وقتل فيها الجنرال وانغ يونغ القائد العسكري لولاية أيلي في شمال تركستان بتاريخ ١١/٥/ ١٩٩٦، وفي بورتالا في ١٣/٥/١٩٩٦، وفي أقسو بتاريخ ١٦/٥/ ١٩٩٦، وفي أرتوش في ٢٢/٥/١٩٩٦.

وفي أورومجي عاصمة تركستان أطلق شابان النار على أربعة جنود في منطقة دونغكورك في ٢/٦/١٩٩٦، كما تجدد إطلاق النار على ثلاثة جنود صينين في منطقة أرده جواز في ٣/٦/١٩٩٦، ثم قام الجيش الصيني بتمشيط المنطقتين، واعتقل أحد الشبان المسلمين واسمه عبد الله بعد أن سقط جريحاً، ثم حدث انفجار في نادي صيني أمام مكتب أر كونغ تومور يول أدى إلى مقتل ١٨ صيني وإصابة ٣٢ آخرين بجروح، وذلك في مساء يوم ٦/٦/١٩٩٦.

وهكذا أدت هذه الهجمات المتكررة للمقاومة الإسلامية إلى نشر الرعب في صفوف الصينيين ورجال الحزب الشيوعي لمقاطعة شنجانغ (تركستان)، فتقدم رئيس الحزب الشيوعي لمقاطعة شنجانغ (تركستان) بطلب إلى البرلمان الصيني المركزي لإصدار قانون يعطي الجيش وميليشيات جيش البناء والإنتاج صلاحيات كاملة لسحق عمليات التمرد، وقمع محاولات الاستقلال الإقليمي، وحظر النشاط الإسلامي في تركستان، وقد صدر ذلك القانون بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٦.

وعلى أثر ذلك أعلنت السلطات الصينية في تركستان عن تنفيذ حملة جديدة شاملة ضد المسلمين لمدة مائة يوم سموها: (اضرب بقوة)، وقد نددت بهذه الحملة الجائرة ضد المسلمين والإنسانية منظمة العفو الدولية التي ذكرت بأن السلطات الصينية أعدمت ألف شخص منذ بدء حملة اضرب بقوة، كما جاء في بيانها الذي أذاعته صوت أمريكا في ٤/٧/١٩٩٦، وفي الأنباء الصحفية التي نشرتها الصحف الإسلامية عن هذه الحملة العنيفة بدون تنديد، فقد نقلت خبر إعدام ٤٣ مسلماً، منهم الشيخ عيسى مولا عوض إمام مسجد بارين وعضو

مجلس الشعب الاستشاري لمقاطعة شنجانغ (تركستان) بتهمة انتمائه لحركة إسلامية تعمل على مقاومة سياسة الحزب الشيوعي تجاه الدين والمسلمين، وذلك في يوم ٢٦ يونيه ١٩٩٦، علماً بأن المذكور كان معتقلاً منذ أحداث مسجد بارين في ١١ رمضان ١٤١٠، كما ذكرت جملة الصحف الإسلامية القيود التي تمارسها السلطات الصينية ضد العمل الإسلامي من بناء مساجد وفتح مدارس.

ولكن جريدة الأخبار الصينية المتحدة الصادرة في أستراليا بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٠ نشرت تقريراً عن الاضطرابات التي وقعت في ولايات تركستان الخمسة عشر وعددها ٤٥ حادثة، وشارك فيها أكثر من ٦٥ ألف شخص في الأحداث التي حصلت فيما بين ١٥ أبريل إلى ٢٠ مايو ١٩٩٦، وأما تقرير حكومة مقاطعة شنجانغ (تركستان) بتاريخ ٢٣/ ١٩٩٦/٥ فقد ذكر بأن قوات الشرطة والجيش قمعت أكثر من ٣٠ حركة إسلامية فيما بين ١٥ أبريل - ٢٠ مايو ١٩٩٦ م.

وفي ١٩٩٦/٦/٢٨ جاء في التقرير السري للجنة العمليات العسكرية لقاعدة شمال غرب الصين ومقرها المركزي في لانجو بمقاطعة كانسو أنه فيما بين ١٥ أبريل إلى ١٥ يونيه ١٩٩٦ حدث في تركستان ما يلي:

١٧ ثورة مسلحة.

٤٨ انفجار في المباني الحكومية والأماكن.

٤٣٠ إصابة لأفراد الجيش والأمن العام والحزب الشيوعي.

٦٨٠ قتيل من المسلمين المجاهدين.

كما ذكر أن القوات الصينية صادرت ٨٠ بندقية، و ٥٠ ألف طلقة، و ٥٠٠ كيلو غرام متفجرات، و ٤ بنادق رشاش في المعركة التي حدثت في غولجه بتاريخ ١٩٩٦/٥/١١.

وأما نتائج الحملة الصينية التي تسمى (اضرب بقوة) بالإضافة إلى

ما ذكر مقدماً فإن التقارير متضاربة، فالمصادر التركستانية تقدر عدد المعتقلين بحوالي ١٨٠٠٠ شخص، والقتلى ألف شخص، والموظفين والرجال الذين تم تسريحهم من أعمالهم بتهمة التدين والشعور الوطني التركستاني نحو خمسة آلاف شخص، وحسب العادة الشيوعية في إخفاء الحقائق وما تفرضها من السرية والتكتم فقد أنكرت الحكومة الصينية هذه الأرقام على لسان سوجيان هوا المتحدث الرسمي باسم مكتب الأمين العام لحكومة مقاطعة شنجانغ (تركستان)، الذي أصدر بياناً في ١٩٩٦/٧/١٦ تضمن نفي مقتل ٤٥٠ جندي صيني، واعتقال ١٨ ألف شخص، وأكد إعدام ٤٣ مسلماً منهم الشيخ عيسى مولا عوض إمام مسجد بارين في ١٩٩٦/٦/٢٦.

ومع أن الأرقام المتفرقة التي ذكرتها التقارير والصحف الرسمية تؤكد على ضخامة الرقم، فعدد المعتقلين في كوجار ١٧٠٠ شخص، والمعتقلين في غولجه ٧٠٠ شخص، ومن أورومجي ٢٧٧٣ شخص، وفي ولاية كاشغر ٣٣٧٣ شخص، كما أعطيت من ولاية خوتن وحدها الأرقام التالية:

٥٨٠ شخصاً من بلدة قراقاش.

٨٢٠ شخصاً من خوتن.

٢٥٠ شخصاً من كريه.

٢٠٠ شخصاً من لوب.

١٨٠ شخصاً من قوما.

١٢٠ شخصاً من جبرا.

٧٠ شخصاً من نيا.

وفي هذه الحملة الوحشية التي شارك توسن جاباو وليوجينغ سونغ وكاى فو نينغ مندوبين من حكومة الصين المركزية شنت الأجهزة الإعلامية حرباً شعواء ضد الإسلام، كما ذكرتها الصحف السعودية نقلاً عن وكالات الأنباء العالمية.

وقد تضمنت الحملة المذكورة فرض مزيد من القيود على الممارسات الدينية وإغلاق المساجد والمدارس الإسلامية ومصادرة الكتب وحتى الدعوة لإقامة سور من الصلب لعزل تركستان عن باكستان وأفغانستان وتاجيكستان وقرغيزستان وقازاقستان.

كما قامت السلطات الشيوعية بهدم منازل المسلمين، حيث هدمت منازل ٤٨ عائلة مسلمة حول مدرسة الشرطة في أورومجي بتاريخ ١٥/ ١٩٩٦/٥، كما قام أفراد الجيش بتفتيش بيوت المسلمين في أورومجي، وألقي القبض على ١٢٠٠ شخص في مدينة أورومجي وذلك في الحملة التي نفذت في فجر يوم ١٩٩٦/٦/٢٠، وأما المعتقلون فكانت أحوالهم بائسة نتيجة الاعتقالات العشوائية وعمليات التعذيب التي عانوها، حيث قتل في سجن مدينة أقسو ٩١ شخصاً من المعتقلين، منهم عبد المجيد وارث وروزي كايت في يوم ١٩٩٦/٦/٢٠.

كما جاء في نشرة الأخبار المسائية بالأويغورية من إذاعة بكين بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٢، وفي سجن قوات الأمن العام في أورومجي قتل بالضرب والتعذيب في ١٩٩٦/٦/١٥ كل من يار محمد وعمره ٢٢ عاماً من بلدة بشكرم، وعبد الستار قاري وعمره ٢٤ عاماً من قرية الأقاغا من بلدة كوجار، وفي نفس اليوم قتل الجنود الصينيون خلال حملتهم في مدينة تاربغتاي تسعة مسلمين منهم ٩ قازاق و ٢ أويغور.

وقد اعترف وزير خارجية الصين جيان جي جن في مؤتمر صحفي له في مدينة ألماتا عاصمة قازاقستان بتاريخ ١٩٩٦/٧/٥ بقوة المقاومة الإسلامية التي تهدف لاستقلال تركستان، وقال: نعم هناك منظمة تدعى تركستان الشرقية أو أويغورستان، وحكومتنا تعارض النشاط الانفصالي مهما كان.

بيد أن وانغ لو جيوان سكرتير الحزب الشيوعي لمقاطعة شنجانغ (تركستان) كتب في كلمته التي نشرها في جريدة شنجانغ الرسمية اليومية ١٩٩٦/٥/١٢ يقول: هناك أكثر من ٢٧ جمعية وحركة إسلامية

تركستانية تعمل لاستقلال تركستان عن الصين، ويدعمها المهاجرون التركستانيون في قازاقستان وغيرها، ولكنه أردف قائلاً: سنقضي عليهم ولن يتحقق فصل تركستان عن الصين واستقلالها.. ثم أنهى كلمته بتشديد الضربة على كل من ينزع إلى روح الإسلام تاركاً مبادىء الحزب الشيوعي الماركسي، أو يمتلىء قلبه بالنزعة القومية التركستانية ويعارض سياسة حكومة الصين في إجراءاتها في تركستان.

ومع كل هذه الإجراءات التعسفية التي صاحبت حملة: (اضرب بقوة) التي لا تزال مستمرة مع أنها حددت بمائة يوم فالمقاومة الإسلامية لا تزال ناشطة في أماكن متفرقة في تركستان، حيث شن المجاهدون المسلمون هجوماً على القوات الصينية المرابطة على الحدود الباكستانية الصينية عند ممر خوانجراب أدى إلى قتل عشرين صينياً في يوم ٤ يوليه ١٩٩٦، وقد أذاع التلفزيون التركي بتاريخ ١٠/ ١٩٩٦/٧ عن معارك مسلحة بين الطرفين في شمال تكلا مكان، وأما المصادر الإسلامية المحلية فتؤكد استمرار المعارك في مناطق كوجار وشهيار وخوتن وأقسو وأيلي.

❁ ❁ ❁

مسجد بارين
والحركة الإسلامية في تركستان الشرقية

نشرت جريدة شينجانغ الرسمية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٥ أن الجيش الشعبي للإنتاج قد أنهى أكثر من عشر حركات وطنية ودينية في تركستان الشرقية في عام ١٩٩٤، وهذه الحركات الوطنية التي تعترف السلطات الصينية بأنها حركات تحررية، تهدف إلى فصل تركستان الشرقية عن الصين، وهي مع كثرتها وانتشارها وتعدد أماكنها يصعب تسجيلها وشرح تفاصيل أحداثها.

علاوة على أن الأجهزة الصينية حريصة على التكتم وفرض السرية على أخبارها، ومنع تسربها إلى الخارج، بل منع انتشار أنبائها في الداخل، حتى تضع ما تريد تقديمه وتوضيحه إلى الناس، ولكن المسلمين مع سياسة التزوير والتزييف التي يعيشونها يسجلون الحقائق من قراءة التصريحات الرسمية ومحاضر الاجتماعات الحزبية، وهي في الواقع لا تعالج إلاّ ما تسرب من خبرها وأخفق كتمها، ومن ذلك أحداث مسجد بارين التي بدأت في الرابع من إبريل ١٩٩٠ وتناقلتها مختلف وكالات الأنباء العالمية في حينها.

مع أوائل عام ١٩٩٠ بدأ المراسلون يشيرون إلى أن الصين أخذت تعلن عن إجراءات صارمة وقاسية ضد تزايد النشاط الديني والحركات الانفصالية التي أخذت تتفاقم بسبب التغيرات الدولية في

الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، ومن ذلك ما ذكره مراسل رويتر عن تصريح لإسماعيل أحمد وزير شؤون القوميات من احتمال اندلاع مشاكل عرقية في الصين، في ١٤/ ٢/ ١٩٩٠[١].

كما نقل مراسل أسيوشيتيدبرس عن دعوة زعماء الصين إلى وحدة القوميات، في ١٦/ ٢/ ١٩٩٠[٢].

ثم كتب نيكولاس كريستوفNICHOLAS KRISTOF في نيويورك تايمز مقالاً بعنوان: (رئيس وزراء الصين يدعو إلى الاحتراز من حركات الانفصال العرقية)، في ٢٠ فبراير ١٩٩٠[٣].

ثم ظهر في جريدة الفارس والخيال KNIGTIT RIDDER مقالاً: الصين تواجه اضطراباً في التبت وشينجانغ، في ١٠ مارس ١٩٩٠[٤].

ثم نقل مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في ١٤ مارس ١٩٩٠ خبراً عن إجراء صارم ضد الأصوليين المسلمين، جاء فيه نقلاً عن صحيفة شينجانغ الرسمية الصادرة في أورومجي بتاريخ ٨ مارس ١٩٩٠: أن رئيس حكومة مقاطعة شينجانغ تيمور دوامت شن هجوماً على القوى الأجنبية التي تعمل على فصل تركستان الشرقية من الصين، ودعى إلى اتخاذ تدابير شديدة، وتشكيل لجنة عليا تعمل على منع تدخل القوى الدينية المعادية من الخارج، ونشرت الصحيفة المذكورة تقريراً لحكومة تيمور دوامت عما أسمته إيقاف جميع النشاطات الدينية غير القانونية، وتشديد سيطرة السلطات الشيوعية على الدين، ومنع تدخله في الإدارة والقضاء والتعليم والثقافة والصحة والأحوال الشخصية[٥].

وهذه الأنباء كانت تؤكد أن حكومة الصين تحضّر الرأي العام المحلي لإيجاد زوبعة لإجراء صارم ضد حركة النشاط الإسلامي التي فشلت المضايقات والضغوط المعنوية لإيقافها في تركستان الشرقية، فالتركستانيون لا يعتبرون الإسلام ديناً فحسب؛ بل هو هويتهم الذاتية وكيانهم الوطني الذي يحميهم من الذوبان في سياسة التصيين العرقي والثقافي.

وزعيم الحزب الشيوعي الصيني في مقاطعة شينجانغ سونغ خان

ليانغ قال في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الدوري الثالث عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في أورومجي في ٢٧ مارس ١٩٩٠ هدد باستعمال القوة لوقف جميع النشاطات الدينية التي اعتبرها غير قانونية، وكذلك الحركات الوطنية التي أخذ التركستانيون يعيدون تنظيمها في ظل المتغيرات الدولية[٦].

ولم ينقض أسبوع واحد على التهديد الذي طالب بالضرب بيد من حديد على المسلمين، الذي صادف يومهم الأول في شهر الصوم المبارك وهو شهر معروف بمزيد من الطاعة والعبادة، حتى بدأ الأسبوع الثاني بتحرش شيوعي ضد المسلمين، إذ منعت السلطات الشيوعية بناء مسجد قرية جيكي في بلدة بارين التابعة لمحافظة أقتوفي كاشغر، وعندما رفض المسلمون طلبها انتهز كل من مساعد رئيس اللجنة الشيوعية ومساعد مدير شرطة محافظة أقتو اجتماع المسلمين وعددهم حوالي ٢٠٠ شخص لصلاة العشاء والتراويح في أرض المسجد المذكور، وطلبا إليهم إيقاف بناء المسجد وعدم التجمع لأداء الصلاة في المكان، وذلك في مساء يوم الأربعاء التاسع من شهر رمضان المبارك عام ١٤١٠ الموافق الرابع من إبريل عام ١٩٩٠، وأخذا معهما بالقوة الإمام عيسى مولا.

وهذا التصرف الشيوعي الحاقد أثار غيرة المسلمين، فذهب جماعة منهم إلى مقر محافظة بلدة أقتو، مطالبين إطلاق سراح إمامهم، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الدينية، وأدت الجماعة أمام مقر محافظة أقتو صلاة الفجر جماعة في صباح يوم الخميس العاشر من رمضان المبارك لعام ١٤١٠هـ، فما كان من مساعد رئيس اللجنة الشيوعية لمحافظة بلدة أقتو إلا أن طلب من رئيس لجنة الحزب الشيوعي في حكومة قنريل سواوبلا ست نيو بينغ شنغ NIO PING-SHENG - إرسال قوة عسكرية لفض الجماعة الإسلامية، التي تصر على إطلاق سراح الإمام عيسى مولا وعدم تعرض السلطات الشيوعية لبناء مسجدهم وصلاتهم.

وتواصلت الإمدادت العسكرية من مختلف قطاعات الجيش والشرطة ومليشيات جيش الإنتاج، وحاصرت هذه القوات الشيوعية المسلمين العزل، وقبضت على جمال محمد و ١٩ آخرين من وجهائهم.

عندئذ ثار واشتبك المسلمون معها، وتمكن بعضهم من أسر بعض رجال الأمن، واغتنام أسلحتهم، كما اعترض جماعة من المسلمين طريق قواد فرقة سلاح الحدود في محافظة أقتو، وهم معاون قائد الفرقة شيوشين جيه ن SHU SHIN JIAN وانغ جينغWANG CHING PING كوشووين GU SHU WEN لوجيه ن LU JI - YAN المتجهين بسيارة جيب رقم ٢١٢ إلى قرية بارين فأنزلوهم من السيارة وقتلوهم بالفأس والسكين وصارت أسلحتهم والسيارة غنيمة لهم.

كما اعترض المسلمون الذين اشتد غضبهم لمحاصرة القوات الشيوعية لإخوتهم المتظاهرين واعتقال عدد منهم طريق مساعد رئيس الفرقة السادسة لشرطة كاشغر المسلحة علي ياسين والعريف وويونغ WU YUNG ومساعد عريف تيه ن سونغ فين TIEN SUNG FING ومساعد محافظ قيزيل سواوبلاست سعيد توختي المستقلين لسيارة بيك آب، وبعد تفجير السيارة التي يستقلونها وأسر المذكورين، اغتنم المسلمون أسلحتهم.

وأدت هذه الأحداث إلى سقوط عدد كبير من المسلمين العزل قتلى وتزايد عدد المصابين، ورغب المسلمون في معالجة الوضع وحقن الدماء، فطلب متحدثهم زين الدين يوسف إطلاق سراح المعتقلين من الطرفين، وتهدئة الأمور.

ولما رفض المسؤولون إطلاق سراح الذين احتجزوهم، عندئذ طلب المسلمون المتظاهرون مقابلة المسؤولين المدنيين من رجال الحكومة والحزب الشيوعي الصيني لبحث المشكلة معهم.

ولكن هذا الطلب رفض أيضاً واستمرت المناوشات بين الطرفين،

وقتل زين الدين يوسف من جماعة المسلمين في فجر يوم الجمعة ٦ أبريل ١٩٩٠ الموافق ١١ رمضان ١٤١٠.

وكان هدف المسؤولين الشيوعيين هو إشغال المسلمين بحركات جانبية لإزهاق المسلمين، واعتقال أكبر عدد ممن يتمسكون بالإسلام، ويعترضون لأحكام النظام الشيوعي، وخاصة أن منع النشاط الديني بدأ مع شهر رمضان المبارك الذي يعتبر من شهور العبادة والطاعة عند المسلمين، فهم يريدون حرية العبادة في شهر الصوم.

ولكن الحزب الشيوعي الصيني، الذي يهدف إلى ضرب النشاط الإسلامي بصفة شاملة، تمكن من نقل قوات عسكرية من قاعدة لانجو الحربية، بقيادة لي شوه ن خوا LI SHU WIEN HUO والجنرال دونغ جين لين DONG JEN LIN نائب قائد القاعدة الحربية.

كما وصل إليها من بكين قائد الجناح العسكري في الحزب الشيوعي الصيني المركزي الجنرال وانغ وين لي WANG WEN LI، ورئيس الإدارة الأولى في وزارة الأمن والمباحث العامة سونغ جي ولSONG JL-UL وقدرت القوات المنقولة أكثر من عشرين ألف فرد، منها فرقة طيران حربية، نقلت خصيصاً من لانجو القاعدة الحربية لمنطقة شمال غرب الصين.

وهذه القوات الحربية التي يكفي عددها وتسليحها لغزو عسكري وإشعال حروب ضاربة مع جيش يماثله، وليس مع مسلمين لا يحملون سوى السكاكين والفؤوس والعصي، وسكان منطقة لا يتجاوز عددها عن ١٩,٦٩٥ نسمة، حسب إحصائياتهم الرسمية(٧).

قامت بهجوم كاسح على قرية بارين وبلدة أقتو وما جاورها، في صباح يوم الجمعة ٦ إبريل ١٩٩٠، وقامت بتفتيش المنطقة كلها من بيت إلى بيت، واعتقلت ٦٤٩٠ شخص من أهالي محافظة بلدة أقتو، وبدأ سلاح الجو الصيني يتعقب المسلمين الهاربين من مكان إلى مكان، وأعلنت حالة الطوارىء في جنوب تركستان الشرقية كلها

لاعتقال كل شاب يشتبه تمسكه بالإسلام.

ولا شك أن هذه الإجراءات العسكرية بثت الرعب والخوف بين المسلمين، وخاصة بين طلاب العلم الشرعي، الذين يدرسون في المساجد، فهرب بعضهم إلى القرى والجبال، وحاول بعضهم أن يلتجىء إلى أفغانستان وباكستان.

وألقت القوات الصينية القبض على أكثر من ألفي شاب في كاشغر وينكي حصار وقارغليق وخوتن وكوجار وأقسو بتهمة العمل الإسلامي، والانتماء إلى الحزب الإسلامي الديمقراطي في تركستان الشرقية.

ثم أعلنت السلطات الشيوعية عن نتائج حملتها العسكرية، حيث ذكرت عن وقوع ٢٣ قتيلاً منهم ٨ من الجنود و ١٥ شخصاً من المسلمين و ٦٦ جريحاً من الطرفين[٨]، وتفيد أقوال المواطنين أن القتلى من الأهالي هو الأقل ٦٠ قتيلاً[٩]، وأما الجرحى والمصابين منهم فلا حصر لهم.

ونشرت الحكومة الصينية تخليداً لموتاهم كتاباً باسم «الأبطال ضحايا تهدئة الاضطراب» سردت ترجمة حياة الأشخاص الثمانية من منسوبي رجال الشرطة والأمن والجيش الصيني، وأما شهداء الغدر الشيوعي من أبناء المسلمين المجاهدين الذين اشترى الله عز وجل أموالهم وأنفسهم بأن لهم الجنة، فقد كتب عنهم محمد أمين حضرت اللاجىء التركستاني في تركيا، مقاله المنشور في جريدة زمان التركية بعددها الصادر في ٦ إبريل ١٩٩٣[١٠].

الحزب الإسلامي الديمقراطي لتركستان الشرقية:

لقد أدرك المسلمون حقيقة الممارسات التي تطبقها السلطات الشيوعية ضدهم، والتي أشار إلى بعضها سونغ خان ليانغ، رئيس الحزب الشيوعي الصيني في تركستان الشرقية نفسه، من طغيان الإلحاد الماركسي على المسلمين بالضغوط المعنوية والمادية، وسياسة تحديد

النسل التي أدت إلى إجهاض ٢٥٠ أم لجنينها بالقوة في قرية بارين وحدها والتهجير الصيني المكثف إلى بلادهم[١١]، وما صاحب ذلك من حرمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية في بلادهم التي منيت بالاحتلال الصيني.

هذه الممارسات الجائرة دفعت المسلمين إلى التفكير في مقاومتها، وإنقاذ أرواحهم وبلادهم من الاستبداد الصيني، وكان الحافز إلى تأسيس حزب سياسي يعبر عن آلامهم وآمالهم وطموحاتهم، حيث تكوّن الحزب الإسلامي الديمقراطي لتركستان الشرقية، عقب حركة الشباب الإسلامي التي تفجرت في أورومجي في ١٩ مايو ١٩٨٩، ولا يعرف حتى الآن حسب اعتراف الأجهزة الصينية زعماء هذين الحزبين الرئيسين، ولا عن نشاطه وحركاته[١٢]، ولكنها ألقت القبض على عدد من أعضائه والعاملين في فروعه، ومن ذلك فرعه في بلدة أقتو، وترأس تأسيسه الشهيد جمال محمد، وكان تكوينه الإداري كالآتي:

الشهيد زين الدين يوسف ـ رئيس الحزب الإسلامي الديمقراطي.

عبد الغني تورسون ـ نائب الرئيس.

الشهيد جمال محمد ـ الأمين العام.

عبد الأحد تلوالدي ـ مسؤول العلاقات العامة.

تورغون ساقي ـ مساعد مسؤول العلاقات العامة.

أبو القاسم إبراهيم ـ مسؤول التنظيم.

إسحاق عاشور ـ مسؤول المالية.

رحمة الله جان أحمد ـ مسؤول التموين.

عبد الله تردي ـ مسؤول عن علاقات الأعضاء.

محمد ترسون ـ منسق علاقات الأفراد.

وقد بلغ عدد أعضاء هذا الفرع ٨٠ شخصاً، وكما أفادت

السلطات الصينية[١٣]، التزم هؤلاء الأعضاء - وهم عموماً من خريجي أئمة المساجد - بالإخلاص لدينهم والدعوة إليه ومقاومة النظام الإلحادي الذي يفرضه الشيوعيون عليهم، في التعليم والأحوال الشخصية لإخراج المسلمين عن دينهم.

كما التزم العضو بدفع مبلغ مائة يوان، وبلغ مقدار ما جمعه الحزب الإسلامي الديمقراطي من رسوم وتبرعات مبلغ ١٣ ألف يوان بما يعادل ألف وخمسمائة دولار أمريكي، حسبما ذكره التحقيق الحكومي[١٤].

وعمل أعضاء هذا الحزب الإسلامي الديمقراطي للدعوة إلى اتباع تعاليم الدين الحنيف بالحسنى، وكان مسجد قرية تور مركز أعمالهم، خاصة بعد أن تم تركيب مكبر الصوت في مئذنته، وهم يطالبون المسلمين بالصوم وإغلاق المطاعم واحترام مشاعر الصائمين.

وتدعي السلطات الشيوعية بأن ما أسمتهم أعضاء الحزب الإسلامي الديمقراطي كان يخططون عسكرياً لإقامة حكم إسلامي في منطقة أقتو في شمال غرب تركستان الشرقية، وكانت لهم تدريبات عسكرية ودعوات إلى الجهاد، ولكن ما صادرتها من الشباب الإسلامي من الأسلحة لا يتجاوز ما أخذوه من الجنود الذين حاصروهم وهي: ١١ مسدساً، وستة بنادق، وثلاثة قنابل يدوية، وثلاثون طلقة رصاص، وبعض المتفجرات، وسكاكين، وكل ما جمعوه من المال هو ثلاثة عشر ألف يوان بما يعادل ١٥٠٠ دولار، كما أن حركاتهم التي أثبتها التحقيق الرسمي من مطالبتهم المسؤولين بتهدئة الأمور وإطلاق سراح المعتقلين واتصال كل من الشهيدين جمال الدين محمد[١٥] وزين الدين يوسف[١٦] بالمسؤولين لحل الأزمة مع أنهما يعرفان ما قد يتعرضان إليه من الخطر لا يعكس أبداً أن هذه الفتية المؤمنة أرادت إشعال ثورة مسلحة.

ولكن السلطات الشيوعية اتخذت رفض المسلمين لمنع بناء مسجد ذريعة للإيقاع برجال الدعوة الإسلامية، وكذلك أعضاء هذا

الحزب الإسلامي الديمقراطي؛ لأنها لا تجيز أي عمل سياسي خارج مبادىء ونظام الحزب الشيوعي الصيني، كما أنها تمنع أي نشاط سياسي أو ديني أو اجتماعي أو ثقافي لمسلمي تركستان الشرقية.

ومع أن هذه الانتفاضة الإسلامية الوطنية بقدراتها المحدودة جداً التي أثبتها الصينيون أنفسهم لم يتعد نشاطها قرية نائية، في أقصى شمال غرب تركستان الشرقية، إلا أن وحشية القوات الشيوعية في قمعها وانتقامها من أهالي محافظة أقتو الفلاحين الضعفاء المسالمين بالعنف والجبروت، حتى بلغ عدد المعتقلين ٦٤٩٠ نسمة[١٧]، نسبة تزيد عن ٣٠٪ من جملة سكان محافظة أقتو، البالغ عددهم ١٩,٦٩٥ نسمة، أثار سخط المسلمين في كاشغر وخوتن وكوجاز وأقسو وأيلي، وحتى في أورومجي، حيث تظاهر جماعات منهم في ١٧ رمضان ١٤١٠ الموافق ١٣ أبريل ١٩٩٠، وعلى ذلك طالت الأحكام العرفية جميع علماء المسلمين وطلابهم، واستمرت الاعتقالات العشوائية، وأغلقت المساجد والمدارس الإسلامية، ثم أعلنت الأرقام المزورة عن عدد القتلى: ٢٣ قتيلاً، و ٦٠ جريحاً من الطرفين، والمعتقلين من الأهالي أكثر من ٢٠٠٠ شخصاً.

وقد أثارت هذه الحركة الإسلامية مع صغر حجمها ومحدوديتها، مخاوف الصينيين كثيراً، مع أنهم هم الذين أثاروها باستفزازاتهم لمشاعر المسلمين، كما أكدها الأجانب المتواجدون حينذاك في أورومجي عاصمة تركستان الشرقية، ورأى المسؤولون أنها ثورة إسلامية شاملة، اتحدت فيها قوى داخلية وخارجية لإثارتها.

واتهم مسؤولو حكومة شينجانغ المحلية جمعيات المهاجرين التركستانيين في تركيا، وكذلك رابطة العالم الإسلامي، والمهاجرين التركستانيين في المملكة العربية السعودية بتحريكها[١٨].

بينما توهّم المسؤولون في حكومة الصين الشعبية المركزية أن تكون لها علاقات بالمجاهدين في أفغانستان وتاجيكستان، فاصطحب

لي بينغ LI PENG رئيس الوزراء الصيني تيمور دوامت رئيس حكومة شينجانغ الذاتية في رحلته إلى روسيا فيما بين ٢٣ ـ ٢٦ إبريل ١٩٩٠، وذلك لبحث الموضوع مع المسؤولين الروس[١٩].

وقال وانغ اينماو المستشار الأول في حكومة شينجانغ الذاتية ورئيس الحزب الشيوعي الصيني السابق فيها في الاجتماع العام لأعضاء الحزب الشيوعي الصيني لمقاطعة تركستان الشرقية في ٢١ أبريل ١٩٩٠: (إن الحزب الإسلامي لتركستان الشرقية كان تنظيماً متكاملاً، يهدف إلى تنشيط الدعوة الإسلامية، وإلغاء الحكم الشيوعي الصيني، وإنشاء جمهورية تركستان الشرقية، وهو تنظيم ذو امتداد تاريخي وشعبي، يوحد نشاط المطالبين بالانفصال عن الصين داخلياً وخارجياً، ولا بد أن لا نستخف به، ومثل هذه الحركات كانت ولا تزال موجودة، ولا يعني قمع ثورة بارين أن السلام والأمان استتب في تركستان الشرقية، بل يجب أن ندرك أن مثل هذا سيقع في كل مكان وزمان، ولا بد من أخذ الحذر والاستعداد لقمع مثل هذه الثورات في المستقبل، وخاصة أن القوى الأجنبية تخطط على تغيير الصين بطريق السلم، وتركستان الشرقية هي أحد أهم النقاط في تنفيذ هذه السياسة)[٢٠].

كما تحدث في الاجتماع المذكور سونغ خان ليانغ رئيس الحزب الشيوعي لمقاطعة شينجانغ الذاتية، عن مجريات الأحداث التي مرت في قرية بارين التابعة لمحافظة أقتو فيما بين ٤ ـ ١٠ أبريل ١٩٩٠، وأشار إلى ما كان يسعى إليه الحزب الإسلامي من إلغاء النظام الشيوعي والحكم الصيني، وإنشاء جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية.

واعترف سونغ خان ليانغ: (بأن حركة تحرير تركستان الشرقية لم تتوقف عن نشاطها أبداً منذ القدم، وأن التغييرات السياسية الي حدثت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية مؤخراً، أدت إلى ثورة بارين،

وكشفت عن خفايا الحركات الانفصالية التي تتواجد في أماكن أخرى متشابهة).

ومع أن أساس مضامين هذه الحركات الانفصالية هو تحقيق الحرية الوطنية والدينية في تركستان الشرقية، فما يزال المسؤولون الصينيون يحاولون إنكار ذلك، والادعاء بأنها حركات سياسية مجردة، أو هي كما يقول سونغ خان ليانغ: (صراع طبقي حاد، وإن كان ظاهر هذه الحركات قضايا وطنية ودينية، فالواقع أنها حركات انفصالية استغل أصحابها الدين لاستغلال وخداع الناس، والحقيقة لم نستطع أن نتحكم على النشاط الديني في السنوات الأخيرة. وتزايد النشاط الديني بدرجة أنه تدخل في قضايا النكاح، والأحكام العدلية، وتعليم الأطفال، ومعارضة قوانين النظام الشيوعي).

ثم دعا كبير الحزب الشيوعي لمقاطعة شينجانغ إلى اتخاذ تدابير صارمة، وتكثيف التعليم الشيوعي، وتحقيق العمل بتعليمات الحزب الشيوعي الصيني، في بث الأفكار المادية والماركسية والمادية، وتطبيقها ومقاومة كل نشاط ديني، لا يلتزم بسياسة لجان الحزب الشيوعي الصيني في الأرياف والقرى والمدن[٢١].

قرارات وأحكام سلطات الحكم الشيوعي الصيني:

سبق الحديث أن السلطات الصينية كانت تحضر الرأي العام لإجراءات صارمة ضد ما وصفته بالنشاط الإسلامي المتنامي، والحركات الانفصالية، ومع أنها تعرف أن الغضب الشعبي هو نتيجة ممارساتها الجائرة، إلا أنها تريد أن يقبلها الشعب ويتخلى عن حقوقه بالقوة، وهذا ما كان.

فمثلاً تنقل المهجرين الصينيين البوذيين بالآلاف إلى مناطق المسلمين ومنازلهم وأعمالهم، وتسرح المسلمين من أعمالهم، وتأخذ

أملاكهم ومنازلهم، وتعطى إلى المهجرين البوذيين، وتنتشر البطالة والأمية والفقر والمرض بين المسلمين، ثم يطلب من المسلمين قبول ذلك، تحت شعار وحدة القوميات واتفاقها، التي لا تعني سوى: أعطِ عملك ومنزلك إلى المهجر الصيني، وتجوع وَتُشرَّد، كي يموت المسلمون، وتبقى الأرض بدون أهلها، إذ أن الغاية هي أن تكون تركستان الشرقية إيالة صينية خالية من سكانها المسلمين.

وهذه الشعارات البراقة التي تطالب المسلمين بالتنازل عن كل شيء، هي التي تنتشر في كل شارع وسوق «ميلله تله رئتتباقي»، واعتراض المسلمين على هذا التنازل يعتبر خيانة عظمى، يعاقب عليها، وأما الغاصبون فالحقوق التي اغتصبوها يحميها القانون. ومثالاً على ذلك فالمسلمون هم أهل تركستان الشرقية لهم مساجدهم وجوامعهم منذ أكثر من ألف عام، وهم عادة يرفعون في المآذن الأذان وخطب الجمعة والعيدين.

ولكن بعد أن استوطن المهجرون البوذيون الدخلاء منازلهم، مُنع المسلمون من استخدام مكبرات الصوت لرفع الأذان؛ لأن عليهم وحدهم احترام مشاعر الغاصبين، وإصرار المسلمين على الدعوة إلى الصلاة وتجمعهم لأدائها يعد إضراراً لانسجام القوميات، وحركة انفصالية تدعمها قوى أجنبية.. لأن الحكم الصيني يفترض أن يكون المسلمون بدون مشاعر وأحاسيس، حتى كتب محرر نشرة «المسلمون السوفييت» يقول: (فقد أرغم التركستانيون على قبول أحد الخيارين.. الانقراض القومي عن طريق الاندماج التدريجي مع الأغلبية، أو الدخول في صراع مباشر مميت للدفاع عن هويتهم القومية، ويبدو أن الحياة تحت التهديد الدائم بضياع الهوية جعل شعورهم القومي يقوى أكثر فأكثر، فقد حلف التركستانيون الأيمان للدفاع عن هويتهم الوطنية والثقافية إلى أن يهلك آخر واحد منهم، كما أنهم عازمون على التخلص من حكم السلطات الصينية الظالمة)[٢٢].

على أي حال اتخذت السلطات الشيوعية الصينية أحداث مسجد بارين ذريعة لاتخاذ إجراءات شديدة ضد المسلمين، فقد أفادت جريدة شينجانغ الرسمية الصادرة في يومي ٢١ ـ ٢٢ يولية ١٩٩٠: أن اجتماع لجنة الحزب الشيوعي الصيني لمقاطعة تركستان الشرقية دعا إلى تشديد القيود على النشاطات الدينية، وتكثيف التعليم الإلحادي، ومعاقبة كل من يفتح مدرسة إسلامية خاصة، وأكد على عدم ممارسة أعضاء الحزب الشيوعي لأي نشاط ديني أو الاعتقاد في الدين[٢٣].

ونقلت وكالة أنباء رويتر عن مراسلها في بكين في الأول من أغسطس ١٩٩٠ عن جياوشي GIAO SHI المسؤول الحزبي الأول عن الأمن في المكتب السياسي للجنة الحزب الشيوعي الصيني، الذي قام بزيارة تفتيشية إلى تركستان الشرقية في شهر يوليه ١٩٩٠ قوله: (بأن العمل الديني سيكون طبقاً لسياسة الحزب الشيوعي الرئيسية وضمن حدود الدستور)[٢٤].

وكان تيمور دوامت رئيس حكومة مقاطعة شينجانغ في اجتماع حزبي عقد في ١٧ يونيه ١٩٩٠، قد أمر بوقف جميع النشاطات الدينية غير المصرَّحة، وعدم تدخل رجال الدين في السلطة والتعليم والثقافة والصحة والأحوال الشخصية من الأنكحة والطلاق والميراث، وعدم إجازة بناء مسجد جديد أو فتح مدرسة خاصة[٢٥].

وفي ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ صدرت الأوامر إلى رجال الدين بدعم زعامة الحزب الشيوعي الصيني، وفرض عليهم استخراج بطاقة عمل من الجهات الحكومية الرسمية، وتجديدها سنوياً، وفق التقارير السرية، وأخذ تعهدات منهم بعدم تدريس الدين أو توزيع المواد الدينية في غير الأماكن التي تسجل رسمياً[٢٦].

وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٩١ أفاد مراسل وكالة الأنباء الفرنسية بتسريح ٢٥ ألف إمام من عملهم؛ لأن السلطات الشيوعية الصينية اعتبرتهم غير صادقين في ولائهم لها[٢٧].

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠ ذكرت جريدة شينجانغ الرسمية: أن الحكومة الإقليمية لمقاطعة تركستان الشرقية أمرت بوقف بناء ١٥٣ مسجداً وإغلاق ٥٠ مسجداً[٢٨]، كما أكد مراسل وكالة أنباء رويتر REUTER في بكين في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ ذلك، وأشار إلى إغلاق خمسين مركزاً دينياً ولكن لم يحدد[٢٩].

وفي ١٥ مايو ١٩٩٠ اعتقل الإمام عبيد الله البالغ من العمر ٧٠ عاماً بتهمة فتح مدرسة إسلامية في بلدة شهيار، وحكم عليه بالسجن لمدة سبعة أعوام، ولا يزال في السجن، وأما في بلدة توقسو فقد حكم على الشيخ ياسين أشباز بتهمة بناء مسجد في أوائل يونية ١٩٩٠[٣٠].

وأما الأحكام التي أعلنتها السلطات الصينية ضد الذين اعتبرتهم متهمين بالأحداث التي وقعت في بارين، واعتبرتهم زعماء الثورة الإسلامية والرجعيين، وصرحت بأسمائهم دون غيرهم الذين قضت عليهم سراً، وهم أضعاف العدد المصرح بهم رسمياً وهو ١٨٢ شخصاً، فقد صدرت بعد محاكمة صورية لخمسين منهم في بلدة أرتوش عاصمة قيزيلسو قرغيز أوبلاست في أوائل شهر مارس ١٩٩٢، وحكمت على ١٧ منهم بالإعدام والباقين بالسجن لفترات تتراوح من عشرين إلى ثلاثة أعوام.

وقد تعذر معرفة أسمائهم وشخصياتهم كلهم، ولكن أمكن معرفة عدد منهم، وهم كالآتي[٣١]:

١ ـ إسحاق قاري باي خان المولود عام ١٩٧٠ من مؤسسي الحزب الإسلامي ـ استشهد.

٢ ـ روزي جمعه المولود عام ١٩٦٤ ـ معتقل.

٣ ـ حسين قربان ـ معتقل.

٤ ـ عبد الحميد قاري المولود عام ١٩٧٢ من حفظة كتاب الله عز وجل ـ استشهد.

٥ ـ إبراهيم أحمد المولود عام ١٩٦٤ من مؤسسي الحزب الإسلامي ـ محكوم بالسجن المؤبد.

٦ ـ جمال محمد المولود عام ١٩٦٠ ـ معتقل في ١٤ أبريل ١٩٩٠، ومحكوم بالسجن المؤبد، وله ثلاث بنات.

٧ ـ بو لبارس توختي المولود في عام ١٩٦٤ ـ استشهد.

٨ ـ أبو بكر تورغون المولود عام ١٩٧٠ ـ استشهد.

٩ ـ عبد الغني ترسون المولود عام ١٩٦٨ ـ استشهد.

١٠ ـ محمد ياسين ـ استشهد في المعركة في ٥ أبريل ١٩٩٠.

١١ ـ عبد الرحيم تردى المولود عام ١٩٦٠ ـ معتقل.

١٢ ـ سليمان عيسى ـ حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاماً ـ معتقل في سجن شيخو.

١٣ ـ محمد روزي المولود ١٩٦٤ حكم عليه بالسجن لمدة ١٤ عاماً ـ وموجود في سجن شيخو.

١٤ ـ قربان جمعة المولود ١٩٧٤ ـ حكم عليه بالسجن لمدة ١٦ عاماً وهو في سجن شيخو.

١٥ ـ توختي إسلام المولود عام ١٩٧٢ من حفظة كتاب الله عز وجل ـ حكم عليه بالسجن ١٩ عاماً ـ وموجود في سجن شيخو.

١٦ ـ ترغون عبد الكريم المولود عام ١٩٦٤ من قرية قوغان في كاشغر، وله ثلاثة أطفال ـ وحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاماً، وهو في سجن شيخو.

١٧ ـ محمد أمين عمر المولود عام ١٩٦٠ ـ حكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام، وله ثلاثة أبناء.

١٨ ـ برهان محمد ـ معتقل في سجن شيخو.

١٩ ـ عبد الرحمن جان أحمد ـ حكم عليه بالسجن لمدة ستة عشر عاماً، وموجود في سجن شيخو.

٢٠ ـ زين الدين يوسف المولود عام ١٩٦٤ ـ استشهد في المعركة في ٥ أبريل ١٩٩٠.

٢١ ـ عبد الأحد تيلوا لدى المولود عام ١٩٦٠ من قرية ساي باغ في كاشغر ـ معتقل في سجن شهيار.

٢٢ ـ روزي هاشم المولود عام ١٩٧٠ من قرية جاي ما بين أقتو وبارين ـ معتقل في سجن أرتوش.

٢٣ ـ قربان محمد المولود عام ١٩٦٧ ـ استشهد.

٢٤ ـ أحمد أمين المولود عام ١٩٦٤ ـ حكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام.

٢٥ ـ عبد العزيز قربان المولود عام ١٩٥٨ وهو من قرية بارين ـ معتقل في سجن أورومجي.

٢٦ ـ تورغون جان محمد.

٢٧ ـ محمد حسن.

٢٨ ـ عبيد الله معروف المولود عام ١٩٣٨ ـ معتقل في سجن شهيار.

٢٩ ـ ياسين تردي المولود عام ١٩٤٢ ـ معتقل في سجن توقسون.

٣٠ ـ عبد الكريم قاري المولود عام ١٩٦١ ـ معتقل في سجن أورومجي.

٣١ ـ عمر خان مخدوم المولود عام ١٩٢٠ ـ معتقل في سجن قارغليق.

٣٢ ـ عالم قاري حاجي المولود عام ١٩٣٠ ـ معتقل في سجن قارغليق.

٣٣ ـ عبد الرحمن عبد العزيز المولود عام ١٩٤٣ ـ معتقل في سجن قارغليق.

٣٤ ـ عبد القادر أيوب المولود عام ١٩٤٥ ـ معتقل في سجن قارغليق.

٣٥ ـ إسماعيل حاجي المولود عام ١٩٦٥ ـ معتقل في سجن ينكي حصار.

٣٦ ـ محمد أمين يبجان المولود عام ١٩٦٢ ـ معتقل في سجن ينكي حصار.

٣٧ ـ عبد الكريم يعقوب المولود عام ١٩٣٢ ـ معتقل في سجن قارغاليق.

٣٨ ـ عمر تردي المولود عام ١٩٦٤ ـ معتقل في سجن قارغليق.

٣٩ ـ عبد الرزاق المولود عام ١٩٥٤ ـ معتقل في سجن قوما.

٤٠ ـ قابيل قربان المولود عام ١٩٥١ ـ معتقل في سجن فيض آباد.

٤١ ـ ياسين قرا المولود في عام ١٩٦٢ ـ معتقل في سجن فيض آباد.

٤٢ ـ هارون خان حسن ـ حكم عليه بالسجن لمدة ١٤ عاماً، وهو في سجن شيخو.

٤٣ ـ عبد الكريم عبد الولي المولود عام ١٩٥٥.

٤٤ ـ تورغون إسحاق.

٤٥ ـ محمد ترسون المولود عام ١٩٦٧ من ضاحية بلال في كاشغر ـ استشهد في ٦/٤/١٩٩٠.

٤٦ ـ صديق حاجي إسحاق المولود عام ١٩٦٤ من ضاحية ساي باغ في بارين ـ معتقل.

٤٧ ـ عبدالله قاسم المولود عام ١٩٦٠ من ضاحية قوغان في باريس.

٤٨ ـ عيسى مولا.

٤٩ ـ عبدالكريم زياب.

٥٠ ـ حسام قاري.

٥١ ـ مكرمة حاجي نيم امرأة ولدت عام ١٩٥٨ ـ معتقلة في كوجا.

٥٢ ـ تورغون ساقي.

٥٣ ـ أبو القاسم إبراهيم.

٥٤ ـ إسحاق عاشور.

٥٥ ـ رحمت الله جان أحمد.

٥٦ ـ عبدالله تردي.

النتائج:

إن تزايد العنف الشيوعي في كبت الحريات الدينية والقسوة، لإنهاء الحركات الوطنية، لم يؤد إلاّ إلى إصرار التركستانيين على مقاومة الحكم الشيوعي الصيني، وهو كما قال محرر نشرة «المسلمون السوفيات»: (يبدو أن الحياة تحث التهديد الدائم بضياع الهوية جعل شعورهم القومي يقوى أكثر فأكثر، وقد أقسم التركستانيون بأغلظ الأيمان للدفاع عن هويتهم الوطنية والثقافية، إلى أن يهلك آخر واحد منهم، كما أنهم عازمون على التخلص من الحكم الصيني الظالم)[٣٢].

والصينيون أنفسهم يعترفون بتزايد الحركات الوطنية، ويحاولون

تفسيرها بالمتغيرات الدولية، التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بهدف خداع الرأي العام، ولكن تقاريرهم تكشف مدى نزوع التركستانيين إلى الحرية والاستقلال، فمثلاً في مدينة كاشغر وحدها، قام التركستانيون برفع ٥٩٦ شعاراً مناهضاً للاحتلال الصيني خلال ١٧٨ مرة فيما بين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩[٣٣].

وفي تحليل لإحدى هذه الحركات، اتضح أن عدد القائمين برفع الشعارات ٧٢ شخصاً، يتكونون من الفئات التالية:

أطفال لا يتجاوزون من العمر ١٥ عاماً ـ ١٦ طفلاً.

طلاب المدارس الابتدائية ـ الثانوية ٥٥ طالباً.

طلاب المعاهد ـ ٣٩ طالباً.

المدرّسون وأعضاء النقابات ـ ٢٧ شخصاً.

الأطفال الذين يقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً يمثلون ٧٩,٢٪[٣٤].

وهذا يثبت، كما أكدتها مصادر الشرطة الصينية أن الشباب المسلم، هم أساس هذه الحركات الوطنية، مما يعني أنها لن تتوقف، وخاصة أن المشاركين فيها هم طلاب المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية، التي تروج الفكر الشيوعي وتعاليم الحكم الصيني، ولم يعد الأمر يقتصر على طلاب المساجد وحلقات القرآن الكريم، وهو ما يؤكد أيضاً أن الاستياء من استبداد الحكم الشيوعي الصيني، هو استياء عام، تحاول السلطات الصينية تبريره، وإخفائه، وإرجاعه إلى جهات خارجية، كما أنها تكابر، وتدّعي أن هذه الحركات والانتفاضات لا تنتج عن استياء وطني أو ديني، ولكنها بعد كل حركة شعبية تصدر تعليمات تحارب العمل الإسلامي، وتؤكد أجهزتها أن الثائرين أو المتظاهرين يعربون عن غضبهم لعمليات التهجير الصيني إلى بلادهم، والابتزاز الاقتصادي لمواردها، وما يواجهونه من سياسة فرض الجهل والفقر والتخلف، وهي أمور أصبحت لا تخفى حتى على الرجل العادي. وغدت ظاهرة السخط العام سمة يومية في تركستان الشرقية،

وقد فشلت ممارسات العنف والقسوة والقتل والتعذيب الوحشي بالمعتقلين، والتواجد العسكري الضخم لرجال الجيش والشرطة ومليشيات جيش الإنتاج، وانتشار المهجرين الصينيين، وتسلطهم على مقاليد الحكم، حتى في الأرياف والقرى، على تهدئة الاضطرابات في تركستان الشرقية.

في ١٦ مارس ١٩٩٥ نقلت وكالات الأنباء العالمية في بكين تصريحاً لوانغ كوان WANG LI GUAN القائم بأعمال الحزب الشيوعي الصيني في تركستان الشرقية (شينجانغ) «عن تنفيذ عدد قليل من الانفصاليين (التعبير المستخدَم للإشارة إلى المسلمين الناشطين) هجمات متفرقة بالعبوات الناسفة في الإقليم المسلم، الواقع في أقصى الغرب، لكن المسؤول الصيني زعم أن الإسلاميين لا يتمتعون إلا بقدر ضئيل من التأييد الشعبي، ومع ذلك اعترف المسؤول الصيني بأن الصين أمامها رغم ذلك معرفة طويلة لقمع الحركة المطالبة بالاستقلال في الإقليم الواقع على حدود عدد من جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة، وعلى حدود باكستان وأفغانستان، وأضاف: هذه الحركة لا تتمتع بتأييد شعبي واسع النطاق في شينجانغ (تركستان الشرقية) لكننا لا نستطيع أن نخمدها في وقت قصير». ثم ذكر الانفجارات التي وقعت في محطة حافلات في العاصمة الإقليمية أورومجي في ٥ فبراير ١٩٩٢ وفي فندق كاشغر في ١٧ يونيه ١٩٩٣ وفي بلدة اقسو عام ١٩٩٤[٣٥].

وفي ٢١ يونيه ١٩٩٥ الموافق ٢٣ محرم ١٤١٦ نقلت وكالات الأنباء العالمية في بكين، نقلاً عن جريدة شينجانغ الرسمية الصادرة في أورومجي تركستان الشرقية، أن السلطات الصينية المحلية، أعدمت خمسة انفصاليين إسلاميين من أعضاء حزب الإصلاح الإسلامي المطالب باستقلال تركستان الشرقية بعد جلسة علنية للنطق بالحكم في ٣٠ مايو ١٩٩٥[٣٦].

أما قرار المحكمة الوسطى التي يرأسها يه ن يوشنغ الصادر بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٥ فقد تضمّن إعدام خمسة أشخاص وهم:

١ ـ عبدالحميد طالب البالغ من العمر ٣٢ عاماً مهنته تاجر من بلدة كوجار من مؤسسي الحركة الرجعية وزعيمها.

٢ ـ إدريس خان عمر البالغ من العمر ٢٩ عاماً مهنته تاجر من بلدة قارغليق من مؤسسي الحركة الرجعية وزعيمها.

٣ ـ محمد أمين سعيد البالغ من العمر ٢٤ عاماً مهنته فلاح من بلدة كوجار.

٤ ـ خليل التون البالغ من العمر ٣٠ عاماً مهنته فلاح من قرية الاقاغا التابعة لبلدة كوجار.

٥ ـ عبدالله محمد البالغ من العمر ٢٢ عاماً مهنته فلاح من بلدة قار غليق.

والتهمة التي نُسبت إليهم بموجب القرار المذكور، هو تأسيس حزب الإصلاح الإسلامي لاستقلال تركستان الشرقية عن الصين، وتنفيذ تفجيرات متفرقة، منها تفجير الحافلة العامة رقم ١٦٧١٥ـ٠١ الذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، وإصابة ١٥ آخرين بجروح في مدينة أورومجي، في مساء يوم الخامس من شهر فبراير ١٩٩٢.

كما أشار القرار المذكور إلى إعدام محمد يونس وأبي القاسم يوسوب، وحبس كل من عبدالمطلب عبدالرحيم وعبدالحميد أمين، بدون أن يوضح التاريخ وفترات السجن.

وهكذا يثبت الشعب التركستاني إصراره على مواصلة الكفاح المشروع لمقاومة الظلم والاضطهاد، وتحرير بلاده ووطنه، عن ربق الاستعمار الصيني، الذي سيبوء محاولاته بالفشل على قمعه مهما اتصفت بالعنف والقسوة ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾.

حواشي المبحث السابق:

(١) - L. A: Minister Warns of Possible Ethnic Problems in China; Reuter on 14 Feb. 1990.

(٢) - L. A: Chinese Leaders Call for Unity Among Nationalities; Assocated press on 16 Feb. 1990.

(٣) - Nicholas D. Kristof: China's Premier Calls for Vigilance Against Ethnic Separatism; New York Times on 20. Feb. 1990.

(٤) - Michael Browning: China Bracing for Moere Unrest in Tibet and Xinjiang Regions; in the Knight & Ridder on 10 March 1995.

(٥) - Tight Control of Moslem Fundamentalism; Paris; AFP. on 14 March 1990.

(٦) سوك خه ن لياك : موقيملاشتوروش خيزميتنى قه تئى ته وره نمه ستن داواملیق یاخشي توتايلي . . . (وه نينك بيرليگيني قوغداش؛ ميللى بولگونجيليگگه قارشي توروشقا تائيت توگونيش ماتير ياللريدين تاللانما) توررومجي شنجاك تويغور تايتونوم رايونلوق پارتكو م ته شويقات بولومي ته ريبيدين توزولدي، ١٩٩٠ صفحات ١٠٦ ـ ١١٣.

(٧) المصدر السابق ص ١١٦.

(٨) China Defiant Imams set up Schools in Xinjiang; Beijing; AFP. on 18 April 1990.

ذكر أن عدد القتلى من الجنود ثمانية وهذا ما أكده الكتاب الذي نشر عنهم بعنوان (توبيلاكنى تنجيتش بوليدا قوربان بولغان قه هر مانلار ـ ضحايا تهدئة الاضطراب) الذي نشرته شنجانغ خه لق نشرياتي في أورومجي بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠.

Jk. More Details on Chinese Clashes; Beijing; Associated Press on 23 April 1990.

ذكر أن عدد القتلى من المسلمين ١٥ شخصاً نقلاً عن مصادر رسمية، كما أفاد مراسل وكالة أنباء رويتر أن عدد القتلى من المسلمين ١٥ شخصاً وإن مجموع القتلى ٢٢ شخصاً.

TA: China says 22 died in Armed Revolt in Far Western Xinijiang; Beijing, Reuter on 22 Aprit 1990.

(٩) Chinese Official Warns of Xinjiang Stability; Beijing. AFP. on 14 April 1990.

China Defiant Imams set up Schools in Xinjiang: Beijing. APF. on 18 April 1990.

كما كتب دانيل سوثر لاند في جريدة واشنطون بوست بان عدد القتلى أكثر من ٦٠ شخصاً.

Daniel Southerland: China Blames on Moslems; Washington Post, 24 April 1990.

(١٠) M. Emin Hazret: Baren katliami Aglatiyot; Istanbul, Zaman on 6 April 1993.

(١١) سوك خه ن ليا ك: موقيملا شتوروس خيز ميتنى قه تئى ته وره نمه سنن داواملیق ياخشى توتايلي: (ره ته نينك بيرليگين قوغداش، ميلي بولگونجيليگگه قارشى توروشقا تائيت ئوگينش ماتيرياللريدين تاللانما) توررومجي: شنجاك تويغور تايتونوم رايونلوق پارتگوم ته شويقات بولومي ته ريبيدين توزولدى ١٩٩٠ ص ١١٨.

(١٢) المصدر السابق ١٦٦.

(١٣) المصدر السابق ١٢٠.

(١٤) المصدر السابق ١٢١.

(١٥) المصدر السابق ١٢٦.

(١٦) المصدر السابق ص ١٣٢.

(١٧) Calls for unity Reflcct China's Concern over Minority Unrest; Beijing Associated Press on 5 August 1990.

(١٨) وانغ تيماو: وه ته نينك بيرليگينى قوغداب ميللى بولگونجيليگگه قارش تورابلي... (وه نيك بيرليگينى قوغداش ميللى بولگونجيليككه قارشي توروشقا تائيت توگينيش ماتيريالليريدين نالانما).

تورومجي: شينجاك تويغور تاپتونوم رايونلوق پارتگوم ته شويقات بولومي ته ريبيدين نوزلدى ١٩٩٠ ص٤٦.

(١٩) SF: Agencies on Sino - Soviet Talks in Moscow; Beijing: Reuter; April 24, 1990.

MR: Traveller Says Mujahideen Backed Uprising in China: Beijing: Reuter, May 9, 1990.

(٢٠) وانغ ئينماو نيك تابتونوم رايونلوق بارتيليك كاديرلار يغيندا قيلغان سوزي... (وه نيك بيرليگيني قوغداش ميللي بولگونجيليگگه قارشي توروشقا تائيت توگينيش ما تيريالليريدين تاللانما).

تورومجي: شينجاك تويغور تاپتونوم رايونلوق پارتگوم ته شويقات بولومى ته ريبيدين توزولدى، ١٩٩٠ ص ٧٦ ـ ٩٦.

(٢١) تاقتو ناهيسي بارين بيزسيدا بوزبه رگه ن ئه كسيلئنقلابي قوراللىق توبيلاكنيك تنجيتليش ئه هوالي توغر سيدا تومومى توقتوروش..

في الكتاب السابق ص ١١٤ ـ ١٧١.

(٢٢) تركستان الشرقية: جمهورية تركستان الشرقية المستقلة.

المسلمون السوفيات، لندن: المجلد ٦، العدد ٣، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨.

(٢٣) SF: Minority Region Officials Want More Religious Restrictions; Beijing: Associated Press: July 28, 1990.

(٢٤) IG: Chinese Marxism Confronts Growing Islamic Fundamentalism; Beijing: Reuter; August 1,1990.

(٢٥) MO: Xinjiang Leader Announces Local Party Shake up; Beijing: Associated Press; June 6,1990.

(٢٦) Religious Intolerance and Discrimination in Eastern Turkestan; Munchen: Eastern Turkestan Lnformation Bulletin; Vol. 4, No. 3, August 1994, p.1.

(٢٧) Ibid. P.2.

(٢٨) LA: Authorities Close or Stop Work 200 Mosques in Xinjiang: Beijing: Associated Perss: Dec. 1,1990.

(٢٩) RL: China Cracks down on Rilion After Moslem Revolt in eligi Northwest; Beijing: Reuter: Dec 15,1990.

(٣٠) A. Rahman: The Sanguinary Tragedy in Eastern Turkestan; A Private report.

(٣١) فقد ذكر الاستاذ محمد أمين حضرت معظم شخصيات أحداث مسجد بارين عن شهود مستقلين من مقالتيه اللتين كتبهما في جريدة الزمان التركية الصادرة في إستانبول بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٢.

وتاريخ ٦ أبريل ١٩٩٣، كما ذكر الأستاذ فراج إسماعيل بعضهم في مقالة المنشور بعنوان (تركستانيون شرقيون خلف أسوار السجون الشيوعية) في جريدة المسلمون/ العدد ٤٦٦ بتاريخ ١٤١٤/٧/٢٥، وكذلك جاء أسماء بعضهم في تقرير منظمة العفو الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية (شينجانغ) في نوفمبر ١٩٩٢.

Amnesty International: People's Respublic of China: Secret Violence: Human Rights Violations in Xinjiang; London: (Nov. 1992), AI Index: ASA 17/50/92. P. 11.

كما أشار سونغ خان ليانغ رئيس الحزب الشيوعي الصيني في تركستان الشرقية إلى بعضهم في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الحزبي بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٩٠.

(٣٢) تركستان الشرقية: جمهورية تركستان الشرقية المستقلة.

المسلمون السوفيات، لندن: المجلد ٦، العدد ٣، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨.

(٣٣) باده ى: بارتيه مه ركيزي كومتيت نيك (موقيمليق هه ميمني بيسب جوشيدو) ديگه ن ناكجيننى، تئى تيزجيللاشتوروب، ميللى بولگونجيليگگه بايريقميز روشه ن هالدا قارشى توروب بارليق كرجميز يله ن تاپتونوم رايونيميز سياسي وه زينتيك موقيمليقيني قوغدايلي..

تورومجي: شنجاك سياسي گيكش: ٩٠ بيلليق توبلام. مه خسوس سان ١٩٩٠ ص ١٩.

(٣٤) المصدر السابق ص ٢١.

(٣٥) بكين تعلن عن هجمات نفذها المسلمون وتعترف بحجم المقاومة التي يبدونها: جريدة الحياة/ العدد ١١٧٢٣ في ١٩٩٥/٣/١٧.

صراع طويل مع مسلمي الصين... جريدة الشرق الأوسط/ العدد ٥٩٥٣ في ١٩٩٥/٣/١٧.

(٣٦) الصين إعدام خمسة انفصاليين مسلمين أدينوا بتفجيرات في الشمال الغربي... جريدة الحياة العدد ١٨٠٩ في ١٩٩٥/٦/٢٢.

الصين تعدم خمسة ثوار إسلاميين... جريدة الشرق الأوسط /العدد ٦٠٥٠ في ١٩٩٥/٦/٢٢.

الصين تعدم خمسة من حزب المصلحين... جريدة عكاظ/ العدد ١٠٥٤٠ في ١٤١٦/١/٢٤.

إعدامات للمسلمين في الصين... جريدة العالم الإسلامي/ العدد ١٤١٠ في ١٤١٦/١/٢٨.

محاربة بيوت الله

يعترف الصينيون بأن التركستانيين شعب مجاهد ينزع إلى التحرر فيقول مثلهم السائر: «الأويغور ينتفضون مرة كل خمسة عشر عاماً، ويقومون بثورة عارمة كل ثلاثين عاماً»[١].

ولكن يبدو أن الحكم الشيوعي مع إصراره على انتهاك حقوق الإنسان جعل المسلمين في ثورة مستمرة، ولم يعد مثلهم يصدق معناه إلا في التأكيد على الثورة ورفض الظلم والاستبداد، ولم تفلح السلطات الصينية في قتل روح العزة والإباء في نفوس المسلمين التركستانيين، وهم لا شك يحملون السمات الإنسانية التي يتميز بها بنو البشر جميعاً برفض الجور والهوان، ولا يشذون عن هذه الصفة أبداً وإنما يشذ عنها أولئك الذين يتمادون في غيهم وعسفهم ويظنون أن ما يفرضونه بالعنف يجب الاستسلام به، وإذا حدث عكس ذلك فإنما يحدث نتيجة لانتهاج المستبد لسياسة «فرق تسد» التي يعتبر الصينيون على رأي المستشرق الأمريكي موريس روزابي أول من خطها في التاريخ لمحاربة شعوب تركستان[٢].

ويكون الشواذ أداة صماء يستغلها الاستعمار على تنفيذ سياسته وتحقيق أغراضه، وهذا حال يتكرر في المجتمع الإنساني في كل زمان ومكان، ولكن لم يتغير حكم الشعب على هذه الفئة الضالة عبر التاريخ مع ما يجده من دعم سلطوي.

والواقع أن الشعب التركستاني الذي ابتلي بالاستعمار الصيني منذ أكثر من قرن لم يهدأ من الإعراب عن غضبه ورفضه الحكم الأجنبي، حتى أن وكالة الأنباء الصينية في تيوان بتاريخ ٤ يوليه ١٩٦٤ ذكرت بأن أكثر من ٨٠٠ حركة ثورية ومقاومة ضد الحكم حدثت خلال سنة واحدة في الفترة من يونيه ١٩٦٣ إلى يوليه ١٩٦٤.

ومما يؤسف له أن هذه الثورات مع كثرتها واستمرارها وما قدمت من تضحية وفداء لم تسجل تفاصيلها ولم يكتب تاريخها السياسي والوطني، وما ذكرتها وكالات الأنباء العالمية وتسربت إلى الصحف الأجنبية هو النزر اليسير الذي تسرب إليها رغم محاولات سلطات الحكم الصيني كتمها ونفيها وإخفاء آثارها ونتائجها، وحيث لا يمكن في هذا المقال الوجيز ذكرها كلها ولكن يجوز ذكر أهم الحركات التي حدثت بعد أن بدء دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping بالعمل بمنهج الانفتاح السياسي والاقتصادي في عام ١٩٨٠.

لقد كان الناس يتوقعون أن يأتي إليهم الانفتاح بالعدل والمساواة وتوفير الفرص لممارسة حقوقهم الإنسانية والاستشعار ببعض الحريات التي صادرها الشيوعيون في عهد ماو زيدونغ.. ولكن خاب أملهم، فالتغيير والتحديث الذي تحدث عنه دينغ شاو بينغ في الدورة الثالثة للجنة الحزب المركزية الحادية عشرة التي عقدت ١٨ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٨[٣] لم تؤدي إلى رفع الجور عنهم، واضطر المفكرون أن يطالبوا ويدافعوا عن حقوقهم، ولكن أثارت هذه الروح حقد السلطات الشيوعية واغتال أحد الصينيين الأديب عبد الحميد مسعود في شتاء عام ١٩٨٠، فقام المسلمون بمظاهرات صاخبة أمام مقر مكتب الحزب الشيوعي في أورومجي عاصمة تركستان الشرقية، ومع أن السلطات الشيوعية قمعت هذه المظاهرة بالقوة ودعت إلى تعاون القوميات المسلمة مع المهجرين الصينيين البوذيين لبدء عهد جديد من التغيير في ظل الانفتاح السياسي والاقتصادي، ولكن هذه الدعوة والوعود التي أطلقتها الأجهزة الصينية لم تكن تعني إلا طلب رضوخ المسلمين

لسياسة تجريدهم من حقوقهم وحريتهم، وقد أكد ذلك ما حدث في بلدة قارغليق.

حدث أن استعاد المسلمون أرض مسجد صادره الشيوعيون واستولى عليها مدير إدارة الاستخبارات والمباحث العامة في بلدة قارغليق، وتم إعادة بناء المسجد بمساعدة الفلاحين الفقراء، وأقبل المسلمون لأداء صلواتهم، فيه ولكن قام رجال الاستخبارات والمباحث العامة خلسة بحرق المسجد في الليل.

ولما اكتشف المسلمون مسجدهم محروقاً لم يبق منه إلا الجدران الطينية وبقايا الرماد منه، تقدم جماعة منهم يطالبون السلطات المحلية بالتحقيق ومعاقبة الجاني، ولكن المسؤولين صدوهم بجفاء وازدراء، ولما لم تفلح مساعي المسلمين في تحقيق العدل ولا في تطييب خاطرهم في مساعدتهم لإعادة بناء مسجدهم، سار المسلمون في مظاهرة حاشدة إلى مقر محافظة بلدة قارغليق في ١٢ نوفمبر ١٩٨١، وانتهزت السلطات الشيوعية هذه الفرصة لمحاصرة المتظاهرين لإلقاء القبض على أئمة المسلمين وطلاب العلم، وبلغ عدد المعتقلين أكثر من ثلاثمائة مسلم، وبعد عدة شهور من الاعتقال والتعذيب أطلقت سراحهم وحكمت بالسجن على ثمانية أشخاص منهم:

١ ـ عمر خان بخصوم (عشرة أعوام).

٢ ـ عبد الكريم قارىء (ثمانية أعوام).

٣ ـ توقسون جان (خمسة أعوام).

هكذا كانت نتائج سياسة الانفراج التي انتهجها الشيوعيون في تركستان الشرقية ولا يزال يسيرون عليها في محاربة المسلمين، ولا زالت ردود الفعل الوطنية تتزايد مع طغيان الجور والظلم حتى أصبحت الانتفاضات الوطنية سمة الشعب التركستاني، لا تقمع واحدة إلا تكون قد تجددَ اندلاعها وتكرر في مكان آخر في ذات العام كما حدث في أقسو عام ١٩٨٠ وفي فيض أباد ١٩٨١، ومع أن الإجراءات التعسفية

التي تمارسها الأجهزة الصينية ضد المسلمين هي التي تؤدي إلى إثارة المسلمين ولكن الحكم الصيني يصر على أن يتغافل عن حقيقة مظالمه، ويعزي تلك الانتفاضات إلى التحريك الخارجي وهو يعلم أن الإنسان بطبعه يرد الظلم دفاعاً عن النفس والدين والوطن.

وقد انتقم الشيوعون من هذه البلدة الصغيرة التي أصل سكانها فلاحون مسلمون عندما أشعل الشيوعيون النار في السوق الشعبي في غياب المسلمين لأداء صلاة الجمعة في يوم ١٢ يونيه ١٩٩٢، والتهمت النيران ممتلكاتهم كلها، وحتى بيوتهم التي أساس موادها الخشب والطين، وقضت على أربعة نساء وسبعة أطفال وعدد كبير من المصابين بالحريق.

والشيوعيون لا هدف لهم إلا محاربة المسلمين وممارسة كل ما يؤدي إلى إبعادهم عن المسجد والصلاة وإزهاق أرواحهم وهو ما يسيرون في تنفيذه، سواء كان ذلك في عهد ماوزيدونغ أو دينغ شاوبينغ لا فرق عما كان يحدث في فترة الثورة الثقافية أو في زمن الانفتاح السياسي إلا في الأسلوب والتعامل.

مسجد بيت الله في خوتن:

هذا المسجد بني جديداً في حي ناواغ في مدينة خوتن حديثاً واختار المسلمون الشيخ أنس قارى وهو من علماء الشباب للإمامة، ولكن السلطات الشيوعية لم تطمئن إليه ومنعته عن العمل، وعينت بدلاً عنه الشيخ عبد الرشيد عبد الحميد وهو خريج المعهد الإسلامي في أورومجي، ولكنها أيضاً عزلته، وأقامت الشيخ عبد القيوم إماماً وخطيباً في المسجد وهي تظن أن المذكور الذي لم يتجاوز التعليم الثانوي الحكومي وهو نجل الشيخ عبد المجيد عضو المجلس الشعبي والذي شغلته التجارة، وظنته لا يحسن التوعية والإرشاد وسيكون وفياً لتعاليمها، بيد أن هذا الإمام قد جعل رضى الله نصب عينيه واجتهد في نصح وتوعية المسلمين، ورتب لهم الدروس والتعليم، وانتهج في

خطبه معالجة قضايا المجتمع الإسلامي ومشاكل الشباب وخاصة انتشار المخدرات والمسكرات بينهم، واستعمل اللغة الأويغورية المحلية في خطبة الجمعة بدلاً من قراءتها باللغة العربية من الكتب التقليدية، واهتم بتوعية النساء بشكل خاص؛ لأنها الأم التي تربي الأجيال.

وقد تجاوب المسلمون مع نشاط إمامهم وتزايد إقبالهم إلى المسجد المذكور، وخصص الدور الأول للنساء الذي ضاق بهن واضطررن إلى ترتيب صفوفهن خلف الرجال في الشارع، ودب الخوف في قلوب الشيوعيين الذين هالهم تردد النساء إلى المسجد فطردوهن في البداية، ولكن عندما رفضن وأصررن على حضور الدروس الدينية والصلاة في المسجد أغلق الشيوعيون القسم الخاص بالنساء ومنعوهن بالقوة، فحدث اشتباك مع الشرطة الصينية واضطر رجالها إلى ترك الأمر لاتخاذ تدابير أشد عنفاً، وإذ ذاك أمرت السلطات الشيوعية الإمام عبد القيوم عبد المجيد بعدم الخروج إلى المسجد واحتجزته في منزله صباح يوم الجمعة التاسع من صفر ١٤١٦ الموافق السابع من يوليه ١٩٩٥ ولم تصدر إعلاناً بذلك.

وعندما استبطأ المسلمون قدوم إمامهم عبد القيوم عبد المجيد الذي اعتاد على الحضور مبكراً إلى المسجد سرت شائعة اعتقاله، فهب جماعة منهم إلى مقر محافظة مدينة خوتن في الساعة ١١,٣٠ ظهراً مطالبين بإطلاق سراحه، وخرج إليهم عبد القادر توختي مساعد محافظ مدينة خوتن وطلب أن يتقدم ممثلوهم لعرض طلبهم، وحالما تقدم نفر منهم إلى الحديث معهم قبض عليهم رجال الشرطة، وأوسعوهم ضرباً، وسحبوهم إلى الداخل، فهاجت الجماهير الحاشدة، واشتبكت مع رجال الشرطة والأمن مطالبين بإطلاق سراح المحتجزين، وزحف بعضهم إلى الداخل لإخراجهم بالقوة، ولكن تدخل رجال المليشيات الشيوعية أنهت المعركة بقوة السلاح، وأعلنت السلطات الشيوعية في جريدة خوتن بتاريخ ٩/٧/١٩٩٥ بأن عدد المصابين من رجال الشرطة والأمن والمليشيات الشيوعية ٦٦ شخصاً، ووصفت حالة

خمسة منهم بالخطيرة بينهم جانغ جيه ن معاون رئيس فرقة الجيش الشعبي، واتهمت المسلمين بالتخريب وتدمير الدراجات ونوافذ مبنى محافظة مدينة خوتن.

ولم يذكر البيان الحكومي الذي نشر في الصحف المحلية والتلفزيون عن عدد المصابين والجرحى من المسلمين العزل، كما لم يشر إلى عدد المعتقلين ولكن المسلمين يفيدون عن اعتقال أكثر من أربعمائة مسلم معظمهم من الشباب المسلم، فقد كانت أجهزة المباحث والاستخبارات تلتقط صور المسلمين من حين خروجهم من المسجد وحتى نهاية الحادث، ومنهم جيانغ جيه ن الذي ذكر البيان الحكومي بأن جراحه خطيرة كان يقوم بتصوير المسلمين بهدف التعرف عليهم وملاحقتهم.

ومع أن السلطات الشيوعية هي التي تسببت في الأساس بوقوع هذا الحادث عندما منعت الإمام عبد القيوم عبد المجيد من أداء عمله بدون سابق إشعار إلا أنها ادعت أن أيادي أجنبية وراء الإثارة، وأجبرت الأئمة وعلماء المسلمين لإصدار شجب واستنكار وقرارات هي في حد ذاتها إساءة للإسلام، فقد عقدت الجمعية الإسلامية لولاية خوتن مؤتمرها العام السادس في مدينة خوتن في يوم الأحد ١٦ يوليو ١٩٩٥ الموافق ١٨ صفر ١٤١٦، وأصدر المؤتمرون تحت إشراف السلطات الشيوعية القرارات التالية:

١ ـ السلطات الشعبية هي حكومة منبثقة من الحزب الشيوعي الصيني، وهي ترعى مصالح عامة الشعب الصيني ومنهم المسلمين، وهي دولة ذات كيان وحزب عمالي شعبي تحكمنا ونحن نثق بها ولم تسيء إلينا، وعلى ذلك وجب أن ندافع عنها وننفذ قوانينها.

٢ ـ المسجد هو مكان سلام للعبادة، وإذا كان يكره رفع الصوت فيه حتى لا يكون في ذلك إيذاءً للآخرين، وعلى ذلك يمنع استعمال مكبرات الصوت حتى لا يكون في ذلك إزعاج لمن يجاور

المسجد وضرر بالصحة العامة، كما يمنع جمع التبرعات لأعمال الترميم والإصلاح والنشاط الديني.

٣ ـ ما دام المسلمون يمارسون شعائرهم الدينية العادية في المساجد بفضل سياسة الحزب الشيوعي الصيني فالوعظ لا يكون إلا في شئون الأخلاق العامة التي لا تسبب الخلاف، ودعوةِ المسلمين إلى احترام القانون والنظام، وكل حديث ينتقد النظام الحكومي وسياسة الحزب الشيوعي الصيني يعتبر جريمة.

٤ ـ الجهاد مفهوم شرعي ألغي حكمه بعد أن تأسس الحكم الإسلامي أبان الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، والغزوات التي تمت بعدهم هي حروب توسعية، فلا يجوز الكلام فيها، وإثارة المسلمين بحكم انتهت صلاحيته، وعلى ذلك يمنع الخطبة والوعظ في الجهاد، وكل من لم يلتزم بذلك يعتبر مذنباً.

٥ ـ جاء في المادة الخامسة من نظام إدارة الشئون الدينية أن ممارسة الحرية الدينية تكون ضمن الأنظمة التي تحددها السلطات الرسمية، كما جاء في المادة الثانية عشر من النظام المذكور بأن أماكن العبادة المسموحة هي المسجد والمعبد والكنيسة التي تجيزها الجهات المختصة، ويعني هذا أن ممارسة الشعائر الدينية تكون في الأماكن التي خصصها النظام، وكل ممارسة دينية خارج هذه الأماكن المخصصة يعتبر غير قانوني ويستحق صاحبه العقوبة، والمسلمون يجب عليهم اتباع القوانين وترك ما يخالف الأنظمة الحكومية.

٦ ـ ما دامت حكومة الصين الشعبية طلبت عدم التدخل في سياسة تحديد النسل وقضايا الأنكحة والأمور العدلية والتعليم والميراث فيجب أن يحقق المسلمون هذا الأمر ولا يتدخلوا فيها، بل يجب مساعدة الحكومة الشعبية على تربية الشباب على النظام الاشتراكي والتعليم الحديث.

وحيث أن حكومتنا الشعبية تطلب عدم مشاركة الشباب في

الدروس الدينية، فلا بد أن نفهم الشباب ذلك وندفعهم إلى التعليم الحكومي، وإذا بلغ الفرد منهم السن القانوني وأكمل دراساته وعرف واجباته عندئذ يمكنه إذا أراد أن يتلقى التعليم الديني.

٧ ـ ما دامت حكومة الصين الشعبية يسرت فتح المساجد في مختلف أماكن الجماعات الإسلامية فإن ترك المسلمين لمساجد أحيائهم القريبة من منازلهم والانتقال إلى مساجد معينة يشكك في إسلامهم وسلامة نواياهم، كما يسبب إزعاجاً إلى السلطات الرسمية وازدحاماً واكتظاظاً في مساجد معينة، وحيث أن المساجد كلها متساوية في الأفضلية، فلا يصح أن يترك المسلم مسجد حيه لأداء الصلاة في مسجد آخر.

٨ ـ في الشريعة والقانون لا يوجد تمييز في الجنس والعرق، فالكل متساوون في ممارسة الحرية الدينية، ولكن حسب الأعراف الإسلامية لم يحدث أن تردد النساء مع الرجال إلى المساجد بل إن الأحاديث وإرشادات الصحابة تحث على التخفيف عنهن، ولم يفرض عليهن صلاة الجمعة، وهذه الأمور واضحة في كتبنا الدينية ولا بد من توضيح ذلك لهن ومنعهن من دخول المساجد.

ومع أن السلطات الشيوعية نسبت الأحداث إلى أيادي أجنبية تعمل لانفصال تركستان الشرقية عن الصين، واعتبرتها حركة سياسية بدون أن تقدم دليلاً واحداً لادعائها إلا أن القرارات التي أجبرت المسلمين على اتخاذها كانت تمس العمل الإسلامي بدون أدنى شك، وفي الوقت الذي كانت الصين تستعد لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بكين في أوائل سبتمبر ١٩٩٥ حرمت المرأة المسلمة من حقها الطبيعي في ممارسة شعائر الدين ودخول المساجد.

وبعد أن أحكمت السلطات الصينية فصول المسرحية وأصدرت الفتاوى من العلماء المغلوبين على أمرهم الذين لا يملكون حق الاعتراض أو الرفض، وكانت قد أعلنت عن اعتقال ثمانية من الشباب

المسلم بتهمة الإخلال بالأمن، وحشدت عامة المسلمين في ملعب رياضي حيث قرأ عليهم قرارات الإدانة الصادرة بحق كل من:

١ ـ عمر عبدالله البالغ من العمر ٢٧ عاماً بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة، وحرمانه من حقوق المواطنة لمدة خمسة عشر عاماً.

٢ ـ عبدالحميد ترسون البالغ من العمر ٢٠ عاماً بالسجن والأشغال الشاقة لمدة عشرة أعوام، وحرمانه من حق المواطنة لمدة ثلاثة أعوام.

٣ ـ ترسون توختي أحمد البالغ من العمر ٢٨ عاماً بالسجن والأشغال لمدة اثني عشر عاماً، وحرمانه من حق المواطنة لمدة أربعة أعوام.

٤ ـ محمد عمر محمد أمين البالغ من العمر ٢٥ عاماً بالسجن والأشغال لمدة اثني عشر عاماً، وحرمانه من حق المواطنة لمدة أربعة أعوام.

٥ ـ صالح أحمد إسماعيل البالغ من العمر ٢٠ عاماً بالسجن والأشغال لمدة عشرة أعوام.

٦ ـ روزى محمد باقي البالغ من العمر ٢٣ عاماً بالسجن والأشغال لمدة تسعة أعوام.

٧ ـ عمر جان عبدالله البالغ من العمر ٢٣ عاماً بالسجن والأشغال لمدة خمسة أعوام.

٨ ـ عبدالقيوم عبدالقادر البالغ من العمر ٢٣ عاماً أسقط عنه الحكم لتعاونه مع السلطات الشيوعية.

حواشي المبحث السابق:

(١) رحمة الله أحمد رحمتي.
التهجير الصيني في تركستان الشرقية.
مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي ـ سلسلة دعوة الحق العدد ٩٣ العام ١٤١٠/١٩٨٩ ص٦٤

(٢) Morris Rossabi.
China and Inner Asia From 1368 to the Present Day.
London: Thomes and Hudson 1975 p.19.

(٣) تشنغ جين:
أحداث تاريخية هامة في جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩ ـ ١٩٨٦ بكين: دار البشر باللغات الأجنبية ١٩٨٨ ص٨٠ ـ ٨١.

سياسة الصين القومية نحو مسلمي تركستان

١ ـ السياسة القومية التي يمارسها الحكم الصيني نحو القوميات اللاصينية الأخرى متناقضة تعكس مدى كراهيته وعنصريته لغير الصينيين، فمثلاً عائلة يوان YUAN المغولية التي حكمت فيما بين ١٢٧٩ ـ ١٣٦٨، وعائلة جينغ CHING المانشورية التي حكمت فيما بين ١٦٤٤ ـ ١٩١١ يعتبرانهما حكماً أجنبياً في الصين، وعلى رغم أن الصين بلغت أقصى اتساعها في عهد أسرة جينغ المانشورية التي دام حكمها أكثر من ٢٦٨ عاماً، لكن لم يخف الصينيون كرههم لحكم المانشور الأجنبي عليهم.

وثورة سون يات سن SUN YAT SEN ضد الامبراطورية المانشورية التي أدت إلى الإطاحة بها، وتأسيس النظام الجمهوري في الصين عام ١٩١١ لم تكن إلا حركة وطنية صينية عملت على التخلص من الحكم الأجنبي المانشوري[١]، ولما تخلصت الصين من حكم اعتبرته أجنبياً عليها فرضت سيادتها على القوميات اللاصينية.

ومع أن النظام الجمهوري الجديد اعترف بأن الصين تتكون من خمسة شعوب هي شعوب الصين، والمانشور، والمغول، والتبت، وتركستان[٢]، ثم اعتبرت الصين قبول الشعوب اللاصينية بحكمها أمراً محتوماً عندما رفضت الاعتراف باستقلال جمهورية منغوليا الشعبية عام ١٩٢١.

ومع أن الدراسات العلمية والاستكشافات الأثرية وتواريخ الصين نفسها تؤكد على تمايز وتباين الشعوب الخمسة التي اعترف بها النظام نفسه، إلاّ أن غريزة الاحتلال والسيطرة على الآخرين أدى إلى تشكيل نظرية جديدة تدعى بالقومية الصينية العظمى TA HAN CHUI، ويقول الجنرال شيانغ كاي شيك CHIANG KAI SHEK في كتابه (قدر الصين CHINAS DESTING): (إن الأمة الصينية CHUNGGUA تتكون من سلالات عدة، وهي السلالات التي تعيش داخل حدود الصين السياسية، ولا تشكل أمة واحدة فحسب بل عنصراً واحداً)[٣] وهي النظرية التي وضع أسها المنظر الصيني القومي الدكتور لي دونغ فانغ.

وهكذا اعتبرت هذه النظرية حتى القوميات التي لها امتدادات خارج حدود الصين مثل الأوزبك والقرغيز والقازاق والأويغور والمغول فيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي صينية العنصر، بصرف النظر عن تاريخها وحضارتها وأعرافها ولغاتها وجنسها، وذلك ليس بسبب منطقي سوى لأنها تعرضت لغزو الصين وبقيت تحت سيطرتها وأصبحت في داخل حدودها.

وفي الوقت الذي كان الزعماء التركستانيون يدافعون عن شخصيتهم وهويتهم القومية في نانكين عاصمة الصين حينذاك كان الدكتاتور شنغ شي تساي SHENG SHIH TSAI حاكم مقاطعة تركستان الشرقية الذي أصبح عضواً في الحزب الشيوعي السوفياتي في عام ١٩٣٨ قد اقتبس المنهج السوفياتي في تصنيف الشعوب والأقوام إلى تقسيم الشعب التركستاني إلى أربعة عشر قومية هي: الأويغور - الترانجي - القازاق - القرغيز - الأوزبك - التتار - التاجيك - المغول - المانشور - الشيبه - السولون - المسلمون (المسلمون الصينيون) - الروس - الصينيون.

وكما يقول أوين لاتيمور: (إن أساس هذا التصنيف غير واضح

تماماً، فهو لا يقوم على أساس جغرافي؛ لأن هذه الجماعات لا يتجمع أفرادها في مكان واحد، ولا يعتمد على الأساس الاقتصادي؛ لأن هذه الجماعات تضم إليها الرعاة كما تضم المزارعين المستقرين، ولا يستند على أساس ديني؛ لأن المسلمين الصينيين تم تصنيفهم على أنهم مسلمون مع أن هناك قوميات أخرى تدين بالإسلام مثل الأويغور والقازاق والقيرغيز الذين لم يتم تصنيفهم بالمسلمين، وليس هو على أساس إداري؛ لأن تركستان تتكون من عشرة مقاطعات، وهذه القوميات عددها أربعة عشر قومية، وفي النهاية لا يقوم هذا التصنيف على أي أساس علمي يجمع بين تلك الملاحظات أو بعضها وإنما كان هدفه أن يستغل القوميات التي أوجدها لتقوية مكانة الأقلية الصينية المتسلطة في المقاطعة).

وفي الواقع فإن التصنيف قد عمل على أساس سياسي قديم يعود إلى سياسة أقدم امبراطورية صينية في تطبيق قاعدة فرق تسد[٤]، وبقدر ما يخدم أهداف حكومة الصين الشيوعية.. والفرق ملحوظ لكل ذي بصيرة بين ما يجده المسلمون الصينيون في مقاطعة نينغشيا ذات الحكم الذاتي لمسلمي قومية خوي، وما يمارسه المسلمون التركستانيون من حقوق في مقاطعة شنجانغ ذات الحكم الذاتي لمسلمي قومية الأويغور.

والتبتيون هم من الديانة البوذية، وأغلب الصينيون يدينون بالبوذية، وهي الديانة الأولى في الصين، والدلاي لاما الزعيم الروحي لهم وإن اختلفت مذاهبهم، ولم يرض التبتيون بالاحتلال الصيني، ولم يطلب إليهم ذلك لأن ما تمارسه حكومة الصين الشعبية هي عمليات تصيين وإذابة لغير الصينيين، واستئصال الوجود التبتي أو التركستاني، خاصة وأنها تسعى إلى إيجاد قومية واحدة تذيب فيها كل القوميات وهي ما يسمونها القومية الصينية العظمى Ta Han Chui، وتفيد أن الصينChunggua تتكون من سلالات عدة هي السلالات التي تعيش داخل حدود الصين السياسية لا تشكل أمة واحدة فحسب بل عنصراً واحداً، واعتبرت قومية هان الصينيةHanzhou تطورت تدريجياً عبر

القرون، حيث امتص الصينيون القدماء جميع القوميات والشعوب والقبائل التي هاجرت إلى أراضيها أو عاشت على حدودها، وأن هذه العلاقات التاريخية لا تزال تربط قومية هان بغيرها من القوميات العرقية الأخرى، وتوطيد الحياة الاشتراكية التي يفرضها الحزب الشيوعي الصيني مع توثيق الصلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يؤدي في النهاية إلى تشكيل الجميع في أمة صينية واحدة، كما أدى ذلك إلى نشوء قومية هان.

وهذه السياسة في مداها الطويل لا تهدد التركستانيين أو التبتيين بل تهدد المسلمين الصينيين وغيرهم من الأقليات العرقية، ويكفي أن يلاحظ أن عدد المسلمين قبيل الحكم الشيوعي كان ٤٨,١٠٤,٢٤٠ نسمة حسب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٤٨، وبدل أن يزيد عددهم بعد خمسين عاماً، يلاحظ أن عددهم نحو ٨,٦٠٢,٩٧٨ نسمة حسب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٩٠[٥].

٢ ـ عزز الحكم الصيني الشيوعي نظرية قومية هان الصينية HANZU على أنها القومية الرئيسية والشاملة على الرغم أن جماعات عرقية مثل هاكا HAKKA، ولغوية مثل الكانتونيين، تختلف عن بقية قومية هان، ولكن اعتبرت منهم، ويقول المنظرون الصينيون: إن قومية هان تطورت تدريجياً عبر القرون، حيث امتص الصينيون القدماء جميع القوميات والشعوب والقبائل التي هاجرت إلى أراضيها أو عاشت على حدودها، وأن هذه العلاقات التاريخية لا تزال تربط قومية هان بغيرها من القوميات العرقية الأخرى، وأن توطيد الحياة الاشتراكية التي يفرضها الحزب الشيوعي الصيني مع توثيق الصلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يؤدي في النهاية إلى تشكل الجميع في أمة صينية واحدة، كما أدى ذلك إلى نشوء قومية هان[٦].

وإذا كان ماوزيدونغ مؤسس الحزب الشيوعي بعد أن عرّف كيفية ظهور قومية هان يقول: (إن كثرة أفرادها يعود إلى أن كثيراً من

القوميات الأخرى اندمجت فيها)[٧] فالمنظر الشيوعي شووى شنغ يقول: (إن الفوارق موجودة في القوميات ما دامت هي موجودة، وهدف الاشتراكية الرئيس هو القضاء على هذه الفوارق القومية وذلك بتشجيعها على الإنتاج والعمل وتطويرها اقتصادياً وثقافياً؛ لأن ذلك يؤدي إلى إزالة التمايز بينها، ويعزز التفاهم والتعاون، ويزيد من فرص الالتحام والاندماج فيما بينها)[٨].

وفي الوقت الذي طبق الشيوعيون السوفيات قواعد خاصة في تصنيف الشعوب والقوميات متصورين أن الحركات العمالية الأممية تؤدي في النهاية إلى توحدها، فالشيوعيون الصينيون يرون أن الحضارة الصينية التي أدت إلى ظهور قومية هان الحالية ستؤدي في النهاية مع الحركة الاشتراكية إلى اندماج الأقليات العرقية فيها، ما دام العمل قائماً لإزالة الفوارق الطبقية وتوفير فرص العمل والإنتاج المشترك على تطوير وتحسين الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإن توثيق الصلات والاتصال بين كافة القوميات ذات الجذور التاريخية يؤدي للالتحام بقومية هان التي قدر عددها ١,٠٤٢,٤٨٢,١٨٧ نسمة، ويمثل ٩١,٩٦٪، والقوميات اللاصينية التي عددها ٥٥ أقلية عرقية وقدر أفرادها ٩١,٢٠٠,٣١٤ نسمة ويمثل ٨,٠٤٪ من جملة سكان الصين البالغ عددهم ١,١٣٣,٦٨٢,٥٠١ نسمة، بموجب إحصاء عام ١٩٩٠.

وهكذا فالحكم الصيني بالرغم من اعترافه بالقوميات وحقوقها ومناطق الحكم الذاتي ونظامه فهو يعمل على امتصاص الأقليات العرقية في قومية هان الصينية تحت شعار: (قومية هان لا يمكن أن تنفصل عن الأقليات العرقية، ولا تستطيع الأقليات الإثنية أن تنفصل عن الهان)[٩].

٣ ـ كرس الشيوعيون الصينيون مفهوم الأقليات العرقية وقومية هان الصينية، بهدف تجريد الأقليات العرقية من حقها وحق ارتباطها بالوطن الأصلي لصالح تعزيز مفهوم قومية هان الصينية، فالفرد من

الأقلية العرقية سواء كان في موطنه الأصلي أو في غيره فهو من الأقليات العرقية بصرف النظر عن مقر إقامته.

ويقول تومور دوامت رئيس حكومة مقاطعة شينجانغ في كتابه (شينجانغ موطني العزيز): (إن نسبة الزيادة الطبيعية لسكان الأقليات القومية في شينجانغ زادت عن نسبة الزيادة الطبيعية لسكان قومية هان في شينجانغ)[١٠].

فالأويغور والقازاق والقرغيز والتاجيك وهم سكان تركستان الأصليون يعتبرون في نظره أقليات عرقية، وهم في موطنهم تركستان (شينجيانغ)، وبدلاً من أن يعتبر الحكم الصيني الشيوعي تركستان (شينجيانغ) موطن الأويغور يقول عنها المذكور: (إن شينجيانغ منطقة حكم ذاتي قوامها قومية الأويغور)[١١] ثم بهدف تعزيز مفهوم فك ارتباط المواطن بالوطن، يقول رئيس حكومة مقاطعة تركستان الشرقية: (شينجيانغ منذ القدم منطقة قوميات متعددة، وشأن انتشار القوميات في شينجيانغ شأن وضعه في كل أنحاء الصين، حيث توجد مناطق سكنية كبيرة تجمع أبناء قوميات متعددة كل منهم في حي خاص، ومناطق أخرى يقطنها أبناء قومية واحدة، ومناطق يختلط في أحيائها أبناء مختلف القوميات)[١٢].

وهذه السياسة التي عملت على تعزيز مفهوم الأقليات العرقية عند الأقوام التي احتل الصينيون أراضيها، وفك ارتباط تلك الأقوام بمواطنها الأصلية، وادعائها بأنها أراض صينية فتحها الصينيون، يعني أن قومية هان التي تكونت من انصهار قوميات متعددة، ذات صلات مع تلك الأقوام لا تزال تمتص؛ لأن الحكم الصيني يصر على أن عمليات الانصهار والاندماج مستمرة في ظل النظام الاشتراكي، ويمارس لإجراء ذلك ولإثباته وتحقيق الغاية بوضع تاريخ مصطنع يؤكد فرضياته إلى وضع تنفيذ خطة لممارسة القوميات لأعرافها وتقاليدها وثقافتها في إطار تحدد ربط علاقة تلك القوميات اللاصينية بقومية هان

الصينية، ويقوي صلاتها بها، ومحاربة كل ما يتعارض مع سياسة الاندماج القومي بدعوى أن ذلك يعادي ويفسد روح التفاهم والتعاون بين القوميات ويضر بعلاقاتها.

فمثلاً لا يحق للأويغوري أن يكتب تاريخ قومه إلا ضمن الإطار الذي حدده الحكم الصيني لعلاقة الأويغور بالصين الذي يجعل الأويغور قوماً تابعاً لهم منذ فجر التاريخ، وإلا اعتبر خائناً ومعادياً، كما حدث مع المؤرخ تورغون الماس الذي اتهم بالدعوة إلى العنصرية والإساءة إلى علاقة الأويغور بالصين[١٣].

كما تجرم السلطات الصينية كل من يتفوه باسم تركستان؛ لأن معنى هذا في نظرها أن ذلك الشخص لا يعترف بأنها أراض صينية ولم يقتصر الأمر على التاريخ والشعور القومي فحسب، بل استهدف الأدب واللغة، إذ لم يتورع الصينيون عن العمل على تشويه الأدب الأويغوري بفرض عنصرهم الصيني، وقد بلغت الكلمات الصينية الدخيلة في اللغة الأويغورية أكثر من ألفي كلمة صينية[١٤]، وكل ذلك بهدف الإسراع بعملية إذابة الأقليات في قومية هان.

هل يوجد حكم ذاتي؟

وإذا كان الحكم الشيوعي الصيني اعتبر القوميات اللاصينية أقليات إثنية حتى وإن كانت في مواطنها، واعتبر نهايتها التاريخية هو الانصهار في قومية هان التي تكونت من امتصاص شعوب وأقوام وقبائل دخلت وعاشت في الصين وأطرافها فقد اعتبر أيضاً مواطن تلك القوميات اللاصينية أراض صينية.

فالمادة الثانية من قانون مناطق الحكم الذاتي في الصين الصادر في ٣١/٥/١٩٨٤ تقول: (يؤسس منطقة الحكم الذاتي في الأراضي التي تسكنها الأقليات العرقية جماعة، ومناطق الحكم الذاتي تنقسم إلى: مقاطعة حكم ذاتي rayon ولاية حكم ذاتيOBLAST، ومحافظة

حكم ذاتي COUNTY، وكل مناطق الحكم الذاتي هي جزء لا يتجزأ من الصين).

وهذه المادة لم تعترف بوطن القوميات ولكن بالأراضي التي تسكنها الأقليات العرقية، ثم وصف القانون بمناطق الحكم الذاتي القومي (ميللي تيرتوريلك ثابتونوميه قانوني) مما يؤكد أن الحكم الذاتي، هو خاص بالقومية التي تعيش في منطقة الحكم الذاتي، ولكن هذا الحكم الذاتي يتحدد صلاحيته بمواد عدة تشل فعاليته مثلاً:

المادة ٤: إن الهيئات الإدارية في مناطق الحكم الذاتي تعتبر بموجب الفقرة الخامسة من المادة الثالثة في دستور الدولة الأساسي هيئات حكومية محلية تمارس حقوقها الذي حددها الدستور الأساسي، وهذا القانون الخاص بنظام مناطق الحكم الذاتي وغيرهما من الأنظمة، وتنفذ قانون الدولة وسياستها حسب ظروفها المحلية[١٥].

وإذا كانت هذه المادة اعتبرت الهيئات الإدارية لمناطق الحكم الذاتي هيئات حكومية تمثل الحكم الصيني المركزي وتنفذ سياسته، إلا أن صلاحيتها قد تحددت أولاً بإلزامها بتنفيذ الدستور الأساسي وعدم مخالفة القوانين كما جاء في المادة ٦.

وأما المادة ٧ فتقول: إن الهيئات الإدارية لمناطق الحكم الذاتي تلتزم بوضع مصلحة الدولة الرئيسية في نصب عينها، وتنفذ تعليمات الهيئات الإدارية العليا بدون تردد، وحتى إذا كانت هذه التعليمات والأوامر لا تتفق مع مصلحة مناطق الحكم الذاتي فلا يحق لها أن تعطل تطبيقها إلا بتوجيهات تلك الهيئات الإدارية العليا بموجب المادة ٢٠، وهكذا هناك عدة مواد تلغي صلاحيات الهيئات الإدارية لمناطق الحكم الذاتي كما في المواد ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٩ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٦[١٦].

ومع أن أعضاء مجالس الشعب ورجال الهيئات الإدارية في مناطق الحكم الذاتي يفترض أن يتشكل من منسوبي القومية التي تأسس لأجلها الحكم الذاتي إلا أن المواد رقم ١٦ و ١٧ و ١٨ لا تلزم

ذلك، وهذا ما يفسر أن مختلف الوحدات الإدارية في كل تركستان الشرقية يتمركز فيها الصينيون من قومية هان.

والواقع أن الحديث عن الحكم الذاتي نظاماً وعملاً ذو شجون وشئون لا تكفي هذه العجالة لشرح جوانبه، ولكن يقول الدكتور لي فو هشيانغLEE FU HSIANG: (لا أحد ينكر بوجود نظام الحكومة الذاتية في سنكيانغ (تركستان الشرقية)، ولكن لا يعني هذا بالضرورة أن الأويغور والقازاق وغيرهما من الأقليات القومية أصبحوا أصحاب السيادة في مواطنهم)[١٧]، ثم يوضح أسباب ذلك فيقول: (إن قدراً محدوداً من الحكم الذاتي يطبق في سنكيانغ (تركستان الشرقية) بدون أن يكون للمسلمين الأتراك دور حقيقي في عملية اتخاذ القرارات الخاصة في البناء والحقوق وأعمال مختلف وحدات الحكم الذاتي، ولا يقتصر محدودية الحكم الذاتي في استبعاد المواطنين المحليين من صنع القرار فحسب بل في وضع قيود على ممارسة حقوق الحكم الذاتي، والحكم الذاتي هكذا أصبح مؤسسة سياسية تبدو براقةً ولكن بدون أن يكون لها مضمون.

فمثلاً في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي لمقاطعة تركستان الشرقية الذي يتكون من خمسة عشر عضواً، ثلاثة منهم من الأويغور، وواحد من القازاق، وواحد من المغول، وعشرة من الصينيين، وفي اللجنة المركزية ذاتها التي تتكون من ٥٦ عضواً، ١٣ من الأويغور، و ٤ قازاق، و ٢ قرغيز، و ٢ مغول، و ٢ خوى (المسلمون الصينيون)، و ٣٣ صيني، وأما حكومة مقاطعة تركستان الشرقية التي تسمى حكومة مقاطعة شنجانغ أويغور الذاتية الحكم فهي تتكون من ٩ أشخاص، ثلاثة منهم أويغور، وواحد من القازاق، وخمسة صينيين)[١٨].

هل يتمتع التركستانيون بحقوقهم؟

تعتبر تركستان حسب الادعاء الصيني بلاد غنية ذات ثروات

معدنية هائلة تتيح لها مستقبلاً زاهراً، وتعمل السلطات الصينية بكافة السبل على استغلال ما فيها من مواد خام، فمثلاً في الربع الأول من عام ١٩٨٩ صدرت إلى الصين ٦,٦٨ مليون برميل من الزيت الخام، و ٩٠٦ ألف طن فحم حجري، و ٤٤٤ ألف طن من خام الملح. وفي عام ١٩٩٣ بلغ إنتاج الزيت الخام نحو ١٠,٤ مليون طن، وفي عام ١٩٩٤ تم تصدير ٧٠٪ من إنتاج القطن إلى شنغهاي وشيآن وبكين، وإلى جانب ذلك تم تصدير الذهب والفضة المستخرج من جبال التاي ومادة اليورانيوم والرصاص والزنك، وكذلك الأحجار الكريمة ومنها حجر اليشم الذي يستخرج من خوتن.

ومع ذلك فالتركستانيون لا يستفيدون من ثروات بلادهم، ومن يعيش منهم تحت مستوى الفقر يمثل ٨٠٪، إذ يقدر دخل الفرد السنوي ما بين ٤٥ ـ ٥٠ دولار، علاوة على ذلك فإن السلطات الصينية تطبق على الفلاحين وهم يمثلون ٨٥٪ من التركستانيين نظاماً خاصاً بالأراضي الزراعية، فالنظام يمنح كل فلاح أرضاً تتراوح مساحتها من واحد إلى عشرة وأحياناً ٢٥ مو MU (مو واحد يساوي ٦٦٧ متر مربع).

وينتج مو واحد من الأرض في الظروف الطبيعية ما مقداره ٢٥٠ كيلو غرام من الحبوب، ويقدر قيمة ذلك ١٠٠ يوان، ثم تأخذ الحكومة الصينية ضرائب متنوعة على الأرض (الماء ـ التصريح بالفلاحة ـ السماد ـ البذور ـ استكمال أجهزة الحراثة) بما يبلغ ٦٥ يوان، ويبقى لدى الفلاح ٣٥ يوان.

وإذا كان الفلاح قد زرع عشرة مو يعني ذلك أن ما كسبه هو ٣٥٠ يوان حسب التوضيح السابق، ولكن الأسرة الواحدة تستهلك من الحبوب تقريباً ٧٦٥ كيلو غرام في السنة، وقيمة ذلك ٣٠٠ يوان والباقي بعد ذلك ٥٠ يوان للاحتياجات الأخرى في السنة.

وإذا كان قيمة كيلو اللحم الواحد يساوي عشرة يوان ومعنى ذلك

أن الأسرة بالمبلغ الباقي لا تستطيع أن توفر احتياجاتها الأخرى أياً كانت، وإذا كان دخل الفلاح التركستاني يصل إلى ٧٣٢ يوان في السنة فإن دخل الفلاح الصيني يبلغ ٢٦٨٠ يوان في السنة.

وهذه الأوضاع الاقتصادية أجبرت الفلاحين على التخلص من الأراضي الزراعية، وقد أفادت إدارة العلاقات العامة في حكومة شنجانغ أن في خوتن وحدها ١٧٠٠ فلاحاً بدون مأوى في عام ١٩٨٧، وفي نفس العام أدى سوء التغذية إلى مقتل ٦٥٠ شخصاً في خوتن، ويعاني من سوء التغذية ٨٠٪ من أطفال التركستانيين.

أما الظروف الصحية فالحديث عنها مأساة كبرى، فالمعروف أن الرعاية الصحية لا تلتزم بها حكومة الصين مع أنها تعمل بالنظام الشيوعي الذي يلتزم بتوفير العلاج والتعليم لجميع المواطنين مجاناً، فالمستوصفات والمصحات كلها تتقاضى أجوراً من المرضى بدون استثناء، والذي لا يدفع يترك حتى الموت مهما كان مرضه وظرفه، ولا اهتمام بالصحة العامة ما دام المتضررون مسلمون.

وفي عام ١٩٨٨ نشرت منظمة الصحة الدولية عن إصابة ٣٩٦١ بالكوليرا أدى إلى مقتل ٥٥ منهم في تركستان، وفي مارس ١٩٩٤ نشر مكتب الإحصاء التابع لوزارة الصحة الصينية في بكين تقريراً يفيد أن نسبة الوفيات في تركستان تعتبر أعلى معدل في كل مقاطعات الصين.

وقد أدت التفجيرات النووية التي تجريها السلطات الصينية في تركستان منذ عام ١٩٦٤ إلى انتشار الأمراض الجلدية والسرطان والأوبئة والتشوهات الخَلْقية، علاوة على أن إهمالها لشئون الوقاية أدى إلى تلوث البيئة وتسمم الحيوانات.

وقد نشرت مجلة لانست الطبية بعددها الصادر رقم ٣٤٤ في ١٩٩٤/٧/٩ تقريراً عن انتشار مرض تضخم الغدة الدرقية بسبب نقص اليود في غرب وجنوب تركستان، ومع أن آثار هذا المرض خطر على

الصحتين النفسية والعقلية للإنسان وأن علاجه بسيط بتوفير ملح الطعام للمواطنين فإن الإهمال المتعمد زاد من انتشاره.

كتب توماس بي آلان في مجلة الجغرافية الوطنية الأمريكية في عددها الصادر في شهر أبريل ١٩٩٦ يقول: (أكثر من مليون من سكان مدينة أورومجي البالغ عددها ١,٤ مليون نسمة هم من الصينيين الذين يديرون المدينة ويشغلون معظم الوظائف، وكل مستخدم رأيته في فندق ذي النظام الغربي هو صيني، وكل رجال الشرطة الذين رأيتهم هم صينيون حتى العمال غير المهرة هم صينيون من مقاطعات صينية يعملون في مشاريع عدة في أورومجي، والواقع أن كل من زار تركستان يؤكد أن الصينيين يسيطرون بشكل كبير على ميادين العمل.

فمثلاً عشرة في المائة من مائتي ألف عامل صناعي يعملون في أورومجي هم من الأويغور، كما نجد ذلك في مصنع الغزل والنسيج في أورومجي، وفي كاشغر في مصنع النسيج يعمل ٨٠٠ أويغوري مع ١٢٠٠٠ عامل صيني، وفي مصنع الحراثات في أورومجي الذي يبلغ عدد العاملين فيه ٢١٠٠ عامل يعمل فيه ١١٣ أويغوري).

وفي عام ١٩٨٦ في بلدة بوسكام افتتحت مدينة صناعية لبتروكيماويات، فكان العمال البالغ عددهم ٢٢٠٠ كلهم من الصينيين، وأما منطقة الزيت في أقسو فلا يعمل فيها أحد من التركستانيين مع أن ٧٠٪ من سكانها البالغ عددهم ١,٧٤ مليون نسمة هم من التركستانيين.

وقد أدى هذا إلى انتشار البطالة بين التركستانيين بشكل مخيف، وقد حدث في عام ١٩٨٨ في مدينة خوتن أن تم تسريح العمال التركستانيين الذين يعملون في مصنع نسيج الحرير، ووضع المهجرين الصينيين، وخاصة أن الحكومة الصينية تسرح العمال التركستانيين وتضع مكانهم المهجرين الصينيين في أعمالهم، فقام العمال التركستانيون المسرحون بمظاهرة، وتدخل الوالي عبد الغفور صديق لدى نائب

رئيس حكومة مقاطعة تركستان خوانغ باوجاك لإعادتهم إلى عملهم لأنهم من العمال المحليين الفقراء، ولكن السلطات الصينية أصرت على تسريحهم بدون أن تدبر لهم عملاً، وطلبت إلى الوالي عبد الغفور عدم التدخل في شؤون المصنع.

وفي عام ١٩٨٦ وصل اليأس بموظف تركستاني أن يشنق نفسه مطالباً بمنح عمله لابنه الذي استمر عاطلاً عن العمل ست سنوات.

وقد نشرت جريدة واشنطون بوست بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٢ تصريحاً لأحد المسلمين في كاشغر يقول: (الصينيون يحصلون على العمل، والمسلمون عاطلون بدون عمل ولا مأوى، وأكثرهم ينامون في الشوارع، وهم فقراء وجياع).

وأما جريدة وال ستريت Wall Street فقد نشرت في ٢١ اكتوبر ١٩٩٤ قولاً لأحد المسلمين يذكر أن الشعب التركستاني لا يملك الطعام ولا الملابس لأنه لا أحد يجد عملاً؛ فالسلطات الصينية تريدهم فقراء وجهلاء.

وتعامل الحكومة الصينية التركستانيين بمنطق غريب جداً قد لا يوجد في أي بقعة أخرى في العالم، وهي في الوقت الذي توفر العمل للآلاف من المهجرين الصينيين، وتتيح فرص العمل لعملائها المحليين برواتب ومزايا العمل الحكومي، وتجلب الآلاف من المهجرين الصينيين بدعوى الحاجة إلى الأيدي العاملة لاستغلال مجالات الصناعة والتعدين لاستخدامات الصين، وتعمل الحكومة الصينية ذاتها على تسريح الشباب والرجال التركستانيين الذين لا يجدون أمامهم إلا أمور ثلاثة هي:

١ ـ حياة البطالة والركود والتشرد في الشوارع وفساد الأخلاق.

٢ ـ الانتقال إلى المدن الصينية مثل بكين وشنغهاي وكانتون حيث يعملون طهاة وخدماً في المطاعم وباعة متجولين، أو يضطرون إلى السفر إلى قازاقستان وقرغيزستان يلتمسون العمل هناك.

٣ ـ العمل في معسكرات السخرة التي يديرها جيش البناء والإنتاج بدون أجرة، حيث يجبر أكثرهم على العمل في المزارع الحكومية أو شق الطرقات والسدود أو المصانع.

وقد كشف هاري وو HARIY WA الأمريكي الجنسية والصيني الأصل الذي دخل إلى تركستان الشرقية عن طريق قازاقستان واعتقلته السلطات الصينية لأكثر من شهر، وبعد محاكمته أُصدر حكم بسجنه ١٥ عاماً ثم أطلقت سراحه في ١٩٩٥/٨/٢٧ وأعادته إلى أمريكا، وهذا الصيني الذي سجن لأكثر من ١٩ عاماً في معسكرات السخرة قبل فراره إلى أمريكا عام ١٩٨٥، اتهم حكومة الصين بأنها تعتقل ٢٦٩ ألف شخص في معسكرات السخرة التي تشرف وزارة العدل الصينية على أكبر سبعة منها، ويشرف جيش البناء والإنتاج على ١٤ منها في وادي تاريم بتركستان الشرقية، وذكر أن القرض الذي حصلت عليه الصين من البنك الدولي وقدره ٩٠ مليون دولار ستصرفه على ٢٨ مزرعة حكومية يسيرها جيش البناء والإنتاج على طول نهر تاريم.

❁ ❁ ❁

حواشي المبحث السابق:

(١) Immanuel C.Y.Hsu: The Rise of Modern China; Oxford University Press, London, 2nd. Edition 1975, p.551.

(٢) Colin Mackerras: China's Minorities; Oxford University Press, Hong Kong, 1994, p.55.

(٣) Owen Lattimore: Pivot Of Asia; Little Brown & Co., Boston 1950, p.108.

(٤) Ibed. p, 110.

(٥) شو يوجى: ماركسيز مليق ميلله ت نه زه ريستى وه پارتينك ميللّى سياستى، ئورومجى، شنجاك خه لق نه شرياتى 1986 به ت 2.
شويوجى: نظرية ماركس القومية وسياسة الحزب القومية، اورومجى ـ دار نشر شعب شنجانغ، عام ١٩٨٦ ص٢.

(٦) گوباو: جوكخوا ميلله تينك ئوموميليقى توغريسيدا، ئورومجى، شنجاك ئجتمائى په نله ر ته تقيقاتى ژورنالى، ييل 1986 سان 3 به ت 37-85.
كوباو: بخصوص شمولية قومية الصين، اورومجى، مجلة بحوث أكاديمية شنجانغ للفنون الاجتماعية، السنة ١٩٨٦، العدد /٣، ص٣٧ ـ ٨٥.

(٧) كاوجاوميكْ: ماوزيدو كينيكْ ميللى مه سله توغريسيديكى نه زه ريسى وه ئيديسى توغريسيدا، ئورومجى، شنجاك داشو ئيلمى ژورنيلى (په لسه په ـ ئجتمائى په ن قسمى) ييل 1993 سان 4 به ت 6.
كاو جاو مينغ: حول نظرية أفكار ماوزيدونغ في المسألة القومية، مجلة جامعة شنجانغ العلمية ـ قسم الفلسفة الاجتماعية، اورومجى عام ١٩٩٣ العدد /٤ ص٦.

(٨) شودشيكْ: سوتسياليزيم ـ ميلله تله ر گوللنيديغان ده ورى، ئورومجى، شنجاكْ ئجتمائى په نله ر ته تقيقاتى رونيلى، ييل 1986 سان 1 به ت ٣٧.
شود شينغ: الاشتراكية عهد ازدهار القوميات، مجلة بحوث أكاديمية شنجانغ للفنون الاجتماعية، اورومجى، عام ١٩٨٦ العدد/ الأول ص٣٧.

(٩) جاو زياكْ: جوكْخوا ميلله تله رنيكْ گوللنيشى ئوجون گوره ش قيلايلى، پيجين، ميلله تله ر ئتپاقى ژوزنيلى، ييل 1989 سان 1 به ت 8.
جاو زيانغ (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني سابقاً): لنعمل على ازدهار قوميات الصين، مجلة اتحاد القوميات، بكين، عام ١٩٨٩، العدد/ الأول، ص٨.

(١٠) تيمور داواميتى: شينجانغ ـ موطني العزيز، دار نشر الصين اليوم، بكين، ١٩٩٣، ص١٠٦.

(١١) المصدر السابق ص ١٠٧.

(١٢) المصدر السابق ص ١٠٨.

(١٣) لقد تعرّض الأستاذ تورغون الماس إلى نقد عنيف من الأجهزة الصينية وجردته السلطات الشيوعية من حقوقه الوطنية بسبب نشره كتب ثلاثة هي:

١ ـ تاريخ الأويغور.
٢ ـ مختصر تاريخ الهون.
٣ ـ تاريخ الأدب الأويغوري القديم.
ونشر قسم دعاية الحزب الشيوعي في جامعة شنجانغ مختارات من محاكمته في كتاب بعنوان: ئويغور لار قاتارليق ئوج كتاب مه سليسى هه قفيديكى موهاكمه يغينينك ئيلمى ماقاليلريدن تاللانما = مختارات من المحاكمة العليمية للكتب الثلاثة التي منها الأويغور، وقد نُشر بصفة سرية محدودة في اورومجي بتاريخ ١٩٩١/٤/١٠.
كما أن هناك عدة كتب عن تاريخ تركستان يمنع النظام الشيوعي الصيني تداولها بين المسلمين بسبب أنها تجعل لتركستان تاريخا خاصاً مثل:
شرقى توركستان تاريخى (تاريخ تركستان الشرقية) ألفه الشيخ محمد أمين بوغرا باللغة التركستانية وطبع في كشمير عام ١٩٤٠.
تركستان قلب آسيا الوسطى ألفه الشيخ عبدالعزيز عاشور جنكيزخان باللغة العربية وطبع في القاهرة بمصر عام ١٩٤٥.

(١٤) T.R.Rahimov: Kitaiskie Elementi v sovremennom Uigurskom Yazike, Moscow, Nauke 1970, pp.348.

(١٥) جوڭخوا خه لق جومهوريتنيڭ ميللى تيرتوريليك ئاپتومومیه قانونى، پيجين: ميلله تله ر نه شرياتى 1/7/1984 به ت 1-18.
نظام مناطق الحكم الذاتي في جمهورية الصين الشعبية، بكين: دار نشر القوميات ١٩٨٤/٧/١.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) Lee Fu-hsiang: the Turkic-Moslem Problem in Sinkiang: A Case study of the Chinese Communist Nationality Policy; Ph.D.Dis. Rutgers University, New Jersy, 1973, p.180.

(١٨) Ibed. p.181.

عمليات الاستطيان الصيني في تركستان الشرقية

عمليات تهجير الصينيين وتوطينهم في تركستان الشرقية تعتبر من أخطر ما تمارسها حكومة الصين الشعبية ضد المسلمين بهدف إذابة شخصيتهم الإسلامية واستئصال كيانهم القومي، ومع أنها لا تعلن عن معدلات التوطين إلا أن حركة المواصلات إليها من داخل الصين والأرقام التي تظهر أحياناً تؤكد على كثافة ما يجري منها في غفلة من الأمة الإسلامية، وذلك للإسراع في تحقيق ما صرح به هوياو بانغ سكرتير الحزب الشيوعي الصيني الأسبق بأن تركستان الشرقية تستطيع بسهولة استيعاب ٢٠٠ مليون صيني.

ويبدو جليا أن السلطات الصينية تعمل على تنفيذ هذا التصريح، إذ ذكرت مجلة الاتجاه في عددها الصادر في هونغ كونغ في شهر اكتوبر ١٩٩٢ تحت عنوان «توطين خمسة ملايين صيني في تركستان الشرقية» بان الحكومة المركزية قد صادقت على تنفيذ خطة مدير مركز الدراسات السياسية لمجلس الوزراء الصيني يوان مو؛ للإسراع بعمليات امتصاص غير الصينيين بهدف تحويل تركستان الشرقية إلى مقاطعة صينية حقيقية، وتتضمن الخطة التي عرفت ببرنامج يوان مو على ما يلي:

١ ـ خلال عامي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ يتم تهجير مليون عامل من

مقاطعات سيشوان وشانشي وخينان وانخوي وتوطينهم في تركستان الشرقية وإلحاقهم في وحدات جيش الإنتاج والبناء وأعمال الطرق ومصادر الطاقة وصناعة الزيت.

٢ ـ نقل مائة ألف من جنود وصف ضباط من مختلف وحدات الجيش الصيني؛ لتعزيز مختلف قطاعات الدفاع والأمن والإدارة في تركستان الشرقية.

٣ ـ مع عام ٢٠٠٠ يتم توطين خمسة ملايين صيني لرفع نسبة الصينيين، وتحكيم سيطرتهم على مواقع الاقتصاد والإدارة في تركستان الشرقية[١].

والدلائل تؤكد أن الخطة يجري تنفيذها بدون هوادة، فقد نشرت جريدة الصين اليومية التي تصدر باللغة الإنجليزية في بكين بعددها الصادر في يوم السبت ٥ ديسمبر ١٩٩٢ تقول: أن سلطات ولاية كاشغر التي استقبلت ١٥,٠٠٠ مهجر صيني، رحبت على الفور بتوطين مائة ألف مهجر صيني، وأبدت عن استعدادها لاستقبال وتوطين ٤٧٠,٠٠٠ مهجر صيني في كاشغر ممن يتم نقلهم من منطقة مشروع الممرات الثلاثة لسد غزوبا الذي يجري تشييده على نهر يانغتسي في هوبي في وسط الصين.

وأكدت جريدة شيكاغو تربيون في عددها الصادر بتاريخ ٢١ ديمسبر ١٩٩٢ هذا الخبر على لسان لي بونينغ مدير مشروع الطاقة الكهربائية لمشروع سد الممرات الثلاثة الذي قال: أن المشروع يحتاج إلى تهجير مليون شخص، وكتب مراسلها أولي شمتزر أن نقل نصف مليون صيني إلى تركستان الشرقية لا يعني توطينهم فحسب، بل استخدامهم في قمع ثورات المسلمين ضد السلطات الصينية هناك، وهو تأكيد لما نشرتها مجلة الاتجاه الشهرية الصادرة في هونغ كونغ في أكتوبر ١٩٩٢ مقالاً بعنوان «توطين خمسة ملايين صيني في تركستان الشرقية» التي سبق الإشارة إليها[٢].

وما يحدث حالياً هو تنفيذ البرنامج المذكور، فالأنباء تؤكد أن السلطات الصينية تعمل على نقل تسعة آلاف صيني بالقطار يومياً من داخل الصين إلى تركستان الشرقية.

وقد نشرت جريدة شينجانغ اليومية الرسمية بعددها الصادر في ٦ أبريل ١٩٩٥ أن نسبة المهجرين الصينيين سترتفع هذا العام إلى ١٥ـ ٢٠٪ عما كان في عام ١٩٩٤، وأشار تقرير بعنوان «تيارات جديدة من العمال المهاجرين» أن ٧٥٪ من ركاب القطار القادمين إلى أورومجي من داخل الصين يومياً هم من المهجرين الصينيين الجدد، وأن محطة قطار أورومجي استقبلت ١٥ رحلة قطار إضافية فيما بين ١١ فبراير ـ ١٤ مارس ١٩٩٥، وبلغ عدد المهجرين الصينيين القادمين بها إلى تركستان الشرقية ٣٠,٠٠٠ مهجر صيني[٣].

عدد المستوطنين الصينيين ونسبتهم:

في عام ١٩٤٩ عندما احتل الشيوعيون الصينيون تركستان الشرقية كان عدد سكانها ٤,٣٣٣,٤٣١ نسمة، والصينيون منهم ٢٩١,٠٠٠ ونسبتهم ٦,٧١٪، والأويغور ٣,٢٩١,١٤٥ ونسبتهم ٧٥,٩٥٪[٤]، وكما ذكرت إدارة الإحصاء الحكومية لمقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم عن التزايد السكاني فيما بين أعوام ١٩٤٩ و١٩٨٨[٥] فقد أحدث التهجير والتوطين الصيني تغيرات كبيرة في التركيبة القومية لتركستان الشرقية كالآتي:

اسم القومية	نسبتهم عام ١٩٤٩	نسبتهم عام ١٩٨٨	الفرق
الأويغور	٧٥/٩٥	٤٦/٧٩	-٢٩/١٦
الصينيون	٦/٧١	٣٨/٣٥	+٣١/٦٤
القازاق	١٠/٢٤	٧/٤٠	-٢/٨٤
خويزو (المسلمون الصينيون)	٢/٨٣	٤/٤٨	+١/٦٥

المغول	١/٢١	٪٩٣	-/٢٨
القرغيز	١/٥٣	٠/٩٣	-/٦
شبيه	٠/٢٧	٠/٢٢	-٠/٥
التاجيك	٠/٣١	٠/٢٢	-٠/٩

يتضح مما سبق أن الصينيين هم الذين ارتفعت نسبتهم، بينما انخفضت نسبة كل القوميات الأخرى في تركستان الشرقية، والصينيون البوذيون ارتفع عددهم من ٢٩١,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٩ إلى ٥,٤٧٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٨، وكذلك المسلمون الصينيون من ١٢٢,٥٠٠ نسمة عام ١٩٤٩ إلى ٦٤٠,٣٠٠ نسمة عام ١٩٨٨[٦].

وفي الإحصائية الرسمية لعام ١٩٩٣ بلغ عدد سكان تركستان الشرقية ١٦,٠٥٢,٦٤٨ نسمة[٧] منهم:

اسم القومية	عددهم	نسبتهم
الأويغور	٧٥٨٤٦٨ نسمة	٪٤٧,٢٧
الصينيون	٦٠٣٦٧٠٠ نسمة	٪٣٧,٦٠
القازاق	١١٩٦٤١٦ نسمة	٪٧,٤٥
خويزو	٧٣٢٢٩٤ نسمة	٪٤,٥٦
القرغيز	١٥٤٢٨٢ نسمة	٪٠٠,٩٦
المغول	١٤٩١٩٨ نسمة	٪٠٠,٩٢
شيبه	٣٦٧٨٥ نسمة	٪٠٠,٢٢٩١
التاجيك	٣٦١٠٨ نسمة	٪٠٠,٢٢٤٩

كما ارتفع عدد القوميات يعني الأقليات العرقية التي صنفتها السلطات الشيوعية من ١٣ قومية في تركستان عام ١٩٤٩ إلى ٤٧

قومية متنوعة في عام ١٩٩٢[٨].

علاوة على هذا التغيير العرقي فقد أدى التهجير الصيني وتوزيعه إلى توطين ٧١,٧٨٪ منهم في الشمال، و ٢٥,٢٨٪ في الجنوب إلى تغيير نسب التوزيع السكاني العام كالآتي:

المنطقة	عام ١٩٩٢	عام ١٩٤٩
في حوض تاريم جنوبا	٤٦,٩٪	٧٧,٦٧٪
في حوض جونغاريا شمالاً	٤٧,٣٥٪	١٦,٧٩٪
في حوض باركول شرقا[٩]	٤,٧٥٪	٥,٥٤٪

وبلغت نسبة تصيين سكان بعض المدن والولايات حداً مخيفاً[١٠].

الاسم	عدد السكان الإجمالي	عدد الصينيين	نسبتهم
مدينة أورومجي	١,٣٧٩,٣٢٧	١,٠٠٧,٤٧٨	٧٣٪
مدينة قراماي	٢٢٠,٠٨٨	١١٦,٣٥٦	٥٢,٨٦٪
مدينة شيخنزه	٥٣٦,٠٧١	٥١١,٥٧٦	٩٥,٤٣٪
ولاية قمول	٤٢٥,٠٠٨	٢٨٠,٥٩٥	٦٦٪
ولاية تاربغتاي	٨٢٧,٢٨٩	٤٧٧,٤٤٨	٧٥,٧١٪
ولاية التاي	٥٣٨,٣٢٠	٢٢٩,٠٩٠	٤٢,٥٥٪

وفي مناطق القوميات الذاتية الحكم أصبح الصينيون في بعضها أكثرية حتى على القومية التي تأسس لأجلها الحكم الذاتي مثلاً:

منطقة سانجي خويوز الذاتية الحكم، وهي منطقة ذاتية الحكم لمسلمي الصين (خويزو) بلغ عدد سكانها ١,٣٣٩,٣٠٣ نسمة، منهم

المسلمون الصينيون (خويزو) ١٥٤,٤٩٨ نسمة بنسبة ١١,٥٤٪ فقط، والصينيون البوذيون ١,٠٠٠,٢٣٤ نسمة بنسبة ٧٤,٦٨٪ حسب إحصائية عام ١٩٩٣.

ومنطقة إيلي قازاق الذاتية الحكم بلغ عدد سكانها ٣,٤٩٦,٢٣٣ نسمة، منهم القازاق الذي يفترض أن يكون عددهم أكثر؛ لأن الحكم الذاتي لهم، وهم سكانها الأصليون فعددهم ٩٢١,٢١٤ نسمة بنسبة ٢٦,٣٤٪ فقط، والأويغور ٥٦٧,٧٩٥ نسمة بنسبة ١٦,٢٤٪، والصينيون البوذيون ١,٥٤٦,٦٨٠ نسمة بنسبة ٤٤,٢٣٪، ومنطقة بورتالا مغول الذاتية الحكم بلغ عدد سكانها ٣٥٤,١١٣ نسمة، ومنهم المغول ٣٥,٤٠٣ بنسبة ٧,١٧٪، والصينيون البوذيون ٢٢٨,٣٣٩ نسمة أي نسبتهم ٦٤,٤٨٪، وهكذا يتضح أن عمليات التغيير الدميغرافي لسكان تركستان الشرقية يهدف بقوة إلى الامتصاص والإذابة العرقية لسكانها المسلمين، وإذا كان واحد من كل ثلاث مواطنين في تركستان الشرقية هو صيني مهجر حالياً، فالممارسات التي تنفذ حسب برنامج يوان مو تهدف إلى عكس الوضع بحيث يكون اثنين صيني مهجر مقابل كل تركستاني واحد عام ٢٠٠٠.

ما هو معدل الكثافة السكانية في تركستان الشرقية؟

يدعى الصينيون أن تركستان بلاد شاسعة قليلة السكان غنية بالثروات، وأن الملايين المهجرين يعملون على تطويرها واستغلال قدراتها الكبيرة، إلا أن الواقع أن الحكم الصيني يهدف إلى امتصاص المسلمين عرقياً، وتحويلها إلى منطقة ذات كثافة صينية؛ ذلك لأن تركستان تعاني حالياً من اكتظاظ سكاني لا تقل خطورة عما هو في الصين نفسها، فقد كتب شوينغ بونغ خوي يقول: أن تركستان تأتي في مقدمة مقاطعات الصين كلها في سرعة نموها السكاني، إذ بلغت الزيادة السكانية أكثر من ٩,١ مليون نسمة فيما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٨٤، وبلغ نسبة النمو السكاني ٣٣,٩٪ في السنة، حيث ارتفع عدد السكان من ٤,٣٣٠

مليون نسمة عام ١٩٤٩ إلى ١٣,٤٠٠ مليون نسمة عام ١٩٨٤[١١].

وإذا كان معدل الكثافة السكانية في الصين هو ٥,٧ في كل كيلو متر مربع واحد فهو في تركستان ٨,٥ في كل كليومتر مربع واحد، وهو معدل أعلى مما تقرره منظمة الأمم المتحدة في البلدان الصحراوية وهو ٧ في كل كيلومتر مربع واحد، وواقع الحال أن نسبة الأراضي الصحراوية تمثل ٦٢٪ والأراضي الزراعية ٣,٥٪ من جملة مساحة تركستان، بمعنى أن ١٥,٨٠٦,٣٠٠ نسمة يتمركزون على مساحة من الأرض لا تزيد عن ٥٨,٧٠٠ كيلومتر مربع، وهذا يعني أيضاً أن معدل الكثافة السكانية هو ٢٦٩,٣ نسمة في كل كيلومتر مربع واحد في عام ١٩٩٢[١٢].

وفي الإحصائية التي أجريت عام ١٩٨٢ اتضح أن معدل سكان الأراضي الزراعية هو ٢٦٢ من كل كيلومتر مربع واحد، وهو معدل أعلى مما هو في مقاطعتي خونه ن وخوبي الصينيتين وهو لا يقل عن معدل أكثر مناطق الصين اكتظاظاً بالبشر، فمثلاً في تورفان فالمعدل هو ٣٦٥ نسمة، وفي كاشغر ٤٧٥ نسمة، وفي شيخترة فهو ١,١٩٥ نسمة في كل كيلو متر مربع واحد وهو أعلى معدل حتى عن معدل كثافة السكان في بكين ونانكين[١٣].

نتائج التوطين الصيني البوذي في تركستان الشرقية

مما لا شك فيه أن الهيمنة الصينية افقدت مقاطعة تركستان الشرقية معاني الحكم الذاتي، الذي وضعت رموزه واشكاله السلطات الصينية، وبات لا يمثل واقعاً فعلياً لا قولاً ولا عملاً، فالإدارة المركزية لحكومة تركستان الشرقية الذاتية الحكم يسيرها الحزب الشيوعي لمقاطعة تركستان الشرقية الذي يرأسه سونغ خان ليانغ وهو صيني بوذي مهجر، وأما حكومة المقاطعة التي يرأسها عبدالأحد عبدالرشيد فأربعة من مساعديه السبعة من الصينيين، وهكذا حتى في أدنى الإدارات المحلية في الأرياف والقرى يسيطر عليها الصينيون، فمثلاً في بلدة كوما التي يبلغ عدد سكانها ١٩٩,٤٨٥ نسمة،

والصينيون أقلية يبلغ عددهم ٢,٨٠٦ نسمة[١٤] فإن محافظها من الأويغور وهو عمر عبد الله بينما له أربعة مساعدين اثنين منهم من الصينيين[١٥].

علاوة على ذلك فالضغوط الاجتماعية والدينية التي يمارسها المستوطنون الصينيون أدت إلى التدخل في تقاليد المسلمين وشعائرهم الدينية، فالسلطات المحلية منعت رفع الأذان في المساجد في الأحياء التي استوطنها الصينيون؛ لأن ذلك يزعجهم، وفرضت تربية الخنازير، وفتحت حانات الخمر، وروج الاختلاط الجنسي بالقوة بدعوى تآلف واتفاق القوميات، حتى التعليم والثقافة أصبح يروجان لثقافة الصين وأدابها ولغاتها بهدف التفاهم والتعاون بين القوميات.

وعملت السلطات الصينية على اغتصاب فرص عمل المسلمين وتوفيرها للمستوطنين الصينيين وتأمين الراحة لهم، وأصبح ذلك ملحوظاً لكل زائر وسائح، فقد كتب كريستان تيلر يقول: (الصينيون يقيمون المشاريع الكبيرة، ويملؤون مكاتب الحكومة، ويسكنون مباني المدينة، ويركبون السيارات الأجنبية الفارهة، بينما الأويغور تجاراً فلاحين يجرون العربات التي تجرها الحمير، والأويغوري حتى لو أنه أتقن اللغة الصينية بطلاقة فذلك لا يكفيه لاجتياز العقبات العنصرية لحصوله على وظيفة حكومية؛ لأن ذلك مخصص مسبقاً لمن ترسلهم بكين من المهجرين الصينيين)[١٦].

وحظيت بمقابلة عبدالأحد عبدالرشيد وهو حاكم تركستان الشرقية من الأويغور بموجب القانون، ومع ذلك كان يتحدث باللغة الصينية وهي اللغة الرسمية، وقد تحدّث عن الولايات والمدن والقرى وعن أجهزتها السياسية وموظفي الحزب الشيوعي، وأن أكثرهم من الأقليات القومية ولكن كلهم تحت إشراف الصينين[١٧].

١ ـ تهجير وتوطين الصينيين من الشباب ومتوسطي العمر أدى إلى ارتفاع نسبتهم في المجتمع التركستاني؛ حيث أصبح أكثر من نصف

السكان ممن يبلغ أعمارهم ١٩,٥٤ سنة؛ لأن ٦٨٪ من المهجرين الصينيين هم ممن يبلغون من العمر ما بين ١٥ ـ ٣٩ عاماً[١٨]، مما تسبب في مشاكل كثيرة أهمها ممارسة ضغوط اجتماعية في العلاقات الجنسية، وترويج الزواج المختلط بين المسلمين والمسلمات وبين البوذيين والبوذيات، علاوة أن هذا يعتبر عامل يؤدي إلى ارتفاع المواليد عملت السلطات الشيوعية الصينية على تشديد نظام تحديد النسل على المسلمين فقط، عملاً بتطبيق سياسة مزدوجة تهدف إلى تخفيض عدد المسلمين من جهة وتشجيع تصيين المسلمين من جهة ثانية.

٢ ـ يعتمد التهجير الصيني على العمال والفلاحين والمجرمين بشكل رئيسي مما أدى إلى انخفاض نسبة المتعلمين، فقد اتضح من الإحصائية التي أجريت عام ١٩٨٢ بان نسبة الأميين والمبتدئين ممن هم أقل من مستوى التعليم الابتدائي هي ٧١,٣٥٪، ومن هم في مستوى التعليم الثانوي يبلغ عددهم ٧٠,٦٥٪ في كل ألف، ومن هم على مستوى التعليم الجامعي هو ٤,٦٧ في كل ألف شخص، وهذا يقل كثيراً من المعدل العام لعموم الصين الذي هو ٦,١٧ في كل ألف شخص، وأما الجامعيين بين العمال بالأخص فالنسبة هي ٩٨٪ ولا تصل إلى واحد في المائة.

وإذا تفحص الباحث نسبة تعليم القوميات التي يتكون منها شعب تركستان الأصل فالأمر أكثر سوءا، إذ يبلغ نسبة الجامعيين فهم ٤٢٪ ونسبة الأميين والمبتدئين بينهم هي ٤١,٢٩٪، يعني أن أكثر من ٩٥٪ من سكان تركستان هم ممن يقل تعليمهم من مستوى التعليم الإعدادي[١٩].

٣ ـ التهجير الصيني المكثف أدى إلى سرعة النمو السكاني في تركستان مما تسبب في الإنهيار الاقتصادي؛ إذ أن التطور الاقتصادي مع أنه كان كبيراً حيث زاد الانتاج الوطني في تركستان إلى ٨,٦٥ أضعاف فيما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥، إلا أن التطور الاقتصادي في الصين

كان أكبر خلال الفترة نفسها، فمثلاً قيمة الإنتاج الصناعي والزراعي في الصين ارتفع إلى نسبة ١٢,٠٣٪ بينما انخفض قيمة ذلك في تركستان إلى ١٪ أي أقل من ١,٢٩٪ عما كان في الصين في بداية الفترة نفسها، ولكن نسبة سكان تركستان ارتفع إلى ١٦٦٪ بينما كان نسبة النمو البشري في الصين ٧٠٪ خلال الفترة المذكورة، وأدى هذا إلى تخلف تركستان اقتصادياً عن الصين.

وتزايد هذا التخلف الاقتصادي بتزايد التهجير الصيني مع مرور الزمن، فمثلاً في عام ١٩٥٥ بلغ متوسط دخل الفرد من الانتاج الزراعي والصناعي في تركستان ٢٧٩,٨٠ ين بينما كان ذلك في الصين ١٨٠,٤٥ ين أي بزيادة ٩٩,٣٥ ين، ولكن في عام ١٩٧٨ ارتفع دخل الفرد في الصين إلى ٥٨٥,٢٩ ين بينما وصل في تركستان إلى ٤٨٤,٧٤ ين أي يقل عنه ١٠٠,٥٥ ين، وفي عام ١٩٨٠ وصل الانخفاض إلى عام ١٧١,٤٩، ين، وفي عام ١٩٨٥ عندما ارتفع دخل الفرد في الصين إلى ١٢٧٥,٧٨ ين بلغ دخل الفرد في تركستان ٩١٠,٧٠ ين أي بما يقل ٣٦٥ ين عن الأولى[٢٠].

بالإضافة إلى سياسة التهجير والتوطين الصيني التي تنفذها السلطات الشيوعية الصينية رسمياً فإن تدفق الصينين الطوعي بغزارة والذين لا يشملهم الإحصاء الحكومي ضمن السكان المستقرين في تركستان يجعل الدخل الفردي ينخفض إلى مستويات متدنية عما هو معلن رسمياً[٢١].

٤ ـ الأراضي الزراعية: إذ توفر الأيدي العاملة من المهجرين الصينيين، وخاصة وحدات القوات الشعبية للإنتاج والبناء التي تتكون في الأغلب منهم ساعد على استصلاح ١/٤ مليون هكتار من أراضي البور، وإيجاد ١٨٠ منطقة زراعية ورعوية، وإقامة ٩٦ سداً، و ١١٧ محطة توليد كهروبائية، وأدت هذا الجهود إلى اتساع الرقعة الزراعية في تركستان من ١٧٠٠ كم إلى ٥٨,٧٠٠ كم، وفي عام ١٩٨٨

تضاعف قيمة الانتاج الزراعي ٩,٣ مرة والإنتاج الصناعي ٣١٥ مرة[٢٢].

وإذا كانت مساحة الأراضي الزراعية بلغت ٤٧,٢٩٠ مليون مو[٢٣] في عام ١٩٨٤ أي بزيادة ٢,١١ مرة عما كانت في عام ١٩٤٩ إلا أن النمو البشري بلغ ٣,٢٠ مرة، وحصة الفرد من الأراضي الزراعية انخفض من ٤,١٩ إلى ٣,٥٢ مو أي بمقدار ٦٧٪ مو، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي انخفض أيضاً.

مثلاً في عام ١٩٨٢ ارتفع المحصول الزراعي الغذائي بنسبة ٥٨,٢٩٪ عما كان في عام ١٩٦٤ ولكن النمو السكاني خلال الفترة نفسها ارتفع إلى ٧٩,٩٪، وعلى ذلك انخفض نصيب الفرد منه من ٧٠٥ جنغ[٢٤] إلى ٦١٥ جنغ. وفي عام ١٩٩١ بلغت مساحة الأراضي الزراعية ٤٦,٧٣٩,١٠٠ مو ولكن عدد السكان وصل إلى ١٥,٢٨٤,٣٠٠ نسمة، وهبط متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى ٣,٠٦ مو.

وإذا كانت الأراضي الزراعية تضاعف مساحتها ١,٥ مرة خلال ٤٠ عاماً الماضية إلا أنه في نفس الفترة تضاعف عدد السكان ٣,٥ مرة، مما يعني أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية انخفض ١,١٤ مو[٢٥].

ويتضح الانخفاض بين تزايد السكان وتقلص الأراضي الزراعية من الجدول التالي[٢٦]:

جدول
التزايد السكاني والأراضي الزراعية في تركستان
فيما بين ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٠

العام	عدد السكان	مساحة الأراضي الزراعية	نصيب الفرد من الأراضي	الزيادة في الأراضي	النقص فيها
١٩٨٨	١٤٢٦٤٢٠٠	٤٦١٣٨٤٠٠	٣,٢٣	١٢٩٣٣٠٠	١,٦٩٦٠٠
١٩٨٩	١٤٥٤١٦٠٠	٤٦٠٩٥٠٠٠	٣,١٧	٨٩٧٢٠٠	٩٤٠٦٠٠
١٩٩٠	١٤٩٨٧٢٠٠	٤٦٣٠٣٣٠٠	٣,٠٩	٨٧١٨٠٠	٦٦٣٥٠٠
١٩٩١	١٥٢٨٤٣١٢	٤٦٧٣٩١٠٠	٣,٠٦	٩٣٤٧٠٠	٥٩٨٩٠٠
٢٠٠٠	١٨٣٥٠٣٩٠	٥٥٧٤٠٠٠٠	٣	-	-

علاوة أن الاستخدام الواسع والمجهد للأراضي والإفراط في استخدام المياه للارتفاع بالمحصول الزراعي إلى المقادير المطلوبة لاحتياج النمو السكاني المفاجىء بالتهجير تسبب في إماتة الأراضي الزراعية وانتشار التصحر وشح في المياه، فالأراضي الزراعية التي أجهدها الاستخدام ماتت وزادت ملوحيتها، وقد بلغت أكثر من ٤٠ ألف كيلومتر مربع.

كما أن إنشاءات السدود زادت في عمليات التصحر وزحف الرمال، وقد تقلصت الغابات ٨٠ مليون كيلومتر مربع، فمثلاً عندما أقيم سد شيخه نزه عام ١٩٧٠ وتم حجز مياه نهر تاريم، فالنهر الذي كان يجري في أسفل بلدة ينغ سو توقف تماماً، كما انخفض منسوب المياه الجوفية فيها، بالإضافة إلى أن الأراضي التي تقع بين بلدة يانغ سو وبلدة لوب مساحتها ٢٤٠,٦٦٧ هكتار زحفت إليها الرمال وغطت ٩٧٪ منها أي ٢٣٤ ألف هكتار، وهكذا فإن ٥٣ بلدة من مجموع ٧٦

بلدة يهددها التصحر حالياً، والأراضي الزراعية التي تصحرت في ولاية خوتن ٢٦ وحول نهر تاريم تصل نسبتها إلى ٦٠٪ من جملة الأراضي الزراعية، والأراضي الزراعية التي في أسفل نهر تاريم أسوء حالاً، إذ تبلغ نسبتها ٦٦٪ من المساحة الإجمالية[٢٧]، حتى أن تاريم الذي يعتبر النهر الرئيسي في تركستان بدأ ينحسر خاصة بعد أن جفت بحيرته تماماً في عام ١٩٧٣، وكان النهر قد قصر ٣٠٠ كيلو متر، وفي ربيع ١٩٩٢ نقص طوله أيضاً ٤٧٣ كيلو متر، وقد أدى هذا الانحسار إلى تصحر الأراضي الزراعية والغابات، وإلى انعدام أكثر من ٣٠ نوعاً من الحيوانات النادرة[٢٨].

وفي عام ١٩٥٠ كل مساحة الرمال في صحراء قوربان تانغوت ٣٪ فقط وأما الآن فهو ١٥٪، وحتى ولاية أيلي التي تعرف بجودة أراضيها فالأراضي التي تصحرت تبلغ ١٤٢,٧٠٠ هكتار ويمثل ٣٣,٥٪ جملة مساحة الأراضي الزراعية الحالية[٢٩].

كما أن البحيرات بدأت تجف في تركستان، حيث فيها ٤٤ بحيرة، مساحة كل منها يزيد عن ٥ كلم، ويبلغ مساحتها الإجمالية ٥٣١٦,٥ كلم، ويقع أكثرها في أواسط ومصبات الأنهار، وقد تسبب إنشاء السدود والاستعمال المفرط للمياه إلى جفاف بعض البحيرات وتقلص مساحتها، فمثلاً بحرة لوب كان مساحتها ٥٣٥٠ كلم، وفي عام ١٩٦٠ أصبح مساحتها ٦٦٠ كلم مربع، وفي عام ١٩٧٢ حسب الصور التي التقطتها مركبة الفضاء الأمريكية الأولى يتضح أن البحيرة قد جفت تماماً، وكذلك بحيرة ته تيما التي تقع جنوب غرب بحيرة لوب نور وبلغت مساحتها ٨٨ كلم مربع عام ١٩٦٠ قد جفت تماماً في عام ١٩٨٠[٣٠].

والأراضي التي زادت ملوحتها بسبب سوء استعمالها من جهة، وسبب تخزين المياه في السدود الذي ادى إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية على السطح رفع مساحة الأراضي المالحة لأكثر من ١,١٠٠ مليون هكتار، وهو يشكل ٣٥٪ من جملة الأراضي الزراعية، ومساحة

الأراضي المملوحة في جنوب تركستان أكبر مما هي من الشمال، فمثلاً الأراضي المملوحة تبلغ نسبتها في كاشغر ٦٤,٧٪، وفي مقاطعة باين كول مغول الذاتية الحكم ٤٠,٧٪، وفي ولاية أقسو ٢٨,٨٪، وفي تورفبان ٣٠,١٪ من مساحة الأراضي الزراعية، وقد بلغت نسبة الأراضي المملوحة أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليها في نهاية العقد السادس من القرن العشرين مما تسبب في انخفاض المحصول الزراعي الغذائي لأكثر من ٢٠٠ ألف طن، والقطن لأكثر من ٥٠٠ ألف[٣١].

أما الغابات فقد تعرضت بسبب تأمين احتياج النمو السكاني الكبير بالتهجير إلى نقص في كثافتها وحجمها، وتقدر مساحة الغابات ١,٧٧٢ مليون هكتار، وتمثل نسبة ١,٠٣٪ من جملة مساحة تركستان، ويبلغ نصيب الفرد منها بحدود ١,٧ مو، وكانت مساحة الغابات في حوض تاريم ٦,٨٩٧ مليون مو في عام ١٩٥٨ ونصيب الفرد منها ١,٢ مو، وفي عام ١٩٧٨م تقلصت الغابات إلى ٢,٦٢٦ مليون مو وأصبح نصيب الفرد منها ٠,٢١ مو، كما أن مساحة الغابات في وادي إيلي وإيرتيش واولونكو كانت حول ٩١٢,١٠٠ مو فيما بين عام ١٩٦٥ - ١٩٧٥، ولكنها تقلصت إلى ٧١٠,٧٠٠ مو في عام ١٩٨٢، وكذلك غابة جاتقل في حوض جونغاريا تقلصت نسبته ٦٨,٤٪ في عام ١٩٨٢ عما كانت عليها في عام ١٩٥٨[٣٢]، والفرقة رقم ١٥٠ من جيش الإنتاج والبناء إبادة ٣٢ ألف هكتار في غابات سوكوك في منطقة موسوؤن فيما بين ١٩٥٨ - ١٩٨٠ بلغت ضعف مساحة الأراضي الزراعية في تلك المنطقة[٣٣]، وهذا يعني أن تركستان فقدت من غاباتها ما مساحتها ٨,١٣٨,٦٤٠٠ مو منذ عام ١٩٥٢[٣٤].

٥ - الثروة الحيوانية: تحتل تركستان المرتبة الثانية بالثروة الحيوانية في الصين، فهي غنية بالمراعي وبعدد الحيوانات الذي يقدر ما بها ٣٢,٩٤٥,٦٠٠ مليون رأس في عام ١٩٨٨[٣٥].

وفي عام ١٩٨٤ بلغ ما بها من مواشي وأغنام ٣٠ مليون رأس،

وهو يشكل ضعفي ما كان عام ١٩٥٠، ولكن نصيب الفرد منها انخفض من ٢,٤ إلى ٢,٢٥ رأس[٣٦].

وحسب الإحصائية التي أمكن الحصول عليها من ٢٢ منطقة رعوية في تركستان فيما بين ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ فإن الزيادة في الثروة الحيوانية كانت فقط ١٢,٥٪ خلال عشرين عاماً، بيد أن النمو السكاني بلغ فيها ١٣١,٤٪، مما يعني أن الزيادة السكانية بلغت ١٠,٥ ضعفاً وانخفض نصيب الفرد من ١٠,٧ إلى ٥,٢، ويعني أن الانخفاض كان بنسبة ٤٨,٥٪، وإذا ضربنا مثلاً على ذلك ببلدة موري قازاق الذاتية الحكم وهي منطقة رعوية ـ نجد أن الانتاج الحيواني قد بلغ ٤٨ ضعفاً في عام ١٩٨٦ عما كان في عام ١٩٤٩ إلا أن الزيادة السكانية في خلال ٣٧ عاماً ارتفعت من ٢٠٠ ألف إلى ٨٠ ألف نسمة وانخفض نصيب الفرد من الانتاج الحيواني وزاد احتياجها لمعونة الدولة[٣٧].

جدول بيان دخل الفرد من الانتاج الزراعي والحيواني في بلدة موري قازاق

النوع	القيمة	أعوام ١٩٥٠	أعوام ١٩٦٠	أعوام ١٩٧٠	أعوام ٨٠ ـ ٨٢	الفرق بين ٥٠ ـ ٨٢
الانتاج العام	ين/ لكل فرد	٤٠٢	٣٠٥	٢١٨	٢٦٣	٦٥,٤
انتاج الحبوب	جنغ/ لكل فرد	١١٢٠	٧٤٧	٧٧١	٦٩١	٦١,٦
الحبوب الزيتية	جنغ/ لكل فرد	٣٧	١٣	٢٤	٢٧	١٢,٩
الحيوان	العدد/ لكل فرد	٥,٧	٥,٥	٣,٨	٤,١	٧١,٩[٣٨]

ويؤكد جنابيل نائب رئيس حكومة مقاطعة تركستان هذا التدهور، ويضيف إلى ذلك انحسار المراعي، حيث غطت الرمال أكثر من ٧٠ مليون مو، وتعرضت لحشرات ضارة أكثر من ٢٠٠ مليون مو، وتقلص حجم المراعي الجيدة بأكثر من ٥٠ مليون[٣٩].

وهكذا فإن التهجير والتوطين الصيني المكثف لم يؤد إلى التغيير السكاني في تركستان بل تسبب في انعكاسات خطيرة في الاقتصاد والزراعة وبالبيئة على وجه الخصوص.

وفند شيونغ يونغ خوي الأستاذ في معهد الحزب الشيوعي لمقاطعة تركستان المزاعم التي تردد بأن تركستان أراضيها شاسعة، وإمكانياتها الاقتصادية واستيعابها أكبر، وأنها تستطيع إعاشة بضعة مئات من الملايين من البشر، ودعا إلى دراسة ظروفها الطبيعية وخاصة توفر المياه الذي يعتبر العامل الرئيس لحياة مزدهرة اقتصادياً وبشرياً، وإن إغراق تركستان بالبشر بحجة استغلال الثروات المعدنية بدون تهيئة الظروف الطبيعية لهم يؤدي إلى الانفجار السكاني؛ لأن الطبيعة لها إمكانياتها المحدودة لاستيعاب البشر وإلا أدى ذلك إلى اختلال التوازن، وخاصة أن الزيادة السكانية حالياً قد فاقت استيعاب الأراضي الخضراء لها.

وإذا كانت تركستان قد ازدهرت خلال ثلاثين عاماً الماضية، وتم استصلاح الأراضي الصحراوية، لكن التصحر كان كبيراً، فالرمال غطت ما بين ٣٠ ألف إلى ٤٠ ألف كلم من الأراضي الزراعية، وأصبح زحف الرمال يهدد الحياة البشرية، وحتى الغابات تقلص مساحتها لأكثر من ٨٠ مليون مو، وهذه الأمور لا تشكل خطورة على الاقتصاد الزراعي فحسب بل تعرض تركستان وتطورها الاقتصادي إلى الخطر قد لا يمكن تداركها إذا استفحل ذلك في المستقبل، ثم يقدم المذكور مرئياته بطلب ضبط الزيادة السكانية عن طريق تحديد النسل لسكان تركستان الحالي، ويجري المقارنة بين التزايد الطبيعي لمسلمي تركستان[٤٠] والمستوطنين الصينيين، ويخلص إلى التأكيد على تطبيق

سياسة تحديد النسل على المسلمين بدون أن يشير إلى عامل التهجير والتدفق الصيني الذي هو من أهم أسباب الزيادة السكانية الطارئة.

ونلاحظ أهمية ذلك من دراسة الأخوين أرسلان ويوسف جان وهما من القسم الجغرافي في جامعة إعداد المعلمين في أورومجي، اللذين أظهرا بوضوح أن التهجير والتدفق الصيني هو من أهم أسباب الزيادة السكانية ومشاكلها في تركستان، وان وقف ذلك مع تنظيم تحديد النسل بما يتلاءم مع طبيعة البلاد وإمكانياتها هو الذي سينقذ تزكستان وانتعاشها من الكارثة البيئية والازمات الاقتصادية التي تهددها في المستقبل[٤١]، وهم يدقون ناقوس الخطر لما تعمله السلطات الصينية الشيوعية من نقل خمسة ملايين صيني، ومنها نصف مليون إلى ولاية كاشغر،التي تبلغ الكثافة السكانية ٤٧٥ نسمة في كل كيلو متر مربع واحد حالياً.

❁ ❁ ❁

حواشي المبحث السابق:

(١) Pringle, J.: The Secret China, Traversing the Exotic Khunjerab Pass; Newsweek, June 16,1986, P. 69.

(٢) Dispatch (European Edition) Yverdon/Switzerland) Vol. 2, No. 8, Sept. 1994, P. 5.

(٣) Ibed Vol 3, No 11, Junee 1995, P. 1.

(٤) شنجاك تويغور تابتونوم رايونلوق ستاتستكا تيداره سي توزكه ن: جاساره بيله ن تيلكريليكه ن ٤٠ بيل..
إعداد إدارة الإحصاء العامة لمقاطعة شينجانغ الذاتية الحكم: الأربعون عاماً المزدهرة بجدارة... شنجاك خه لق نه شرياتي - تورومجي ١٩٩١ ص ٢٦، ٢٤.

(٥) المصدر السابق ص ٢٥ - ٢٦.

(٦) المصدر السابق ص ٢٤.

(٧) شنجاك تويغور تابتونوم رايونلوق ته زكيره كومتيتي: شنجاك يلناميسي ١٩٩٤.
لجنة الكتاب السنوي لمقاطعة شينجالغ أويغور الذاتية الحكم: كتاب شنجانغ السنوي لعام ١٩٩٤.
شنجاك خه لق نه شرياتي - تورومجي بتاريخ ١/٣/١٩٩٥ ص ٩٧.

(٨) تارسلان «يوسوبجان؛ تاهاله كوبيشينك شنجاكنيك تيكيلوكيليك موهيت وه نيقتسادي ته ره قفياتقا كورسه تكه ن ته سيري توغر يسدا تانااليز... شنجاك سيفه ن داشوسي تيلمي زورنيلي/ته بيئي به ن قسمي - تورومجي - بيل ١٩٩٤ «سان ٢» به ت ٦٢.
أرسلان ويوسف جان: تحليل عن أثر التزايد السكاني الطارىء في اقتصاد وبيئة شينجانغ.. في مجلة جامعة إعداد المعلمين/القسم الطبيعي - أورومجي ١٩٩٤ العدد ٤/ ص ٦٢.
هذا البحث اعتمد في كتابته على هذا المقال فهو المصدر الأساسي له، وترد الإشارة إليه بكثرة لذا تم الاختصار عند الإشارة إليه فيما بعد بمقال أرسلان.

(٩) المصدر السابق ص ٦٢.

(١٠) شنجاك تويغور تابتونوم رايونلوق ته زكيره كومتيتي: شنجاك يلناميسي ١٩٩٤.
لجنة الكتاب السنوي لمقاطعة شنجانغ أويغور الذاتية الحكم: الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤.
شنجاك خه لق نه شرياتي - تورومجي بتاريخ ١/٣/١٩٩٥... والأرقام مأخوذة من صفحات ٩٧ - ١٠١... والإشارة إليه لاحقاً باسم كتاب شنجانغ السنوي.

(١١) شيوك يوكخوي: شنجاك نوبوسنيك تالاهيد يليكي وه تونيك تقتسادي ته ره قفياتقيا كورسيتديغان ته سيري.
شنجاك به لسه به - تجتمائي به ن ئيلمى جه ميته تلرى بيرله شميس خه ويرى - تورومجي - ١٩٨٨ «سان ٣.

شيونغ يون خوى: النمو السكاني الطارىء وأثره في تطور اقتصاد شينجانغ... في مجلة: أخبار اتحاد جمعيات الفلسفة الاجتماعية العلمية لشينجانغ - أورومجي ١٩٨٨/ العدد الثالث ص ٤٦.

وهذا المقال أيضاً أساسي لكتابة هذا البحث فهو المصدر الأول له وترد الإشارة إليه لاحقاً وقد تم الاختصار عند الإشارة إليه بمقال شيونغ.

(١٢) مقال أرسلان ص ١٢.

(١٣) مقال شيونغ ص ٤٨.

(١٤) كتاب شينجانغ السنوي لعام ١٩٩٤ ص ١٠١.

(١٥) المصدر السابق ص ١٠٣٨.

(١٦) Christian Tyler: China faces Obstacles developing its Wild West; Washington Time, March 16,1996.

(١٧) Thomas B. Allen: Xinjiang: National Geographic; March 1996 P. 18 & 27.

(١٨) مقال أرسلان ص ٦٠.

(١٩) مقال شيونغ ص ٥٠.

(٢٠) مقال شيونغ ص ٥١.

(٢١) مقال أرسلان ص ٦٨.

(٢٢) مقال أرسلان ص ٦١.

(٢٣) مو Mu وحدة مساحة صينية تعادل ٦٦٧، ٦ فدان.

(٢٤) جينغ Jing وحدة قياس صينية تعادل ٥٠٠ غرام أو ١,١٠٢ أو من الرطل.

(٢٥) مقال أرسلان ص ٦٦ - ٦٧.

(٢٦) بين جيك: خوته ن رايونينك موهيت توزكيرشي وه تيكولوكيه تيكيليكي توغر سيراته تقيقات... شنجاك تجتماني له نله ر ته تقيقاتي - تورونجي - ١٩٨٨ سان ١ به ت ٥٧ - ٧٥.

فقد كتب ين جينغ بحثاً عن التغييرات البيئية التي حدثت في ولاية خوتن في مجلة دراسة الفنون الاجتماعية لمقاطعة شينجانغ في العدد الأول لام ١٩٨٨ بعنوان: التغييرات في ولاية خوتن وأثرها البيئي.. ص ٥٧ - ٧٥.

(٢٧) مقال أرسلان ص ٦٤.

(٢٨) Dispatch: Vol. I, No. 1, July 1993, P. 4-5; quoting from Le Nouveau, Wednesday 20 May 1993.

(٢٩) مقال أرسلان ص ٦٤.

(٣٠) المصدر السابق ص ٦٤.

(٣١) المصدر السابق ص ٦٥.

(٣٢) المصدر السابق ص ٦٥.

(٣٣) المصدر السابق ص ٦٦.

(٣٤) شنجاك تويغور تابتونوم رايونلوق ستاتستكا تيداره سي توزكه ن: جاساره ت بيله ن تيلكيريليكه ن ٤٠ بيل شنجاك خه لق نه شرياتي - توروميجي - ١٩٩١ به ت ٩٥.
إعداد إدارة الإحصاء العامة لمقاطعة شينجانغ الذاتية الحكم: الأربعون عاماً المزدهرة بجدارة - دار نشر الشعب - أوروميجي ١٩٩١ ص ٩٥.

(٣٥) لي يوتاك: شنجاكنيك جارو يجليق قورولوشي توغربسدا.
شنجاك تجتماني به نله ر ته تقيقاتي - توروميجي - ١٩٨٦ سان ١ به ت ٧٥.
لي يوتانغ: حول الإمكانيات الرعوية في شنجانغ... في مجلة دراسة الفنون الاجتماعية لأكاديمية شينجانغ - أوروميجي ١٩٨٦/ العدد الأول ص ٧٥.

(٣٦) مقال شيونغ ص ٥٣.

(٣٧) المصدر السابق ص ٥٣.

(٣٨) المصدر السابق ص ٥٣.

(٣٩) جانابيل: شنجاكنيك جارويجيليق تيكيلكيني ته سله ش وه تونيكغانه زه رسيليش.. شنجاك تجتماني به نله ر ته تقيقاتي - توروميجي ١٩٨٢ سان ٢ به ت ١٩١.
جنابيل: دراسة حول ثروة شينجانغ الرعوية والاهتمام بها.. في مجلة دراسة الفنون الاجتماعية لشينجانغ - أوروميجي ١٩٨٢/ العدد الثاني ص ١٩١.

(٤٠) مقال شيونغ ص ٥٧ - ٥٨.

(٤١) مقال أرسلان ص ٦٨.

تحديد النسل والسياسة السكانية في تركستان

في الصين تذكر السلطات الشيوعية وجود ٥٦ قومية أكبرها قومية هان الصينية، وبلغ أفرادها ١,٠٤٢,٤٨٢,١٨٧، والقوميات الأخرى تعتبر أقليات يبلغ أفرادها ٩٠,٤٥٨,٠٥٢ نسمة، وتشكل هذه الأقليات وهي خمسة وخمسون أقلية نسبة ٠,٠٨٦٧٪ من مجموع سكان الصين البالغ عددهم ١,١٣٣,٦٨٢,٥٠١ نسمة بموجب الإحصاء الحكومي لعام ١٩٩٠.

وقد اختطت الصين سياسة تحديد النسل منذ عام ١٩٧٥ ولكنها نفذت بقوة القانون عام ١٩٨٢، وهي تنادي بسياسة طفل واحد لكل أسرة مدنية وطفلين لكل أسرة ريفية أو قروية في الصين.

وفي عام ١٩٩٠ أعلنت عن تطبيق سياسة تحديد النسل على مناطق الأقليات ذاتية الحكم الخمسة وهي: تركستان (شينجانغ) ـ التبت ـ منغوليا الداخلية ـ ونينغشيا ـ وغوانغشي. وسياسة تحديد النسل لهذه الأقليات تتميز بأن يكون طفلين لكل أسرة مدنية وثلاث أطفال لكل أسرة ريفية أو قروية بشرط أن تكون الأسرة مقيمة في منطقة حكمها الذاتي، فمثلاً المسلمون الصينيون من قومية خوي Han zhou لهم ننغشيا منطقة ذاتية الحكم، فالأسر التي تعيش منهم في هذه المنطقة الذاتية الحكم يحق لها طفلين أو ثلاثة، وأما الذين يعيشون منهم مثلاً

في بكين فلا يحق لهم ذلك، وإذا علم أن المسلمين الصينيين ينتشرون في كل أنحاء الصين فإن الذين يعيشون منهم في نينغشيا وتركستان لا يمثل إلا نسبة ٢٥٪ من عددهم الإجمالي ٨,٦٠٢,٩٧٨ نسمة عام ١٩٩٠ عرف أن أغلب المسلمين الصينيين لا يستفيدون من قرار حكومة الصين الذي يقضي بأن يكون لهم أكثر من طفل أو طفلين لأنهم يعيشون في خارج مناطق الحكم الذاتي لهم. والمسلمون الصينيون الذين كان عددهم ٣,٥٥٩,٣٥٠ نسمة كانت نسبتهم ٠,٠٠٦١٪ من جملة سكان الصين ٥٨٢,٦٠٣,٤١٧ نسمة عام ١٩٥٣ ومع ذلك فإن زيادتهم إلى عدد ٨,٦٠٢,٩٧٨ نسمة لم تجعل نسبتهم إلا ٠,٠٠٧٥٪ بينما بلغت نسبة الصينيين ٩٣٪ من جملة سكان الصين ١,١٣٣,٦٨٢,٥٠١ نسمة عام ١٩٩٠.

ولم يشكل المسلمون الصينيون حسب الإحصائية الحكومية لا في الماضي ولا في الحاضر نسبة ٠,٠٥٪، بل والأقليات الأخرى لم يصل نسبتها إلى ١٪ من جملة سكان الصين الشعبية، بل تؤكد الأرقام الحكومية تناقص عدد المسلمين كما سبق الإشارة إليه.

ومع ذلك فالحكومة الصينية تنتهج سياسة سكانية تعسفية في تركستان الشرقية وتعمل على جبهتين:

أولاً:

تدّعي السلطات الصينية أن أراضي تركستان الشرقية شاسعة إذ تقدر نحو ٦/١ سدس مساحة الصين الإجمالية، وأن سكانها قليلون، فهي تعمل على نقل ملايين الصينيين إليها لزيادة السكان حتى ارتفع نسبتهم من ٦,٧١٪ ويمثل ٢٩١,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٩ إلى نسبة ٣٧,٦٠٪، ويمثل ٦,٠٣٦,٧٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣، وبالطبع هذا وفق الإحصائية الرسمية التي يعلن عنها مع العلم أن عمليات التوطين وعددهم وأماكنهم تعتبر من الأسرار الأمنية.

ثانياً:

في الوقت الذي يجبر التركستانيون الذين يعيشون في مناطق الصين الأخرى خارج تركستان بنظام الطفل الواحد للأسرة، فالصينيون الذين يعيشون في تركستان يصرح لهم الإنجاب بطفلين أو ثلاثة حسب النظام الذي يطبق على الأقليات في مناطق الحكم الذاتي لها، فبينما تجيز السلطات الشيوعية تكاثر الصينيين تهجيراً وولادة في تركستان تمنع التركستانيين من التكاثر مثلاً في بكين.

هذا من وجه، ومن الوجه الآخر يعمل النظام الشيوعي بأسلوبين في نظام تحديد النسل، فالأسلوب الأول هو المعلن رسمياً بموجب القانون بتحديد طفلين للأسرة في المدينة، وثلاثة أطفال للأسرة في القرية والأرياف، وهو ما ينفذ شكلياً خاصة في المدن ذات الأكثرية الصينية مثل أورومجي وقراماي وشيخنزة وباقي الأرياف والقرى خاصة حيث الأغلبية السكانية من المسلمين، فالنظام المعمول به هو تحديد الزيادة البشرية بموجب التعداد السكاني المحلي بصرف النظر عن عدد الأسر، وذلك مسبقاً في كل سنة أو في كل فترة محددة.

فمثلاً المدينة التي يبلغ سكانها ١٨٠ ألف نسمة لا يسمح أن يتزايد سكانها عن أربعة آلاف نسمة في السنة؛ بشرط ألا يزيد عدد السكان الكلي ١٩٠ ألف نسمة خلال ٣ سنوات.

وفي عام ١٩٩١ قدرت الإحصائية الحكومية بأن عدد سكان مدينة ينكي حصار نحو مائتي ألف نسمة، وأن عدد النساء اللاتي بلغن سن الحمل ٣٥ ألف امرأة فقامت السلطات الشيوعية بإجبار النساء على ما يلي:

٩٣٦٠ امرأة أجبرن على استخدام اللولب.

٤٢٠٠ امرأة أجبرن على ربط مبايضهن.

٧٤٢٠ امرأة أعطين حقن منع الحمل.

١٤٩٣ امرأة خضعن لتجارب منع الحمل.

٩٣٥٠ امرأة أجهض جنينهن.

١٠٧٠ امرأة توفين بسب الإجهاض الإجباري.

ونتيجة هذا العمل الإجرامي فإن اللاتي سمح لهن بالحمل هو أقل من ألفين، ومن حرم وتوفي أكثر من ٣٣ ألف امرأة.

وفي عام ١٩٩٢ في ولاية خوتن بلغ عدد الرجال والنساء الذين فرض عليهم عمليات منع الحمل ٢٧,٩٠٠ شخصاً، وتم إسقاط جنين ٧,١٠٠ امرأة، وقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض عدد المواليد إلى ١٩,٧٠٠ أي بنقص ١٧٣٩ مولود من عام ١٩٩١.

وقد أكدت الأنباء أن رؤساء القرى يتلقون سنوياً سجلاً عددياً يحدد لهم عدد الأطفال المسموح بولادتها في القرية مجرد رقم صامت بارد لا يمكن تجاوزه مهما كانت المبررات، وكذلك تشهد كل قرية حملة سنوية للتعقيم خلال شهري نوفمبر وديسمبر يأتي توقيتها مع نهاية الدورة الزراعية حيث تتبع كل امرأة في الصين سواء في القرية أو المدينة نفس الخطوات لمنع الحمل، فعقب ولادة طفلها الأول يستخدم وسيلة تثبيت داخل الرحم لمنع الحمل حتى يتجاوز طفلها سن ما يسمى بالموت المرتفع عند الأطفال، وبعد ذلك تخضع لعملية تعقيم.

أما الأسرة التي تتهرب من الالتزام بنظام تحديد النسل فتتعرض إلى العقوبات التي نصت عليها المادة (٤٤) من نظام تحديد النسل الذي وقعه رئيس المقاطعة (تركستان الشرقية) في ٧ أبريل ١٩٩٢ وهي كالآتي:

١ ـ موظف الدولة يدفع غرامة مالية من ٣,٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ يوان سنوياً.

٢ ـ الموظف المدني يدفع غرامة مالية من ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ يوان سنوياً.

٣ ـ المزارع والراعي يدفع ما يساوي مدخوله في العام الماضي وقد يضاعف إلى عشر أمثاله.

٤ ـ منع الجمعيات التعاونية التي توفر مختلف السلع والخدمات للمواطنين ألاّ تتعامل مع من ينتهك قانون تنظيم الأسرة، إضافة إلى ذلك فإن الأسرة التي تنتهك القانون ليس بمقدورها التقدم للحصول على قروض ميسرة أو أسمدة رخيصة السعر، أو حتى الحصول على معاش تقاعدي.

أما شواهد المآسي الشخصية التي يرويها الأفراد عن معاناتهم الذاتية فتوضح مدى الوحشية التي يعانيها الإنسان مما يمارس ضده من ظلم لا مثيل له ونماذجها كالآتي:

١ ـ يفيد أحد الأطباء العاملين في مستشفى كرم باغ في مدينة كاشغر بأن أكثر من عشر ولادات تتم في المستشفى المذكور يومياً ويتم فيها قتل الجنين بعد ولادته مباشرة، إما بضربه أو خنقه وتحقن الأم بعده بحقنة منع الحمل بدون إشعارها بذلك، ولا تمكن من رؤية مولودها؛ لأنهم يفيدونها بأن الجنين ولد ميتاً ثم تشحن هذه الأجنة إلى معامل في بكين وشنغهاي.

٢ ـ في ١٤/٢/١٩٩٢ وفي القرية رقم ٦ من بلدة قوما وضعت السيدة دولت خان مولودها الرابع وباعت كل ممتلكاتها لدفع الغرامة المالية حتى تحتفظ بالطفل، ولكنها في اليوم السادس أجبرت على إجراء عملية ربط المبيض، ثم ماتت بعد ذلك بثلاثة أيام.

وإذا فشلت الأسرة في دفع الغرامة فإنها قد تفشل نهائياً في تسجيل الطفل رسمياً، وبالتالي ليس من حقها إدخاله المدارس، وليس من حقه عندما يشب الحصول على قطعة أرض يزرعها أو حرفة يعملها.

والأطفال الذين يتركون في ملاجىء حكومية أو تسحبهم السلطات الشيوعية إليها فإنهم يتركون عمداً للموت جوعاً وإهمالاً،

وقد نشرت منظمة ووتش آسيا Watch Asia المهتمة بحقوق الإنسان تقريراً في أوائل نوفمبر ١٩٩٦ عن إماتة الأطفال في الملاجىء فبادرت حكومة الصين إلى تنظيم جولة للمراسلين الأجانب إلى مؤسسة رفاهية الأطفال في شنغهاي في محاولة لإقناعهم بعدم جدية هذه الاتهامات.

في ٢٦ أبريل ١٩٩٣ في بلدة كوما وجدت السلطات الصينية لافتة على جدار المسجد الرئيسي تقول: (بدل تطبيق نظام تحديد النسل ليخرج الصينيون من تركستان الشرقية)، وبعد بحث وتفتيش وجدت الحكومة المحلية أن من قام بالكتابة وتعليق اللافتة المذكورة هم تلاميذ في المدرسة الابتدائية الأولى فقبضت عليهم وحاكمتهم، وهم أطفال لا يتجاوزون الثانية عشر من العمر، والأطفال المذكورون والذين لا يزالون في السجن هم:

١ ـ عمر عثمان.

٢ ـ خوجه محمد نور محمد.

٣ ـ أحمد جان.

٤ ـ يوسف جان.

٥ ـ أبو بكر عبدالحكيم.

٦ ـ عبد الحافظ عبدالحكيم.

٧ ـ محمد أمين عبدالقادر.

وعندما سئل أحدهم وهو أبو بكر عبدالحكيم عن سبب فعلته أجاب لم يأمرني أحد بذلك وإنما فعلته بنفسي؛ لأن أسرتنا كانت تنتظر أن تلد والدتي بنتاً، وكنا نود أن نسميها أرزو (الأمل) ولكنها قتلت ساعة مولدها.

وفي ٢٠ أبريل ١٩٩٣ امتلأ سوق قرية كوك ترك بالصياح والنياح، ومصدر ذلك أن ٦٨٣ من رجال ونساء القرية ويمثلون ثلث

سكانها جرى تعقيمهم طوال الحياة، وأن ٦٢ حاملة من ٦٧ امرأة حاملة أجبرن على الإجهاض وقتل جنينهن، فقام الجميع بمظاهرة صاخبة في تلك القرية.

وفي ٦ يونيه ١٩٩٥ أجبرت السيدة مغفرت محمد أمين على الإجهاض في شهرها السادس رغم أنه لم يكن لها طفل من سابق؛ لأنها تزوجت رجلاً لديه طفلين ولم يجدي رجائها وبكائها، وقد ماتت المرأة بعد الولادة بشهر واحد.

❁ ❁ ❁

عمليات التصيين الثقافي والاجتماعي

اختط الحكم الشيوعي الصيني سياسات متنوعة في سبيل استئصال الوجود التركستاني الإسلامي وتصيين من يتبقى منهم بمرور الزمن، وهو لا يجيز دخول الكتب الإسلامية والتاريخية والثقافية إلى تركستان الشرقية فحسب، بل إن ما ينشر منها من مقالات ومواد باللغة الأويغورية وهي لغة مسلمي تركستان الشرقية لا يتم ترجمتها إلى اللغة الأويغورية إلا بعد أن تنشرها جهة صينية رسمية، والأغرب من هذا أن المواد التي تنشرها الهيئات والشخصيات التركستانية باللغة الأويغورية لا يسمح أيضاً بترجمتها إلى الإنجليزية أو العربية إلا من خلال ترجمتها الصينية.

فمثلاً أسماء الأشخاص في تركستان الشرقية هي في الأغلب أسماء عربية: أحمد - عبدالأحد - محمد - إسماعيل - نعيم - ياسين - خديجة - عيسى وهكذا، والتركستانيون يلفظونها بلهجة محلية لا تختلف كثيراً عن اللفظ العربي الفصيح، ولكن عندما تنظر في جوازات سفرهم تجد أسماء غريبة، فالاسماء السابقة بعد تحريفها إلى الصينية تنقل منها وتكتب في جوازاتهم باللاتينية كالآتي:

Aimaiti-Aihaiti-Maimaiti-Simayi-Naiyimu-Yasheng-Hailiqiema-Aisha

والسبب أن هذه الأسماء لم تُنقل من أصلها الأويغوري يعني التركستاني بل من كتابتها الصينية.

والمثال الثاني: لقد اطلعت مؤخراً على كتاب شينجانغ موطني العزيز الذي وضعه السيد تيمور دوامت باللغة الأيغورية، ثم تُرجم إلى العربية، بواسطة مترجم لم يذكر اسمه، ونشرته دار الصين اليوم ببكين ١٩٩٣. فالكتاب المذكور لم يُترجم إلى العربية إلا من نسخة صينية، والدليل يتضح في الصفحة الأولى:

في النسخة الأويغورية	الترجمة العربية	اللفظ العربي الصحيح حسب النسخة الأيغورية
تومور داوامه ت	تيمور داوا ميتي	تومور دوامت
توقسون	توهكشيون	توقسون
ئويغور	الويغور	أويغور
ئيلى	ييلى	ايلى
ئورومجي	اوروموتشى	اورومجي
شيخة نزه	شيخوتش	شيخه نزه

وهكذا فالأسماء العربية والتركستانية تحرف وتأخذ الشكل واللفظ الصيني حتى يتعامل معها الأجنبي على أنها أسماء صينية، ويضطر التركستاني إلى استعمالها بأشكالها المحرفة ما دامت في وثائقه الرسمية.

وإذا كان تحريف الأسماء والكلمات التركستانية شكل من أشكال تصيين اللغة التركستانية، فالأسلوب الثاني هو فرض الكلمات الصينية في الاستعمال اليومي حتى أن الفرد إذا استمع لأحد المتحدثين الأويغور وخاصة في أورومجي يكاد لا يفهمه لكثرة مفرداتها الصينية، مثل: زونغ = مركز، شوجي = رئيس، فايوان = محكمة، شانغو = نكته، كوانجو = الأمن العام، شويون = معهد، شيفه هـ داشو = كلية المعلمين، بيكتوه ن = فرقة عسكرية، جيكلي زونغ تونغ، تانجانغ =

فانغ جين، دادوي، شودوى، كونغشى، وهكذا.

أما في ميدان الثقافة فإن السلطات الصينية تمارس ضغوطاً وكبتاً بغية توجيه الفكر التركستاني لما يخدم أغراض سياستها في تشويه وتحريف أصالة شخصية التركستانيين الإسلامية، ومسخ هويتهم الذاتية في سبيل تشكيل أشباه الصينيين، فالكتب الإسلامية والثقافية والتاريخية التي كتبها العلماء والزعماء من أمثال الشيخ عبد القادر داملا والشيخ ثابت بن عبد الباقي والشيخ محمد أمين بوغرا والدكتور مسعود صرى قبل العهد الشيوعي كلها ممنوعة من تداولها، ويعاقب بالسجن كل تركستاني يوجد لديه مثل ذلك، فمثلاً كتاب (تاريخ تركستان الشرقية).. لمؤلفه محمد أمين بوغرا، وهو من الرموز الوطنية الذي التجأ عقب الاحتلال الشيوعي إلى تركيا يعتبره الشيوعيون من أكثر الكتب خطورة على سياستها، مع أن الكتاب طبع لأول مرة في كشمير عام ١٩٤٠، ومصير كل من يقتنيه في تركستان الشرقية السجن على الأقل بضع سنوات.

فالتاريخ من أهم المواضيع الذي يسعى الصينيون إلى طمس حقائقه، ويعملون على تفصيل تاريخ يتفق مع افتراءاتهم التي تجعل تاريخ تركستان الشرقية جزءاً من تاريخ الصين.

فالحكم الصيني قد منع دخول الكتب والدراسات التاريخية إلى تركستان الشرقية، وهو بذلك يعبر عن أهدافه وسياسته التربوية التي يسعى إلى فرضها على المسلمين فرضاً إلزامياً في المدارس والجامعات، وعلى الجميع أفراداً ومؤسسات، وكل من يحاول أن يفكر أو يكتب غير ذلك فمصيره الاعتقال والمحاكمة السياسية، كما حدث للأستاذ تورغون الماس، الذي ألف كتباً عن تاريخ الأويغور والهون والأتراك، وقد صودرت وأتلفت ثم عوقب كل من يحتفظ بنسخة منها، إذ لا يحق لأي تركستاني أن يقرأ أو يفكر في تاريخ بلاده غير التاريخ الذي انتحل له الحكم الصيني الشيوعي.

والحكم الشيوعي الصيني لم يترك زاوية من زوايا الثقافة والفكر إلا وعمل على توجيهها لخدمة أهدافه الاستعمارية، ومبادئه الشيوعية والإلحادية، فأصبحت المقالات والكتب تنشر عن رموز الحكومة الصينية بالمديح مهما كان موقفها واستبدادها لمسلمي تركستان الشرقية، مثل القائد الصيني زو زونغ تانغ الذي احتل تركستان الشرقية وأباد أكثر من مليون مسلم عام ١٨٦٧م.

وأصبحت الدعوة إلى الإلحاد من أهم المواضيع التي تعالج في الكتب المدرسية مثلما كتب تيمور دوامت وهو رئيس حكومة مقاطعة تركستان الشرقية بعنوان (اكتساب نظرة كونية علمية) في مقدمة كتاب (الإلحاد) الذي أعدته أكاديمية شينجانغ العلمية ونشرته دار نشر شباب شينجانغ في أورومجي عام ١٩٩٢.

كما تركز أجهزة الإعلام على دعوة المسلمين لممارسة التقاليد الصينية البوذية الاجتماعية، مثل المشاركة في احتساء الخمور وتناول الطعام والاختلاط بدعوى صداقة الشعوب واتفاقها واتحادها، وهي شعارات تتردد في كل مكان وزمان، وتشجيع الزواج المختلط بين المسلمين والبوذيات والمسلمات مع البوذيين وتقديم مكافآت مالية ووظيفية لهما، واعتبار أي انتقاد لمثل هذا الزواج بالرغم من تحريمه في الإسلام بأنه موقف عدائي نحو الصينيين ويدعو لإثارة الفتنة والاضطراب ضد الحكم الصيني.

وهناك لا شك أحداث كثيرة حصل فيها الزواج المختلط، ووقعت فيها أسر مسلمة وخاصة من الطبقتين العليا من أصحاب الوظائف الكبيرة ومن الطبقة الفقيرة التي أغرتها المكاسب المالية وأعمتها الدعايات الشيوعية وابتعدت عن الإسلام، ولم يتمكن علماء المسلمين من توعيتهم وتوجيههم إلى أحكام وتعاليم الدين الحنيف؛ لأن هذا محظور ويعاقب عليه القانون، ومن يقف ضد هذا الزواج أياً كانت شخصيته فمصيره السجن.

الجهل والبطالة والفقر:

بالرغم من أن عدد المسلمين الصينيين يقل عن عددهم في تركستان الشرقية حسب الإحصائية الرسمية التي مر ذكرها في بداية الكتاب، إلا أن هناك سبعة معاهد إسلامية رسمية في مقاطعات الصين في مقابل معهد إسلامي واحد في أورومجي عاصمة تركستان الشرقية، بالإضافة إلى إمكانية التعليم الإسلامي المتوفر في مساجد الصين والتي لا تتوفر في تركستان الشرقية، علاوة على ذلك فالابتعاث أيضاً محدود، فمثلاً في الجامعة الإسلامية أكثر من أربعين طالباً صينياً في مقابل عشرة طلاب من تركستان الشرقية.

وإذا كان التعليم الإسلامي لا يسمح له بالانتشار بين مسلمي تركستان الشرقية ونسائهم وفتياتهم يحرمن من اكتسابه بصفة عامة، فالتعليم الفني لم يكن بأفضل منه. فقد نشرت نظارة المعارف بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس مقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم في عام ١٩٨٥ كتاباً بعنوان: (المعارف في شنجانغ) ذكرت بأن عدد طلاب المدارس الابتدائية ٢٠٠ ألف طالب، يدرسون في ٨٥٠٠ مدرسة ابتدائية، منهم الطلاب الأويغور ٨٢,٥٠٠ طالباً يدرسون في ٣٤٧٠ مدرسة ابتدائية، بمعنى أن نسبة طلاب الأويغور لا تصل إلى ٤٢٪ مع أن نسبتهم السكانية أكثر من ٥٠٪ في تركستان الشرقية، وأما مجلة النشرة الاقتصادية للشرق الأقصى التي تصدر في هونغ كونغ فقد أشارت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٩ بأن نسبة المسلمين الأتراك تصل إلى ٦٠٪ في تركستان الشرقية، ولكن نسبتهم في المدارس الابتدائية ٥٢,٩٪ وفي المدارس الثانوية ٣١,٥٪ من إجمالي الطلاب. وأما الجامعات والمعاهد العلمية فلا يدخلها إلا ١٠٪ من طلاب المسلمين خريجي الثانوية العامة، ولا يزيد نسبتهم فيها عن ٤٠٪، ولا تزيد نسبة الأساتذة الجامعيين التركستانيين عن ٢٦٪ من جملة أساتذة الجامعات في تركستان الشرقية، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة المتعلمين إلى ٩٤ شخص في كل ألف شخص.

ووضع المدارس القومية نموذج للإهمال المتعمد، فقد كتب الأستاذ محمد أمين حضرت عن أحوال المدرسة التي كانت ابنته تدرس فيها وهي المدرسة الابتدائية رقم ٣٣ في أورومجي عاصمة تركستان الشرقية في جريدة الزمان التركية بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٠، ولكن قد يقال بأن المذكور قد بالغ في وصفه، ولكن الحقيقة تؤخذ من جريدة شينجانغ الرسمية التي صدرت في أورومجي بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣ التي كتبت عن مدرسة قاراسو الابتدائية التي تأسست عام ١٩٣٦ في بلدة كوناس تقول: أن المباني قد تخربت بمرور الزمن ثم انهارت بسبب الزلزال الذي حدث في ١٩٩٢/٣/١٣، ولم تؤمن الحكومة الصينية المبالغ اللازمة لترميم المباني بالرغم أنها بنت مدرسة جديدة لطلابها الصينيين في عام ١٩٨٠، وهذا أدى إلى أن يترك المدرسة المذكورة ١٨٦ طالباً مسلماً كما لم تتمكن المدرسة من قبول أطفال مسلمين جدد لعام ١٩٩٣.

وفي الوقت الذي رفعت حكومة الصين الشعبية شعار تحديث اقتصاد تركستان الشرقية بهدف استغلال ثرواتها الطبيعية لغير مصلحة أبنائها المسلمين، فهي تهجّر آلاف الشبان الصينيين تحت مسمى خبراء وفنيين لإحلالهم في كل الأعمال والأشغال من عملية كنس الشوارع إلى عمال في المصانع والمزارع والمكاتب على مختلف أشكالها وأصنافها.

ومع أن واجب المسؤولية يحتم عليها إعداد الشباب المحلي وتأهيله للمشاركة في مختلف المشاريع والمصانع التي أخذت تنفذها الحكومة الصينية، إلا أنها أخذت تمارس القوة والإكراه لتسريح الشباب المسلم من أعماله كما حدث في مصنع المنسوجات الحريرية في خوتن عندما طرد مدير صيني جديد ٤٠٠ عاملاً مسلماً وأحل عمالاً صينيين في مكانهم في نوفمبر ١٩٨٨.

وهكذا غدت وسائل الإنتاج في أيدي الصينيين، فمثلاً في مصنع

البتروكيماويات الذي فتح في بوسكام عام ١٩٨٦ يعمل فيه ٢٢٠٠ عاملاً كلهم صينيون، وفي مصنع الجرارات في أورومجي الذي يعمل فيه ٢١٠٠ عاملاً منهم فقط ١٣ عاملاً مسلماً، وفي مصنع تيان شان لغزل ونسج الصوف في أورومجي الذي يعمل فيه ٤٥٠ عاملاً منهم ١٥ عاملاً مسلماً.

والنشرة التجارية التي وزعت بمناسبة افتتاح معرض منتوجات شينجانغ في أورومجي في ٢ سبتمبر ١٩٩٣ وعنوانها مشاريع للتعاون الاقتصادي والتقني لمقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم، وهي عبارة عن ١١١ صفحة، وتضم دليلاً ومعلومات عن ١٨٦ مشروعاً ومصنعاً، ولكل واحد منه مسؤول أو أكثر كلهم صينيون ما عدا شخص واحد مسلم وهو كريم قربان مسؤول تطوير وتسويق المشمش في مدينة كلبين والبقية كلهم صينيون.

وهذه السياسة في حرمان المسلمين من العمل والإنتاج أدت إلى تزايد ارتفاع الفقر، فمثلاً دخل الفرد المسلم القروي يبلغ ٧٣٢ يوان يعني ١٢٨ دولاراً في السنة، بينما يصل متوسط دخل الفرد الصيني ٢٦٨٠ يوان أي بما يعادل ٤٧٠ دولار، وأما متوسط الراتب فهو ٢٥٠ يوان في الشهر، وقيمة كيلو اللحم بحوالي ١٥ يوان، والأسرة التي تستهلك نصف كيلو لحم في اليوم فالراتب بالكاد يكفي قيمة اللحم فقط، وأما بقية الاحتياج المطلوب فلا يبقى له شيء، وفي القرى النائية مثل كلبين لا يجد المسلمون مأوىً يقيهم برودة الصحراء وحرارة الشمس إلا الأعشاش التي يصنعونها من الحشائش ولا تغطي أجسامهم إلا خرق بالية تستر عوراتهم.

وقد كتب في جريدة واشنطون تايمز مراسلها في كاشغر في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠ يأتي صينيون كثيرون إلى تركستان الشرقية، وهم الذين لهم المزايا الاقتصادية ويحصلون على الأعمال، وأما الأويغور فلا عمل لهم ولا سكن، ينام الكثيرون منهم

في الشوارع وهم فقراء ويمضون حياة صعبة، وأما الصينيون فحياتهم جيدة وأطعمة طيبة ولهم المباني العالية.

وقد ازداد الوضع سوءاً بتسلط الصينيين على مراكز الحكم والإدارة في تركستان الشرقية، وأصبح المواطنون التركستانيون لا يملكون من أمور وشؤون بلادهم ومجتمعهم شيئاً، سواءً كان رئيساً أو مرؤوساً، فالصيني المهجر إليها أياً كانت صفته فهو الذي يتولى تصريف الأمور، فمثلاً: الحزب الشيوعي الصيني الذي يعتبر أعلى سلطة سياسية في تركستان الشرقية يرأسه سونغ هان ليانغ (صيني بوذي) معه ستة مساعدين، منهم ثلاثة صينيون واثنان من الأويغور هما عبدالأحد عبدالرشيد وحمدالدين نياز وواحد من القازاق وهو جنابل.

أما أعضاء اللجنة المركزية فعددهم سبعة، منهم اثنان من الأويغور وهما: قيوم بهاء الدين وخديجة إسلام، والسكرتير العام هو جانغ فوسين مع ثلاثة مساعدين صينيين.

وهكذا في رئاسة الحزب الشيوعي لمقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) وعضوية اللجنة المركزية وسكرتاريتها العامة البالغ عدد أفرادها ١٨ شخصاً، منهم فقط خمسة تركستانيين يعني بنسبة ٢٧,٨٪ يمثلون ٦٠٪ من سكان تركستان الشرقية الأصليين المسلمين.

وحكومة مقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) التي يرأسها عبد الأحد عبد الرشيد تتكون من سبعة مساعدين للرئيس، أربعة منهم صينيون، وسكرتير عام مع أربعة مساعدين منهم - من المساعدين - كل من محمد إسماعيل من الأويغور وحسن قامتباي من القازاق والباقون هم صينيون، وهذا يعني أن ستة فقط من ثلاثة عشر هم من التركستانيين. وأما في المدن التي يكاد التركستانيون يكونون هم العنصر الغالب مثلاً في مدينة ينكحصار البالغ عدد سكانها ١٩٠,٣٢٧ نسمة منهم ٣٠٩٨ صني بموجب إحصاء عام ١٩٩١، فإن المحافظ

التركستاني له خمسة مساعدين ثلاثة منهم صينيون. وفي بلدة كلبين التي يقدر عدد سكانها بحوالي ٣٦,٣١٢ نسمة فيهم ٩٣٥ صيني فالمحافظ التركستاني عبد الرحمن أسعد له أربعة مساعدين منهم واحد.

وهكذا فإن مقولة الحكم الذاتي الذي يتمتع به الأويغور في مقاطعة شينجانغ كما يوحي الاسم الذي أطلقه الصينيون على تركستان الشرقية، ويفيده النظام الذي وضع له هو ادعاء يجانب الواقع، والذي يؤكد أن الصينيين البوذيين المهجرين هم الذين يسيطرون على كافة أنحاء تركستان الشرقية، وخاصة أن أعداد المهجرين الصينيين في ارتفاع مستمر ولا يعلن صراحة عن أعدادهم مع أن الذين يراقبون حركات السفر في المدن الصينية مثل بكين وشنغهاي وجنغدو ولانجو يلاحظون مدى كثافة التهجير الصيني الذي يتم حالياً، وقد نقلت وكالات الأنباء العالمية خبر تهجير نصف مليون صيني بوذي من مقاطعة سيشوان Sichuan إلى تركستان الشرقية في أوائل عام ١٩٩٣.

والحقيقة أن الحكومة الصينية تخطط لتهجير مائتي مليون صيني إلى تركستان الشرقية كما جاء على لسان هوياو بانغ (Hu Yao Bang) سكرتير الحزب الشيوعي الصيني الأسبق في ١٩٨٦/٦/١٦.

ومع أن التركستانيين يعلمون أن عدد المهجرين الصينيين يزيد عن عشرين مليون نسمة إلا أن السلطات الرسمية تحاول جاهدة إخفاء الرقم الصحيح، فمثلاً يقول تيمور دوامت: يفيد الإحصاء العام الرابع لسكان الصين عام ١٩٩٠، أن عدد سكان شينجانغ بلغ ١٥,١٥٥,٧٧٨ نسمة، وهذا يعني أن عدد سكان شينجانغ من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٩٠ زاد ١٠,٨٢ ملايين نسمة أي بزيادة ٢,٥ ضعف خلال ٤١ سنة، مع أنه يذكر نسبة الزيادة الطبيعية لسكان الأقليات القومية في حدود ١٧,٩٨ في الألف، وقومية (هان) الصينية ١٠,٣ في الألف، وأن نسبة الصينيين ٣٧,٧٪، ونسبة الأقليات القومية ٦٢,٣٪ في مجمل سكان شينجانغ عام ١٩٩٠، لكنه لم يجرؤ على توضيح تفاصيل الزيادة

التي يشير إليها، بيد أن كتاب التطور الجريء خلال الأربعين العام ١٩٤٩ ـ ١٩٨٩ الذي أعدته إدارة الإحصائية العامة لمقاطعة شينجانغ أويغور ونشرته دار شعب شينجانغ في أورومجي في يناير ١٩٩١ يشير في صفحتي ٢٤ ـ ٢٥ إلى الزيادة التالية:

العام	إجمالي السكان	الأويغور	القازاق	القرغيز	الصينيون	الخوى
١٩٤٩	٤,٣٣٣,٤٠٠	٣,٢٩١,١٠٠	٤٤٣,٧٠٠	٦٦,١٠٠	٢٩١,٠٠٠	١٢٢,٥٠٠
١٩٨٨	١٤,٢٦٤,٢٠٠	٦,٦٧٥,٢٠٠	١,٠٥٥,٨٠٠	١٣٤,٩٠٠	٥,٤٧٠,٠٠٠	٦٤٠,٣٠٠

يتضح من ذلك بأن الزيادة الطبيعية للأويغور نسبتها ٥١,٧٪، والقازاق ٥٨٪، والقرغيز ٥١٪، والصينيون ١٨٧٩,٧٪، والخوي ٨٠,٨٧٪.. فهل الزيادة الهائلة في أعداد الصينيين تعتبر زيادة طبيعية، وإذا كان الأمر كذلك فما هو السبب في انخفاض الزيادة في القوميات الأخرى، وما هو سبب الفرق بينهما؟ والجواب واضح هو التهجير الصيني المكثف إلى تركستان الشرقية، وما يعانيه الأويغور من ممارسات تحد من زيادتهم السكانية في بلادهم التي يتزايد فيها الصينيون وقوميات جديدة غيرهم بالتهجير والتوطين.

أما القوميات العرقية في تركستان الشرقية فقد كان عددها ١٤ قومية فقط حسب التصنيف الصيني في عام ١٩٤٩، وقد بلغ عددها ٤٨ قومية في عام ١٩٨٨، ورقم ٩٠٠ الذي اعتبر عدداً لقوميات أخرى عام ١٩٤٩ بلغ ٥٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٨ بنسبة زيادة ٥٧٧٨٪، وهي زيادة شاذة غير طبيعية إذا ما قورنت بزيادة قوميات الأويغور والقازاق والقرغيز المسلمة في تركستان الشرقية.

والأويغور هم السكان الأصليون تضاعف عددهم مرتين، وكذلك القازاق ٢,٣٨ مرة، ولكن الصينيين تضاعف عددهم ١٨,٨ مرة أي كان عددهم ٢٩,١٠٠ نسمة في عام ١٩٤٩، فأصبح عددهم ٥,٤٧٠,٠٠٠

نسمة عام ١٩٨٨. فهل هذا تزايد طبيعي؟ وإذا كان ذلك هو الرقم الرسمي المعلن عنه فما هو الرقم الصحيح؟

لقد اطلعت على ما كتبه الأخ مزمل الحق في عرب نيوز بتاريخ ٢/٧/١٩٩٤ في رده على الادعاء الصيني بأن سنكيانغ جزء لا يتجزأ من الصين، وهو ادعاء يفرضه الحكم الصيني بالقوة على التركستانيين المضطهدين في بلادهم، ويرمي إلى أن يلزم المسلمين في خارج تركستان الشرقية أيضاً، وإذا كانت السلطات الشيوعية قد تمكنت من مصادرة كتب التاريخ والثقافة القومية التركستانية وحظرت دخولها وتداولها، وتعاقب كل من يتطرق إلى مواضيع التاريخ القومي في تركستان الشرقية كما هو في قضية تورغون الماس الذي حاول أن يعكس تاريخ الأويغور القومي في كتابه الأويغور الصادر في أورومجي عام ١٩٨٩، إلا أن الحقائق لا يمكن طمسها أبداً.

ويتركز الادعاء الصيني في ثلاثة نقاط رئيسية هي:

١ ـ الادعاء بأن القوميات التي تسكن الصين إنما أصلها واحد وهي الأرومة الصينية القديمة التي تفرعت منها قبائل المغول والأويغور والمانشور والقازاق والتبت وغيرها، وفي الصين حالياً ٥٦ أقلية عرقية، ويرجع هذا الادعاء إلى الدكتور لي دونغ فانغ Li Dung Fang الذي افترض أصلاً واحداً لكل الشعوب التي تعيش اليوم داخل حدود الصين فاعتبر الأويغور هم أحفاد الهون وأن أسلافهم الصين، وذلك في مقال نشره في جونكين عام ١٩٤٥.

٢ ـ الادعاء بأن الصين منذ أن احتلت تركستان الشرقية في عهد أسرة هان عام ١٠١ ق. م وهي تحكم سيطرتها عليها لأكثر من ألفي عام، ويبرر هذا الزعم برسم تاريخ محلي لتركستان الشرقية ضمن الإطار العام لتاريخ الصين، فتاريخها على حد هذا الزعم هو التاريخ الصيني، وأما الأدوار الوطنية والتاريخ القومي لتركستان الشرقية لا وجود لها إلا ضمن التاريخ الصيني العام.

٣ ـ الادعاء بأن الأراضي التي يقطنها هؤلاء الأويغور والقازاق والقرغيز المسلمون لا تعرف إلا باسم شي يو Xi Yu (يعني البلاد الغربية) قديماً، وحالياً باسم شينجانغ أو سينكانغ، أما اسم تركستان فلا وجود له إطلاقاً كما يدعون، وأن ذلك من صنع أعداء الثورة الشيوعية الصينية.

وإذا كان علماء الانتربولوجيا والجغرافية واللغات لهم دراساتهم التي تؤكد أن المغول والمانشور والأتراك الذين منهم الأويغور والقازاق والقرغيز هم من عنصر مختلف تماماً عن العرق الصيني، فإن الحفريات والدراسات الأركيولوجية المتقدمة أثبتت بأن الترك لا يختلف عن العرق الصيني فحسب بل يختلف عن المغول والمانشور أيضاً، وإنما ينتمي إلى عنصر توراني قديم ينسب إلى الجنس القوقازي الذي يوصف ببياض البشرة واستقامة الأنف وشعر متموج خفيف ووجه مستدير.

والقوميات التي يحاول الصينيون بشتى الأساليب صهرها في البوتقة الصينية بدعوى إعادتها إلى جذورها القديمة التي ينتمون إليها رفضوها هم عندما كانت تحكم الصين، فحكم المغول فيما بين ١٢٧١ ـ ١٣٦٨ وحكم المانشور فيما بين ١٦٤٤ ـ ١٩٩١ ومن قبلهم الأتراك اعتبر حكماً أجنبياً، والزعيم الصيني سن يات سن إنما حرر الصين من حكم أسرة جينغ الأجنبية التي تنتمي إلى المانشور، وبالتالي فإن هذه القوميات أيضاً تعتبر التسلط الصيني على مقدراتها الوطنية تسلطاً أجنبياً.

ومهما يكن فإن لغات القوميات وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وتاريخها الخاص المميز الذي يعتبر رفض الحكم الصيني عبر عشرات السنين منذ أن فقدت سيادتها الوطنية سمة من السمات التي تحدد شخصيتها المستقلة عن الصين.

ويذكر المؤرخون أربع غزوات صينية لتركستان الشرقية، كانت

الأولى منها في عهد الأسرة هان التي خضع مؤسسها كاوتسو Kao Tsu لامبراطور الهون مته خان عندما فرض الجزية عليه في حصار لمدينة شانغ آن (شيآن الحالية) عاصمة الصين القديمة عام ٢٠٠ ق.م، ولكن ووتى (Wuti) ملك الصين استغل الصراع القبلي الذي اندلع بعد موت يوباي خان ملك الهون عام ١٢٦ ق.م. لتعزيز قوته ومحاربة الهون، وبعد معارك طاحنة انهزم ملك الهون وو. وي Wu Wei.

ودخل القائد الصيني لي كوانغ لي Li Kuang li تركستان الشرقية إلى أن وصل فرغانة عام ١٠١ ق.م، ولكن هولوكو ملك الهون تمكن أن يجمع قوة الهون ويستعيد تركستان الشرقية عام ٨٤ ق.م، ثم كانت الغزوة الثانية في عهد أسرة تانغ (٦١٨ - ١٩٦٠ م) التي كان مؤسسها لي يوان تانغ Li Yuan-tang والي شانس الذي عينه الأتراك ملكاً على الصين عام ٦١٥م ولكن وفاة شبى قاغان ملك كوك تورك دفعت لي يوان ملك الصين لإعلان استقلاله ومنع الجزية التي كانت تدفع للأتراك، وقد دارت معارك عديدة بين الأتراك والصين إلى أن بعث ملك الصين كان تسونغ Kao Tsung ثلاث فرق عسكرية لاحتلال تركستان الشرقية دخلها بعد أن أسر قولوقاغان ملك دولة القارلوق عام ٦٥٧م.

ومع ذلك لم تنته الحروب بين الصين والترك إذ تمكن قباغان قاغان الذي يسميه الصينيون مه جو Me chue ملك دولة قوتلوق من احتلال نينغ هاي Ning Hia في عام ٦٩٤، ووصل إلى مشارف بكين في عام ٦٩٨م، وكان استمرار هذه المعارك بين الأتراك والصينيين قد شجعت التبت على غزو قراشهر وخوتن وياركند وكوجار وكاشغر جنوب وغرب تركستان الشرقية عام ٦٧٠م، ولكن الصين سرعان ما استغلت الفتنة التي حدثت بعد مقتل سولوقاغان ملك دولة تروكش لإرسال قواتها لاحتلال تركستان الشرقية بدعوى مساعدة كول جور باغا ترغان ملك سريغ توركش عام ٧٣٧م.

بيد أن الجيش التركستاني استجمع فلوله وبمساعدة من القوات الإسلامية التي جاءت إليه بقيادة زياد بن صالح تمكن من هزيمة القوات الصينية التي كانت بقيادة كواوسين جي (Kao Hsien chi) قرب مدينة طالاس (طراز أو الجامبول الحالية)، في يوليو ٧٥١ م وكانت معركة فاصلة في تاريخ تركستان لأنها صبغت تركستان بالصبغة الإسلامية وأبعدت عنها المكائد الصينية لأكثر من ألف عام.

وبعد ألف عام تقريباً جاءت الغزوة الصينية الثالثة في عهد أسرة جينغ Ching وهي قبيلة مانشورية استطاعت تكوين دولتها في شمال الصين عام ١١٥ م، ثم خضعت للمغول عام ١٢٣٤ م، وبعد انهيار امبراطورية المغول استعادت قوتها واحتلت الصين مؤسسة بذلك عائلة جينغ المالكة، وأعلنت أنها الوريثة الشرعية لامبراطورية المغول. وقد أدى هذا إلى معارك عنيفة مع ممالك المغول التي رفضت سيادتها، وانتهت هذه الحروب بأن شن جين لونغ ملك الصين من أسرة جينغ Ching حرباً ضد مملكة المغول الغربية عام ١٧٥٤ م، ودامت المعارك مع المغول الغربيين الذين دفعتهم الحروب الطاحنة إلى نقل مراكزهم إلى جونغاريا شمال تركستان الشرقية، حيث أتاحت لهم الفتن الداخلية فرض نفوذهم على تركستان الشرقية كلها.

وعندما انهزم أمور سانا Amur Sana ملك الجونغاريين دخلت القوات الصينية بقيادة جاو خوى (Chao-hui) مدينة إيلي عام ١٧٥٦ م، وقد أبادت القوات الصينية أكثر من نصف مليون جونغاي، وأما من بقي على قيد الحياة منهم فقد هرب إلى روسيا، ومنهم أمور سانا الذي توفي في سيبيريا ونقل رفاته إلى الصين عام ١٧٦٠.

وبعد أن احتلت قوات جاوخوى (Chao-hui) مدن إيلي وأميل والتاي تقدمت إلى مدن تورفان وكوجار ولكن ملك تركستان الشرقية برهان الدين خان تصدى لها وقاوم الغزو الصيني ببسالة؛ إلا أن تركستان الشرقية وقعت تحت الاحتلال المانشوري الصيني بعد أن أعدم

ملكها برهان الدين خوجه في كاشغر عام ١٧٦٠ م.

وهكذا كان سيطرة الصينيين على تركستان الشرقية غزواً عسكرياً، وهو أمر اعترفت به السجلات الرسمية مثلما جاء في السجل الذي أصدره مكتب الوثائق الحربية وكتب مقدمته جين لونغ Chien Lung الأمبراطور نفسه عام ١٧٧٢ ونشر في بكين عام ١٧٧٨ باسم: Chin -Ting P'in-ting Chun-Ka - erh Fangtueh ..

أي التقرير الامبراطوري عن الحملات العسكرية ضد الجونغار:

ويقول جوجي شن شين Chu Chi-Hsien في بحثه (الصراع الصيني السوفياتي في تركستان) الذي قدمه لنيل درجة الماجستير إلى جامعة نورث إيست ميسوري في عام ١٩٨٠ في عهد المانشور: (كان التوسع الصيني نحو تركستان أكثر شمولاً ونجاحاً مما كان في عصر أسرتي هان وتانغ... وكان دعوى الأمن الوطني دائماً هو السبب بأن يدفع الصينيون حدودهم إلى الأبعد. وهذا التقدم المستمر نحو الأمام، لم يكن يعني السيطرة على الأعداء فحسب بل هو احتلال الأراضي التي يحتمل أن يكون منها الاعتداء).

وهكذا فالتوسع هو غزو عسكري واحتلال أراض الغير، وما يؤكد هذا المفهوم الواقع هو أن الحكم الذي فرض على تركستان الشرقية بعد الاستيلاء كان حكماً عسكرياً، والباحث الصيني لي فو - شيانغ Lee Fu-Hsiang في بحثه الخاص برسالة الدكتوراه بعنوان: (مشكلة المسلمين الأتراك في سنكيانغ: دراسة لسياسة الصينيين الشيوعيين الوطنية) الذي قدمه إلى قسم العلوم السياسية في جامعة روتغرز Rutgers يقول: (أدخل بلاط أسرة جينغ المالكة حكماً عسكرياً في سنكيانغ بعد عام ١٧٥٦، ولم يؤسس فيها إدارة مدنية حتى عام ١٨٨٠، ولكن أنشأ القلاع والحصون العسكرية في كاشغر وياركند وينكي حصار وأورمجي وإيلي وغيرها من المدن على طول الطريق من مدينة قمول إلى الحدود الغربية، كما هجّر إليها جماعات صينية ومانشورية مدنية بهدف تعزيز

القوة العسكرية، ومعالجة مشكلة التموين.

وذلك لأن الحكم المانشوري الصيني لم يكن يثق بالمسلمين، وكانت الجماعات الصينية والمانشورية تعمل على توفير الاحتياج الغذائي لأفراد القوة العسكرية، كما كانت أداة تنفيذ لأوامر وتعليمات الحكم العسكري التي ينفذونها بواسطة حكام وأمراء محليين، علاوة على أن هؤلاء الصينيين والمانشوريين لهم مدنهم أو أحياؤهم الخاصة التي لا يدخلها غيرهم وتعرف باسم هان شنغ Han Sheng، ولم يكن يسمح لهم بالاختلاط والزواج بين مسلمي تركستان الشرقية وبين الصينيين، كما لم يكن التركستاني يستطيع أن يسافر إلى مدينة أو قرية أخرى إلا بعد أن يحصل على تصريح خاص يسمى لوبياو Lupiao).

وأما عن انتشار الصينيين وثقافتهم فقد تم بغير رغبة الحكم المانشوري الذي كان يقاومه بجهوده في تركستان الشرقية طوال القرن الثامن عشر الميلادي، كما يقول ذلك الدكتور جوزيف فلتشر أستاذ التاريخ الصيني في جامعة هارفارد في مقالة جينغ في آسيا الداخلية حتى عام ١٨٠٠ المنشور في كتاب كمبردج لتاريخ الصين جينغ المتأخرة ١٨٠٠ ـ ١٩١١، المجلد العاشر والجزء الثالث عام ١٩٧٨.

وإذا كان التواجد الصيني أساسه الغزو العسكري المانشوري وتوطيد سلطاته بقوة العسكر الذي تميز بالإدارة غير المباشرة لمسلمي تركستان الشرقية، فإن هذا يدل دلالة واضحة على أن تركستان الشرقية كانت قبله تتمتع بالسيادة والحرية والاستقلال واغتصب منها ذلك بالقوة والحرب، وهو أمر ملموس، وإذا كان الحديث عن الفترات التي تمتعت تركستان الشرقية فيها بالحرية والسيادة أمراً ممنوعاً على سكانها المسلمين حالياً، بل يجبرون على القبول بتاريخ مصطنع لهم، فإن في العالم الحر علماء ومؤرخون بعضهم ليس من أبنائها، ولكن وفقهم الله عز وجل لنصرة قضيتهم والدفاع عن تاريخهم المجيد، فمنهم على سبيل المثال:

١ ـ الدكتور موريس روزابي في كتابه الصين بين جيرانها المتكافئين:
Morris, Rossabi, ed. China Among Equals: The Middle Kingdom and the Neighbors 10 th - 14 th Centuries. Los Angels -1883.

٢ ـ الدكتور توماس ج. بارفيلد في كتابه الحدود المحفوف بالمخاطر:
أمبراطوريات الرعاة Barfield, B.T. The perilous Frontier: Nomadic Empires and China: 221 BC. To AD 1757, Cambridgo, Mass 1989.

وقبل هذا وذاك فإن المؤرخ الإسلامي المسعودي، أبا الحسن علي بن الحسين المتوفى عام ٣٤٦ هـ/ ٩٥٦ م أي قبل أكثر من ألف عام ذكر في كتابه مروج الذهب ومعادن الجوهر دولة توقوز أوغوز (التقزغز) وهم الأويغور وقوتها ومكانتها وما لها من سطوة، حتى أن الامبواطور الصيني كان يحسب لها حساباً ويدرك قوة الحماية التي بسطها خاقان الأويغور على المانويين في الصين، ولم يضطهد الصينيون الديانات الأجنبية ببلادهم كما يقول المستشرق الروسي فلاديمير بارتولد إلا بعد أن انهارت دولة الأويغور على يد القرغيز، فهناك اضطهدت الديانات ومن بينها المانوية.

والواقع أن هناك مئات الكتب والدراسات التي وضعت عن تاريخ المغول والأتراك وعلاقاتهم بجيرانهم في آسيا الوسطى، وانطلاقاتهم وفتوحاتهم، وعن علاقاتهم بالصين والهند وإيران في ميادين السياسة والثقافة والاقتصاد مما يؤكد تأثيرهم وتأثرهم ببعضهم البعض منذ فجر التاريخ، ولا يمكن لأهداف سياسية طمسها وإلغاءها من تاريخ الإنسان؛ لأن التاريخ لا يكتبه طرف واحد أو جيل واحد، بل هو سجل لعلاقات الشعوب وتطورها التاريخي عبر العصور، يكتبه أبناؤها مع اختلاف انتماءاتهم لأحفادهم، وما ينقص عند طرف يكمله الطرف الآخر. وإذا حاول طرف ما تزوير الحقائق فهو لا يستطيع أن يعمل ذلك إلا فيما بين يديه لأن الأطراف الأخرى لديها كل الحقائق... ولكن الخائن هو من يغتر بالتزوير ولا يبحث عن حقيقة شخصيته

الأصلية ويردد كالببغاء الأكاذيب التي تحاك ضده.

والاحتلال الصيني الرابع تولاه زو زونغ تانغ Tso Tsung-tang بغزو عسكري كان اغتيال الملك بدولت يعقوب بك قد سهل استيلاءه على تركستان الشرقية عام ١٨٧٨، بعد أن تخلص التركستانيون من الحكم الصيني عام ١٨٦٣ م، وتمكن يعقوب بك من تأسيس دولة إسلامية اعترفت بها حكومات روسيا القيصرية وبريطانيا وأفغانستان، ومنحه السلطان العثماني عبد العزيز خان لقب أمير المسلمين، وأوفد إليه بعثة عسكرية، وتبادل معها السفراء، وعقد معها معاهدات دبلوماسية وتجارية. وعاشت هذه الدولة الإسلامية أكثر من أربعة عشر عاماً.

ولكن الدول الأوروبية التي سعت على توسيع مستعمراتها ومصالحها الاقتصادية ساعدت بورما وتايلاند وكوريا وماليزيا على التحرر من الحكم الصيني، ودعمت عودة الاستعمار الصيني إلى تركستان الشرقية، حيث قدمت بريطانيا قروضاً مالية إلى الصين، وقدمت لها روسيا الحبوب والمواد الغذائية.

ولكن موقف التركستانيين من تحرير بلادهم لم يتغير بهذا الانهيار الذي منيت به حكومتهم، بل زاد إصرارهم ورفضهم للاستعمار الصيني، وعزز رغبتهم في الاستقلال والحرية، ويكفي شاهداً على هذا أن يستشهد الباحث الصيني لي فو - زيانغ Lee Fu-hsiang بالمثل الذي يردده الصينيون بأن التركستانيين يقومون بالانتفاضة والعصيان مرة كل خمس سنوات، وبثورة عارمة كل ثلاثين سنة. وإذا كان هذا المثل السايرِ مشهوراً يعرفه الصينيون، فإن الوقائع تثبت أكثر من ذلك، فمثلاً ذكرت وكالة الأنباء الصينية الحرة في تيوان بتاريخ ٤ يوليه ١٩٦٤، بأن أكثر من ٨٠٠ حركة ثورية ومقاومة ضد الحكم الصيني حدثت خلال سنة واحدة فيما بين يونيه ١٩٦٣ - يوليه ١٩٦٤ وأما مجلة زنغ مينغ Zheng Ming الصادرة في هونغ كونغ بتاريخ ديسمبر ١٩٩٣ فقد نقلت

عن نشرة سرية وزعها الحزب الشيوعي الصيني في ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ تضمنت الإشارة إلى حدوث ١٢ حركة ثورية في تركستان الشرقية خلال شهر نوفمبر ١٩٩٣.

وهذه الثورات الوطنية واستمرارها هي التي أجبرت حكومة الصين على أن توقع اتفاقية مع زعماء جمهورية تركستان الشرقية في أورومجي بتاريخ ٦ يونيه ١٩٤٦، وقد تضمنت المعاهدة المذكورة التي اشتملت على ١١ مادة الاعتراف بالحقوق الوطنية لمسلمي تركستان الشرقية، منها أن يكون رئيس الحكومة الإقليمية من المسلمين التركستانيين ومشاركتهم في وزارتها.

وهذا الوضع الذي تميزت به تركستان الشرقية عن غيرها دفعت الحزب الشيوعي الصيني ومؤسسة ماو زيدونغ على الإقرار بأنها ليست جزءاً من الصين، كما جاء في قرار المؤتمر الأول لجميع ممثلي العمال والفلاحين في الصين الذي عقد في رويجين Ruijin في ١٩٣١/١١/٧ حيث نص على ما يلي: في المناطق مثل منغوليا والتبت وسنكيانغ (تركستان الشرقية) يحق لشعوبها أن تقرر بذاتها إذا كانت تريد الانفصال عن جمهورية الصين السوفياتية، وتشكل حكوماتها المستقلة أو أن تنضم إلى الاتحاد أو تكون مناطق ذاتية الحكم ضمن جمهورية الصين السوفياتية... ويقول أوين لاتيمور: بهذا القرار أعلن الشيوعيون الصينيون مبدأ حق الانفصال.. والجنرال شانغ كاي شيك في خطابة بتاريخ ١٩٤٥/٨/٢٤ الذي أعلن فيه الاعتراف بجمهورية منغوليا الشعبية، اعترف أيضاً بحق الانفصال ليس للمغول فقط بل للقوميات اللاصينية الأخرى.

تركستان... بلاد الترك:

لم تتوقف عمليات التصيين على التهجير الصيني البوذي وتزييف التاريخ فحسب، بل إن السياسة الصينية تستهدف محو وطمس الأسماء التركستانية بالتحريف، أو إطلاق أسماء صينية عليها كي تحل هذه

الأسماء الصينية بالتدزيج وتنطمس الأسماء الأصلية التركستانية، فمثلاً: كاشغر ختن ياركند قمول غولجه جرجن جارخليق كوجار التي تظهر في الكتب التركستانية بنفس الشكل بالحروف العربية، وتنقلها كتب الجغرافيا العربية مثل تقويم البلدان والمسالك والممالك بنفس الشكل والصفة منذ مئات السنين، فقد حرفت حديثاً إلى أسماء صينية ليس في الكتابة الصينية فحسب، بل في الكتابات التركستانية والعربية والإنجليزية التي يحررها الصينيون.

فإذا أخذت كتاب شينجانغ اليوم Xinjiang Today الذي كتبه جين داجون Chen Da-jun ونشرته جمعية تبادل الثقافة الخارجية، ونشر تحت رقم ISBN 7-228-0233 15 في بكين عام ١٩٩٢، ونظرنا في الخريطة الموجودة في أول الكتاب بعنوان خريطة المواصلات في شينجانغ نجد للأسماء المذكورة بعاليه حسب ترتيبها التحريفات التالية:

كاشي Kashi هوتان Hotan يي جينغ yecheng هامي Hami يي نيغ Yining جيموQiemo روجيانغ Ruoqing كوجا Kuqa.

وتصيين الأسماء، وفرض جغرافية جديدة على المسلمين وبلادهم لم تنته بأسماء المدن، بل جرى تغيير أسماء الشوارع والأحياء والميادين إلى أسماء صينية مثل دادوي - شودوى - لو - وهكذا. ومع ذلك فالأسماء الأصلية ليست محظورة على الأهالي استعمالها في كتاباتهم الخاصة حتى الآن، وإنما المحظور استعمالها مطلقاً، ويعاقب من يتفوه بها بالسجن ناهيك عن كتابة كلمة (تركستان) تعني اسم البلاد، تركستان الشرقية، فالحكم الصيني الشيوعي يدعي بأن تركستان الشرقية لم يكن لها اسم سوى شى يو Xsi YU= Hsi Yu يعني بلاد الغرب وشينجانغ Xinjiang وسنكيانغSinkiang وتعني البلاد الجديدة، ولا يعترف باسم تركستان الشرقية ولا يريد لأي من كان أن يتلفظ بها، بينما يعتبره التركستانيون رمزاً وطنياً واسماً قومياً لبلادهم التي تحتلها الصين، وإن ما تفرضه عليهم هو اسم استعماري صيني.

والواقع أن اسم تركستان ظهر أبان دولة كوك تورك التي ضمت إليها جميع القبائل التركية، وأطلقت عليها اسم ترك (وسميت مواطنهم تركستان)، وهكذا لأول مرة في التاريخ اتحد الأتراك تحت اسم قومي واحد، وعرفت بلادهم التي كانت في سلطان دولة كوك تورك باسم تركستان منذ القرن السادس الميلادي، وكانت حدود هذه الدولة تمتد شرقاً من سور الصين إلى بحر قزوين غرباً، وهي البلاد التي عرفت في كتب الجغرافيا العربية باسم تركستان.

ثم تعرضت تركستان لغزوات روسيا التي احتلت جزءها الغربي في القرن التاسع عشر الميلادي، وأبقت على اسم تركستان إلى ما قبل الثورة الشيوعية، ولكن بعد أن تولى الشيوعيون زمام الحكم فيها قسموها إلى خمس جمهوريات، وهي: أوزبكستان ـ قيرغيزستان ـ تاجيكستان ـ تركمانستان ـ قازاقستان، ثم اقتصر استعمالهم لاسم تركستان على مدينة يسه ـ مولد الشيخ أحمد يسوي في جنوب غرب قازاقستان حيث أصبحت تركستان.

وأما الصين المانشورية التي احتلت جزئها الشرقي في القرن الثامن عشر الميلادي لم تفرض عليها اسم شينجانغ رسمياً إلا بمرسوم صدر بتحويلها إلى مقاطعة صينية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٨٨٤، ومع ذلك فإن استعمال اسم تركستان لم يكن محظوراً في المجال الشعبي، والقول في موضوع الأسماء أمر يطول لكثرة الدراسات والوقائع ولكن يمكن أن ننتهي إلى الخلاصة التالية:

١ ـ شي يو Xi Yu أوهسى يو Hsi-yu يعني مناطق الغرب، مصطلح يتكون من كلمتين Xi يعني الغرب و Yu مناطق، وقد أطلقه الصينيون منذ القرون الأولى قبل الميلاد على كل البلدان، والمناطق التي تقع غرب سور الصين في مقاطعة كانسو، ولم يكن هذا المصطلح يحمل معنىً جغرافياً واضحاً، فالمدن والبلدان التي كانت في تركستان الكبرى بالإضافة إلى إيران Shan-Ni-Kuo n-hsi وكشمير Ku-i-

وأفغانستان Yien-pin-Kuo بل حتى الهند Shen-du والأناضول Fu -Lin وبيزنطة Ta-chin واللان في القفقاس Yen-ts'a وهكذا، فالاصطلاح الذي يفرضه الحكم الصيني على تركستان الشرقية لم يكن يعنيها ولا يعني تركستان بشقيها الغربي والشرقي فقط، ولكنه كان يعني كل بلدان غرب سور الصين. وإصراره على هذا الاصطلاح يؤكد أطماعه التوسعية التي سبق أن عبر عنها ماوزيدونغ في عام ١٩٦٥.

٢ ـ بلاد ستة وثلاثين مملكة (أطلق الصينيون هذا الاسم على تركستان الشرقية في القرن الثاني قبل الميلاد، عندما كانت كل مدينة تركستانية تشكل دولة مستقلة، فكانت هناك مثلاً: دول أودوي ـ كروران ـ كوسه ن ـ جرجر ن ـ أوسون ـ نويجان ـ سولي ـ بوسكام ـ جدير ـ قراقوم ـ باركول ـ انديره ـ أوج توربان ـ وهكذا ستة وثلاثون دولة في كل مدينة من مدنها التي كانت تشكل دولة.

ولكن هذا الاسم أيضاً شابه التحريف عندما أخذت المصادر الصينية القديمة تذكر ٥٦ مملكة في الغرب، منها ما هو في تركستان الغربية مثل فرغانة Tah-yuan وسمرقند، ومنها ما هو في خارج آسيا الوسطى مثل إيران An- hsi والقفقاس An-tsai.

٣ ـ وأثناء ازدهار تجارة الصين مع غرب آسيا وأوروبا عبر آسيا الوسطى عرفت تركستان الشرقية في المصادر الصينية بهذين الاسمين:

أ ـ قطاع شمال تيان شيان Tien Shan Pei-Lu.

يعني الأراضي التي تقع شمال جبال تنغرى تاغ (تيان شان) وهو حوض جونغاريا، فقد كان طريق القوافل التجارية التي تأتي من الصين تعبر مدن قمول وكوجينغ وأورومجي وتعبر غولجه إلى أوروبا، وهكذا عرف هذا الجزء بقطاع طريق شمال تيان شان.

ب ـ قطاع جنوب تيان شان T'ien Shan Nan-Lu.

يعني الأراضي التي تقع جنوب جبال تنغري تاغ (تيان شان)،

وهوحوض تاريم والمدن التي تقع في هذا الجزء جارخليق - جرجن - قراشهر - خوتن - ياركند - كاشغر تقطعها القوافل التي تأتي من الصين في طريقها إلى الشرق الأوسط أو الهند، وسميت بقطاع طريق جنوب تيان شان.

وهذه التسمية جاءت من واقع حركة القوافل التجارية التي كانت تعبر مدن وواحات تركستان الشرقية، التي تقسم أراضيها جبال تنغري تاغ (تيان شان) إلى جزئين أحدهما في الشمال وهو حوض جونغاريا والآخر في الجنوب ويعرف بحوض تاريم.

٤ - وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين أبان التوسعات الصينية المانشورية عرفت تركستان الشرقية في المصادر الصينية ببلاد الأويغور، وكانت هناك صيغتين لهذا الاسم:

أ - Hui-Chiangy: وهو اسم مركب من كلمتين صينيتين من: جيانغ حدود أو مقاطعة، و: خوي Hui تعني الأويغور، كما تعني المسلم، وهو بهذا يعني بلاد الأويغور كما يعني بلاد المسلمين. وهناك عدة كتب حكومية وشخصية استعملت هذا الاسم. منها:

Tsao Chen-yung and Others. Ching-ting Ping-tng Hui Chiang Chiao-Ch'in Ni-i fang-Lueh.

السجلات الرسمية عن الحملات العسكرية في بلاد الأويغور نشر مكتب الشؤون الخارجية في بكين ١٨٢٠ - ١٨٢٩. (85Bks 80 cns).

Ho-ning:

Hui-chiang t'ung Chih §Comprehensive gaxetter of the Uiqur Provence, 1809, reprinted, Taipei, Wen hai 1966.

ب - Hui pu: وهو اسم مركب من كلمتين صينيتين من خوى Hui أويغور أو مسلم وبو Bu منطقة أو قسم، ومعنى الاسم منطقة الأويغور أو منطقة المسلمين، وقد استعمل الامبراطور جين لونغ Chien Lang هذا الاسم في مرسومه الصادر في شهر مايو ١٧٥٧ م.

كما استعمله مجموعة من الكتاب الصينيين منهم: Li Ch'ien الوثائق العامة لمنطقة الأويغور Hui Pu Kun Tu, Shanghai 1925 وهذا يؤكد أن تركستان الشرقية عرفت باسم بلاد الأويغور المسلمين وهم السكان الأصليون، ولم ينكر الصينيون هذه الحقيقة بل أثبتوها في وثائقهم.

٥ ـ تركستان وإن أنكر استعماله الحكم الصيني فإن هذا الإنكار لا يغير الحقيقة التي أثبت التاريخ استعماله على الأراضي التي يقطنها أتراك الأويغور عبر العصور والعهود وحتى اليوم، وقد وضع البروفيسور زكي وليدي طوغان بحثاً عن تاريخ اسم تركستان في دراسته المنشورة بعنوان Tur Turkistan في استانبول عام ١٩٦٠، وهذا البحث الذي تضمن تاريخ الاسم منذ ظهوره وعبر العصور من خلال مختلف المراجع والمصادر ينتهي إلى أن اسم تركستان كان يطلق في الأغلب على بلاد الأتراك في شمال وشرق ما وراء النهر، وبالأخص على تركستان الشرقية وقازاقستان.

أما المؤرخون والجغرافيون العرب ومنهم اليعقوبي المتوفى عام ٢٩٢ هـ/ ٩٠٥ م في كتابه البلدان، والبيروني المتوفى عام ٩٧٣ هـ/ ١٠٤٨ م في كتابه الآثار الباقية عن القرون الخالية، والقلقشندي المتوفي عام ٨٢٠ هـ/١٤١٨ م في كتابه صبح الأعشى في صناعة الإنشا، وياقوت الحموي المتوفى عام ٦٢٦ هـ/١٢٢٩ م في كتابه معجم البلدان، فقد استعملوه على تركستان الشرقية فمثلاً:

* المقدسي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٧ هـ/ ٩٩٠ م يقول في كتابه نخبة الدهر في عجائب البحر والبر: وفي بلد تركستان من المدن مما يلي المشرق كاشغر وكروان وأوال وطاخس وهي القصبة وأوش وختن... إلخ.

* أبو الفدا عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المتوفى عام

٧٣٢ هـ/ ٩٩٥ م يقول في كتابه تقويم البلدان: كاشغر قاعدة تركستان وأهلها مسلمون.

ولم ينقطع استعمال اسم تركستان الشرقية في داخل البلاد نفسها خلال حكم الاستعمار الصيني قبل السيطرة الشيوعية عليها، بل ظل التركستانيون ومعهم المسلمون الصينيون وغيرهم يستعملون اسم تركستان الشرقية في مطبوعاتهم التي أصدرورها في الداخل والخارج مثل:

أ ـ اوترا آسيا نينك تاريخي (تاريخ آسيا الوسطى) طبع في مطبعة البعثة السويدية في كاشغر في تركستان الشرقية عام ١٩٢٦.

ب ـ بولات قاديري (أولكه تاريخي ـ تاريخ البلاد ـ ألتاي نشرياتي) طبع في أورومجي في تركستان الشرقية عام ١٩٤٨.

ج ـ علم جغرافيا (علم الجغرافيا) طبع في مطبعة البعثة السويدية في كاشغر بتركستان الشرقية عام ١٩٢٧.

وإذا كانت حكومة الصين الشعبية قد حظرت استعمال اسم تركستان، فإن حكومة الصين الوطنية التي لا تزال تمارس نشاطها في جزيرة تيوان فإنها تشير أحياناً في مطبوعاتها إلى اسم تركستان مثلاً:

١ ـ مجلة خان تنكري التي أصدرها يعقوب بك بن يولبارس بك في تايبيه في تيوان منذ صيف عام ١٩٧٧... والناشر هو نجل يولبارس بك حاكم تركستان من قبل حكومة الجنرال شيانغ كاي شيك.

٢ ـ كتاب جمهورية الصين لعام ١٩٨٨ حيث يقول في صفحة ٥٤:

إن ثورة ١٩١١ حررت المسلمين من الاضطهاد المانشوري. وتم الاعتراف بشعب تركستان بأنه أحد الأجناس الخمسة التي يتكون منها الشعب الصيني:

Chen Ming-che eds Republic of China 1988.

A reference Book, Taipei, April, 1988.

وأما في خارج تركستان الشرقية أو الصين فإن اسم (تركستان) يستعمل في الدراسات العلمية والموسوعات وكتب الجغرافيا والتاريخ التي تتصل بتركستان الشرقية على نطاق واسع، وقلما يذكر اسم شينجانغ أو سنكيانغ بدون أن يرفق معه اسم تركستان الشرقية أو الصينية، حتى المؤلفون والباحثون الصينيون لا يترددون في استعمال اسم تركستان الشرقية في مؤلفاتهم وكتبهم وأبحاثهم مثل:

١ ـ جاك جن في كتابه قصة سنكيانغ

Jack Chen: The Sinking Story, London: Collier Macmillan Publishers, 1977.

وجاك جن كاتب صيني كان يعمل محرراً في جريدة الشعب الرسمية التي تصدر في بكين إلى عام ١٩٧٥.

٢ ـ الحاج إبراهيم ت ـ ي. ما في كتابه (المسلمون في الصين)

Hj. Ibrahim T. Y. Ma, Muslims in China, Kuala Lumpur: Noor Al Islam 1973.

والحاج إبراهيم ما (رحمه الله) هو من علماء المسلمين الصينيين الأفاضل الذين لهم دور كبير في دعم القضايا الإسلامية ومساندة أخوتهم التركستانيين في كفاحهم الوطني، وكذلك الشيخ محمد تواضع دابو شينغ، والشيخ الجليل محمد مكين وغيرهم.

والخلاصة أن الحكم الصيني الشيوعي يسعى بكل جهده وأساليبه على تصيين الشعب التركستاني المسلم بالتهجير الصيني البوذي المكثف إلى بلاده، وتشجيع الزواج المختلط بين المسلمين والصينيين، حتى الإدارات الصينية تباشر في بيع الفتيات المسلمات وتهريبهن إلى الفلاحين الصينيين البوذيين إلى داخل الصين، ويحارب الوجود التركستاني الإسلامي بإجراء التجارب النووية في بلاده، وفرض تحديد

النسل بالتعقيم الإجباري، وقتل الأجنة والأطفال، وتشجيع انتشار المخدرات بين الشباب المسلم، وفوق هذا وذلك نشر الجهل والأمية والفقر والبطالة بحرمان المسلمين وأبنائهم من العمل والإنتاج في بلادهم الغنية التي تمتص خيراتها السلطات الصينية بدون أن يكون لها مردود لأهلها الأصليين، وعلاوة على ذلك تعمل حكومة الصين الشعبية على تزوير الحقائق التي تؤكد أن التركستانيين شعب ذو صفات ومميزات لغوية وعرقية واجتماعية وتاريخية خاصة لا ترتبط بالعنصر الصيني، وأن بلاده وأراضيه منيت بالاستعمار الصيني الأجنبي كما منيت غيرها، ولم تكن في يوم من الأيام جزءاً من أرض الصين إلا نتيجة غزو واحتلال عسكري.

ولعل هذه الادعاءات الصينية تثير حمية وغيرة الهيئات والمؤسسات والجامعات الإسلامية لإبراز دورها وواجبها الإسلامي في التصدي والرد على مثل هذه الافتراءات، التي تهدف إلى طمس الهوية الإسلامية لجزء عزيز من بلاد المسلمين يحاول الأعداء ابتلاعها ومحو حقيقتها وقطع جذورها الإسلامية، وهذا من أبسط الواجبات.. أن ندافع عن المسلمين وبلادهم بالقلم النافع والقول الصادق.

❁ ❁ ❁

التجارب النووية وأثرها في الإنسان والبيئة

بالرغم من الموقف الدولي الذي بدأ يتبلور لإيقاف التفجيرات النووية والنداءات التي أطلقتها دول ومنظمات عالمية، فإن الصين أصرت على تنفيذ تجربتها النووية التي قدرت قوتها ما بين ١٠ ـ ٤٠ كيلو طن من مادة تي. ان. تي في موقع التجارب النووية بمنطقة لوب نور في تركستان الشرقية في يوم الجمعة ١٠/٦/١٩٩٤.

ومنذ ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ تجري الصين تجارب التفجيرات النووية في منطقة لوب نور التي تبعد بحوالي ٨٠٠ كيلو متر عن أورومجي عاصمة تركستان الشرقية، وكانت الصين قد بدأت بالتفجيرات النووية في الجو ثم توقفت بعد أن بلغ عددها ٢٢ تفجيراً جوياً في ١٦ أكتوبر ١٩٨٠، ثم تحولت إلى إجراء التفجيرات النووية تحت الأرض والتي بلغ عددها حتى الآن عشرين تجربة.

ومع أن التجربة الأولى لم يزد وزنها عن ٢٢ كيلو طن إلا أن التفجير الهيدروجيني الأول الذي تم في ١٧ يونية ١٩٦٧ بلغ ثلاثة ميغا طن أي ثلاثة آلاف كيلو طن، وما تم في ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ بلغ أربعة ميغا طن، وقد تسببت التجربتان اللتان تمتا في ٢٧ يونيه ١٩٧٣ وفي ١٧ يونيه ١٩٧٤ في انتشار تلوث نووي جوي في العالم، ويفيد الخبراء أن التفجيرات النووية سواء تمت في الجو أو تحت الأرض فإن

ضررها لا يتوقف عن الإنسان والبيئة، فالغبار الناتج عن الانفجار ينتشر هوائياً بالإشعاع الذري الذي يؤثر على حياة الإنسان والحيوان والبيئة على نطاق كبير ولزمن أطول.

ولأكثر من ثلاثة عقود تجري حكومة الصين هذه التجارب النووية على اختلاف أشكالها، ومع أن الحكومة الصينية كانت تتكتم بسرية تامة على مثل هذه الأمور ولكن مجلة مينغ باو (Ming Bao) الصادرة في هونغ كونغ في شهر اغسطس ١٩٨١ نشرت تقريراً موثقاً عن نتائج التفجيرات، وأشارت مجلة أرابيا Arabia التي تصدر في لندن في عددها الثالث لشهر نوفمبر ١٩٨١ إلى هذه الآثار حيث قالت: ذكر الموظفون الصينيون تزايد أمراض سرطان الكبد والرئة والجلد في المنطقة، كما أن الزراعة تضررت في حوض تاريم.

كما نقل الدبلوماسيون الغربيون من الموظفين المحليين خلال زيارتهم لمدينة أورومجي عاصمة تركستان الشرقية قولهم بأن فاكهة الدراق (الخوخ) التي أثمرت في حوض تاريم كانت صغيرة كالمطاط.

وعلى أثر ذلك شكلت الحكومة الصينية لجنة لدراسة الموضوع، وأصدرت بياناً سريعاً بأنها تلتزم بالأساليب الوقائية التي تنفذها غيرها من الدول النووية في تجاربها، وأنها نقلت مرض السرطان إلى مستشفيات بكين، وأن خبرائها يؤكدون عدم وجود علاقة بين التفجيرات النووية وتزايد مرض السرطان.

ولكن تقريراً سرياً قدم إلى تيمور دوامت رئيس حكومة مقاطعة شينجانغ (تركستان الشرقية) في أوائل عام ١٩٨٨ أكد ولادة عشرين ألف طفل مشوه، وأن معظم الأمراض هي نتيجة مباشرة لغبار الإشعاع النووي، وخاصة تلك التي تؤدي إلى تلوث مصادر المياه في أعالي الجبال، وعندما تبدأ الثلوج في الذوبان في موسم الربيع وتستعمل تلك المياه في الشرب والزراعة يتعرض الناس لمرض يصيب الكبد ويؤدي بصاحبه إلى الموت في ظرف يوم واحد.

وفي عام ١٩٨٨ نسبت منظمة الصحة العالمية في تقريرها موت ٣٩٦١ شخص إلى مرض مجهول في مدن خوتن وياركند وكاشغر في تركستان الشرقية.

وتفيد التقارير المحلية عن تفشي مرض غريب بين الأطفال أدى إلى موت عدة مئات منهم في أواسط عام ١٩٩٣، وقد ذكر شاهد عيان بأن المستشفى الشعبي الثاني في أورومجي قد أعد ١٣٠ سريراً للأطفال في دور تحت الأرض (بدروم)، والأطفال المرضى يشكون من الصداع والقيء وآلام شديدة في الآذان ولم يتمكن الأطباء من توضيح أسباب هذا المرض ولكنهم ينسبونه إلى آثار التفجيرات النووية.

ومع أن الحكومة الصينية تحول دون تسرب المعلومات عن عدد الوفيات والمرضى والإصابات الناجمة بسبب الإشعاع الذري لتجارب التفجيرات النووية إلا أن التقارير المختلفة تفيد موت أكثر من مليوني شخص، ويمكن معرفة الكارثة إذا علمنا بأن عدد الشباب المصابين بشلل الأطراف والعمى بلغ أكثر من ٥٠٠٠ شخص في كاشغر فقط فيما بين يوليو وأغسطس ١٩٩٠، وفي بلد خوتن ولد ١٦٠ طفلاً وفي عيونهم عتمة في أغسطس ١٩٩١.

والواقع أن فقدان الرعاية والتوعية الصحية ساعد على تزايد واستمرار الخسائر البشرية وانتشار الأمراض والأوبئة في تركستان الشرقية، فمثلاً ينتشر مرض الدراق والذي ينتج من تضخم الغدة الدرقية بسبب نقص اليود ويؤدي إلى اضطرابات ذهنية ودرجات من التخلف العقلي والإعاقة البدنية مثل البكم والصم، وتبلغ نسبة المصابين بمرض ورم الغدة من ٤٠ إلى ٧٠٪، ونسبة المصابين بمرض الكرتن في بعض الأرياف إلى ١٠٪ من سكان مسلمي مناطق غرب وجنوب تركستان الشرقية، ومع أن هذا المرض يعالج بإضافة اليود إلى الأغذية والمشروبات في أنحاء العالم إلا أن إهمال الحكومة الصينية له أمر مقصود لاستئصال الوجود الإسلامي في هذا الجزء المسلم.

❁ ❁ ❁

الخاتمة

قضية مسلمي تركستان الشرقية اكتنفها التناسي والتجهيل، وأهملها المسلمون، وغدا أهلها يعانون الاضطهاد الشيوعي الصيني ومرارة انصراف إخوانهم عنهم وتركهم فريسة لأعداء الإسلام..

وهذه الصفحات القليلة التي اجتهدت فيها قد تلقي بعض الضوء على ظروف أولئك المسلمين الذين يُعتبر وجودهم في تلك البلاد النائية امتداداً طبيعياً لأمة الإسلام التي وصفها الله عز وجل بقوله الكريم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقال الرسول الكريم ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» وقال عنها : «**من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم**».

وإني أدعو الله عز وجل أن يكون هذا الكتاب قد حقق هدفه بالتعريف بمعاناة أولئك المسلمين وما يواجهونه من ممارسات جائرة لاستئصال كيانهم وشخصيتهم الإسلامية، وأن يثير في نفوس المسلمين الغيرة والحمية بما يدفعهم إلى الاهتمام بهذه القضية وغيرها من القضايا الإسلامية التي تحتاج إلى تعاون المسلمين واجتماع كلمتهم وتوحيد صفوفهم حتى يعود بإذن الله عزهم ومجدهم التليد، والله غالب على أمره، وبالله التوفيق.

❁ ❁ ❁

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم الجنرال محمد رضا بكن	٥
تركستان الشرقية	٧
تركستان بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى	١٣
تركستان الشرقية ـ الاضطهاد حقيقة لا افتراء	٢٥
ما هي معاناة المسلمين في تركستان الشرقية	٢٧
حقيقة الحرية الدينية في الصين الشعبية	٣٥
اضرب بقوة عنوان الحملة الصينية الجديدة	٤٧
مسجد بارين والحركة الإسلامية في تركستان الشرقية	٥٩
الحزب الإسلامي الديمقراطي لتركستان الشرقية	٦٤
النتائج	٧٦
محاربة بيوت الله	٨٣
مسجد بيت الله في خوتن	٨٦
سياسة الصين القومية نحو مسلمي تركستان	٩٣
هل يوجد حكم ذاتي؟	٩٩
هل يتمتع التركستانيون بحقوقهم؟	١٠١
عمليات الاستيطان الصيني في تركستان الشرقية	١٠٩
عدد الستوطنين الصينيين ونسبتهم	١١١
ما هو معدل الكثافة السكانية في تركستان الشرقية؟	١١٤
نتائج التوطين الصيني البوذي في تركستان الشرقية	١١٥
تحديد النسل والسياسة السكانية في تركستان	١٢٩
عمليات التصيين الثقافي والاجتماعي	١٣٧
الجهل والبطالة والفقر	١٤١

الموضوع	الصفحة

تركستان بلاد الترك ١٥٥
التجارب النووية وأثرها في الإنسان والبيئة ١٦٥
الخاتمة ١٦٨
فهرس الموضوعات ١٦٩